

سورية
تجربة المدن المحرّرة

إعداد

صبر درويش

RIAD EL RAYYES BOOKS

سورية

تجربة المدن المحررة

الباحثون المشاركون

متولي أبو ناصر | صبر درويش
طريف العتيق | عبسي سميسم
حازم السيد

إعداد:

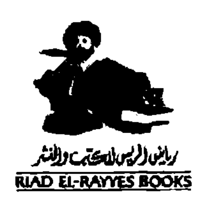
صبر درويش

تحرير:

محمد أبي سمرا

حازم السيد

صبر درويش



Syria
The Experience of Liberated Cities
Edited by: Saber Darwish

First Published in January 2015

BEIRUT — LEBANON

elrayyes@sodetel.net.lb — www.elrayyes-books.com

www.elrayyesbooks.com

ISBN: 978-9953-21-604-1

الطبعة الأولى: كانون الثاني (يناير) ٢٠١٥

لشراء النسخة الإلكترونية:

www.arabicebook.com

تصميم الغلاف والإخراج الفني: آرتيستو— علي الحاج حسن

شكر خاص لكل من شارك في إنجاح هذا العمل

كلمة التحرير

بدأت تجربة «المدن المحررة» مع بداية العام الثاني من الثورة السورية إثر تنامي قوة التشكيلات العسكرية المعارضة. وخلال عام ٢٠١٣ شكلت «المناطق المحررة» النسبة الأكبر من مساحة الأرض السورية: ريف دير الزور وأجزاء أساسية من المدينة، محافظة الرقة وريفها بما فيها مدينة الطبقة، ريف الحسكة مع أجزاء من المدينة، ريف ادلب وبعض جيوب ريف اللاذقية وحماه، ريف حلب وعدد من أحياء حلب المدينة، أحياء حمص القديمة وأجزاء واسعة من ريف حمص، مساحات واسعة من الغوطتين الشرقية والغربية وبعض بلدات القلمون بالإضافة إلى السيطرة على العديد من أحياء العاصمة كبرزة والقابون وجوبر وبعض أحياء دمشق الجنوبية إلخ.

وفي الوقت الذي استمرت فيه المعارك الطاحنة بين قوات الأسد والمعارضة في العديد من هذه «المدن المحررة»، عاشت مدن أخرى نوعاً من الاستقرار النسبي حين لم تعد خطوط جبهة فباتت بعيدة نسبياً عن أجواء المعارك. وفي حين عجز نظام الأسد عن حصار بعضها وخصوصاً المدن الحدودية، تمكن من فرض حصار على بعضها الآخر. وفيما كان تحميل المنهج التدميري لقوات الأسد، والحصار الذي تضربه على «المدن محررة»، المسؤولية عن الفوضى فيه الكثير من الوجاهة، إلا أن ذلك لا يعفي قوى المعارضة المتواجدة هناك من المسؤولية حول الأوضاع التي آلت إليها الأمور.

ومع الوقت أصبح من الواضح أن العديد من قوى المعارضة فوتت على القوى التي أطلقت الثورة الفرصة كي تبلور سلطاتها البديلة وتعمل على السيطرة على هذه المدن.

لكن الانتقادات لم تتوقف عند حدود الحديث عن عجز قوى من المعارضة عن فهم مهمات البناء المدني الديموقراطي، فبعض هذه القوى قد انحرف إلى الجريمة، وأعلنت قوى أخرى عداءها لمثل هذه الأبنية وعملها على تحقيق «مشروع أمة» بديل لمشروع الدولة المدنية الديموقراطية، وهو ما بدأت تتشكل ملامحه مع انطلاق معركة حلب وغياب آفاق أي تدخل دولي حاسم، وتوسيع النظام لمروحة الأسلحة التي يستخدمها لتشمل أسلحة التدمير الشامل، وصولاً إلى بروز جبهة النصرة وإعلان ارتباطها بتنظيم القاعدة وضمها إلى لائحة الإرهاب وافتتاح تنظيم «دولة العراق والشام الإسلامية» الذي بات يعرف باسم «داعش» لجبهة أخرى مع باقي تشكيلات الثورة العسكرية وسيطرته على مدينة الرقة.

- كيف قام الناس بإنتاج شروط حياتهم في ضوء حدث «التحرير» في مختلف مجالات الحياة، المعيشة والخدمات، التعليم والصحة، الأمن والقضاء؟ هل تبلورت إثر حدث التحرير أي مشاريع اجتماعية متكاملة؟

- ما الخطاب الذي تناولت من خلاله القوى السياسية المنحازة للثورة واقعة التحرير؟ وما هي الرؤى والمشاريع التي عملت على بلورتها في هذه المدن «المحررة»؟ ولماذا تم تكريس تحرير المدن كاستراتيجية عسكرية؟

- كيف تعامل النظام مع هذه الاستراتيجية عسكرياً وإعلامياً؟ وما هي طبيعة العقبات والعقوبات التي فرضها على هذه المدن؟

- لماذا فشل مشروع «الدولة الديموقراطية المدنية» في التعبير عن نفسه في هذه المدن؟ من هي القوى الحاملة لهذا المشروع في هذه المدن، ما هي اصطفافاتها الاجتماعية والطبقية والهوياتية و.. وما هي مصادر تمويلها ومرجعياتها الفكرية ونزعاتها الإيديولوجية إلخ؟ ولماذا أخفقت هذه القوى في إنضاج مشاريعها في ظل هذه المدن؟

- ما هو تأثير عسكرة الصراع السوري على تجربة المدن المحررة؟ وكيف تمكن «المشروع الإسلامي» من فرض إيقاعه على تجربة هذه المدن؟ وما هي ملامح هذا «المشروع الإسلامي» الذي يجري تكريسه يوماً تلو الآخر في هذه المدن؟ وما هي المصائر التي تنمو داخله؟

بعد مضي قرابة الثلاث سنوات على «التحرير» يحاول مركز شرارة آذار الإعلامي مقاربة مسألة المدن المحررة ويسعى إلى لفت نظر الكتّاب والباحثين إلى هذه المسألة بالغة الأهمية، وتوفير فرصة لإنجاز تحقيقات ميدانية وافية ودراسات نظرية في ضوء الإطار التنظيمي الذي حاولنا بلورته في الأسئلة السابقة.

وهذا الكتاب الذي نضعه بين يدي القارئ، الكتاب هو الأول في سلسلة من الكتب التي يعمل مركز شرارة آذار للدراسات على إصدارها، والتي سنغطي من خلالها تجارب مجموعة من المدن الثورية التي انخرطت في الفعل الثوري وبات من الضروري دراسة وتوثيق تجاربها.

الفصل الأول

اليرموك في قلب الثورة

متولي أبو ناصر

لمحة تاريخية

يعدّ مخيم اليرموك، الواقع في جنوب دمشق، أكبر تجمع فلسطيني في الشتات. لذلك، وبسبب الدور السياسي والنضالي الذي لعبه أهالي المخيم منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية الحديثة خارج الأرض المحتلة في الستينيات من هذا القرن، لُقّب اليرموك بعاصمة الشتات الفلسطيني .

اللاجئ الفلسطيني الذي جاء إلى دمشق ومحيطها[1] لجأ بدايةً إلى المشافي والمدارس ، وبعدها بدأت الدولة السورية في ذلك الوقت تنزعج من وضع اللاجئين الفلسطينيين. جرى العمل، بمساعدة منظمة الإغاثة الدولية، الأونروا، على منحهم قطعة أرض في منطقة الشاغور- بساتين (تعود ملكيتها لآل الحكيم). وفي عام ١٩٥٤ بدأت تتشكل الملامح الأولى لمخيم اليرموك، إضافة إلى تجمع آخر في منطقة الإليانس في حي

الأمين في باب شرقي، لكن غالبية لاجئي هذه المنطقة، التحقوا بأقاربهم في اليرموك في ما بعد.

آنذاك عملت الحكومة السورية على تأسيس ما كان يسمى «مؤسسة اللاجئ الفلسطيني» التي كانت تابعة لوزارة الداخلية ويرأسها عبد الرحمن المالكي[٢]، لتسيير شؤون الفلسطينيين.

في عهد الرئيس شكري القوتلي عام ١٩٤٩، شكلت «الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب»، بموجب القانون رقم ٤٥٠، الذي عدل بموجب القرار رقم ٢٦٠ لعام ١٩٥٦[٣]، فمنح الفلسطيني جميع الحقوق، عدا حق الترشح للمجلس النيابي والرئاسة والوزارة، وأصبحت جميع قرارات الدولة المتعلقة بالأحكام أو الوظائف تعمم دائماً تحت عنوان: السوريون أو من في حكمهم، والمقصود العرب الفلسطينيون الذين لجأوا إلى سورية بعد نكبة ١٩٤٨.

وفي عام ١٩٦٩ أصبحت ميزانية الهيئة العامة للاجئين جزءاً من ميزانية الجمهورية السورية، وأسست بلدية اليرموك في العام نفسه. وهذا ما تسبب بوقف اعتراف الأونروا بمخيم اليرموك على أنه مخيم للاجئين، لأن البلدية والمجالس المحلية فيه أصبحت هي المعنية بتسيير شؤونه.

طبيعة العلاقة بين اليرموك ومحيطه

في العقود السابقة لنكبة ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٩٥، ازداد عدد سكان مخيم اليرموك أضعافاً، حتى وصل تعداد السكان الفلسطينيين إلى ٩٥ ألف نسمة. وهذا سبّب حاجة ملحة إلى توسيع المخيم باتجاه الحجر الأسود ومنطقة يلدا جنوباً، وباتجاه منطقتي ببيلا وحي التضامن وشارع نسرين

شرقاً، وباتجاه منطقة القدم وعسالي غرباً. وبهذا التوسع الديموغرافي والجغرافي ازدادت الروابط الاجتماعية مع المجتمع السوري، جرّاء المصاهرة و العلاقات الاقتصادية.

وتطورت العلاقة أكثر بعد النهوض الاقتصادي الكبير الذي شهده المخيم، ليصبح في السنوات العشر الأخيرة أكبر سوق تجاري جنوب دمشق[٤]. وهذا التنامي جعل للمخيم دوراً أكبر من حجمه، إذ أصبح يخدم نفسه ويخدم المناطق المحيطة المجاورة له.

حسب إحصائيات الحكومة السورية لعام ٢٠٠٧، وصل عدد سكان المخيم والأحياء الصغيرة المحيطة به إلى مليون نسمة، ينحدرون من كل الطوائف السورية، إلى جانب الفلسطينيين الذين وصل عددهم عام ٢٠٠٢، حسب إحصائيات الأونروا، إلى ١٣٥ألف نسمة، بالإضافة إلى أن غالبية العراقيين الذين هربوا من الحرب في العراق وأقاموا في المخيم، ويصل عددهم إلى ٥٠ ألف نسمة.

يشير ما سبق إلى أن علاقة الفلسطيني بالنسيج السوري لم تكن علاقة عادية شبيهة بتلك التي كانت في باقي الدول العربية. فطبيعة السوريين الطيبة وحسهم الوطني والقومي ساعدا اللاجئين الفلسطينيين على الانخراط في المجتمع السوري في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فلم يعد الفلسطيني جزءاً أساسياً ليس من النسيج الاجتماعي والاقتصادي فحسب، بل أصبح جزءاً من النسيج الوطني والثقافي، وخصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار أن ثلاثة أجيال من اللاجئين ولدت على الأرض السورية وانتمت للعادات والتقاليد السورية.

فلسطينيو سورية بعد اتفاق أوسلو

بدأت الخصوصية الفلسطينية تتقلص لصالح الاندماج في المجتمع السوري بعد توقيع اتفاقية أوسلو وفقدان الشتات الفلسطيني عموماً ومخيم اليرموك خصوصاً، دوره كخزان للثورة المسلحة في الشتات. وقد ساعد على تقلص هذه الخصوصية عدم قدرة فصائل العمل الوطني الفلسطيني على إيجاد دور نضالي جديد لنصف مليون فلسطيني يعيشون في سورية.

دفع هذا الأمر الفلسطينيين إلى الانخراط أكثر في الحياة السورية، أفراحها وأتراحها. فما كان يصيب المواطن السوري من انتكاسات اقتصادية أو سياسية كان ينعكس بشكل أو بآخر على الفلسطينيين في المخيمات.

فارتفعت في السنوات العشر الأخيرة نسبة البطالة لتصل إلى ٣٤ في المئة في أوساط الشباب، وزادت نسبة الفقر واتسع حجم المشكلات الاجتماعية والأخلاقية، وما زاد الأمر سوءاً هو تراجع عمل الفصائل الفلسطينية ودورها الوطني داخل التجمعات الفلسطينية تراجعاً كبيراً عما كان عليه سابقاً.

عزوف الشباب الفلسطيني عن العمل السياسي

على الرغم من تراجع العمل النضالي بعد حصار بيروت سنة ١٩٨٢، استطاعت الفصائل الفلسطينية، من خلال مؤسساتها التنموية والاجتماعية والثقافية تفعيل نشاط الشباب الفلسطيني في سورية، وحاولت البحث عن دور نضالي مختلف عن المرحلة السابقة. لكن توقيع اتفاق أوسلو سنة١٩٩٣ ورفع شعار (أولوية الأرض المحتلة)

فرض على هذه الفصائل أن تقلص من ميزانيتها، وبالتالي انعدم تقريباً عمل الفصائل في الساحة السورية. وقد خلق هذا فجوة واسعة بين الفصائل والمجتمع اللاجئ واتجه الكثيرون للانخراط في صفوف أحزاب سورية أخرى كحزب البعث أو في الحزب القومي السوري الاجتماعي. لكن الغالبية العظمى من الشباب اتخذت لنفسها تسمية (نحن مستقلون) وظهرت في السنوات العشر الأخيرة مجموعات مستقلة تحت اسم (حق العودة) إلى جانب دعوات كثيرة لمحاربة الفصائل ومحاسبتها بسبب التهميش المتزايد للدور النضالي للاجئ الفلسطيني، وتمييع هويته الوطنية على يد قيادته التي نخرها الفساد السياسي والمالي وأصبحت مكاتبها في سورية دكاكين لاحتساء القهوة والشاي وقبض الرواتب آخر الشهر.

واقع المؤسسات الفلسطينية في ظلّ البعث

كانت العلاقة بين النظام السوري والقضية الفلسطينية تسير وفق خطين متوازيين: **الأول** مرتبط بالخط القومي العروبي، والذي أسس فيما بعد ما يسمى «خط الممانعة والمقاومة»، وترجم ذلك من خلال الدعم اللامتناهي لبعض الفصائل الفلسطينية التي أصبحت محسوبة على النظام وباتت تتحكم بكل المؤسسات الرسمية الفلسطينية في سورية.

يرتبط الخط الثاني بمصالح النظام وبكيفية استخدامه للورقة الفلسطينية في إطار مصالحه الضيقة للحفاظ على وجوده داخلياً ودولياً. وبالرغم من استمرار النظام في معاملة الفلسطيني بالمثل، إلا أنه ساهم بشكلٍ كبير، طوال العقود السابقة، في إفراغ الحالة الشعبية الفلسطينية في سورية

من دورها النضالي، وخصوصاً تعطيله وإفساده المؤسسات الرسمية الفلسطينية، وبخاصة الاتحادات والنقابات.

فمنذ حصار بيروت ١٩٨٢ عمد النظام إلى إنهاء الحياة الديموقراطية داخل الاتحادات والنقابات الفلسطينية، إلى جانب محاربته الفصائل المنضوية في إطار منظمة التحرير، فحدّ من فاعليتها في الشارع الفلسطيني، ولاحق كوادر بعضها، فاعتقل قسماً منها، وفي حالات كثيرة قام بتصفية هذه الكوادر. هكذا انفصلت هذه المؤسسات عن جماهيرها وانتشر الفساد فيها، وتعطل العمل بكل لوائحها الداخلية. و أصبحت الطريقة المتبعة هي قيام الفروع الأمنية بتعيين الهيئات الإدارية للاتحادات بتزكية من البعث الفلسطيني، ووضع رئيس بعثي على رأس كل نقابة أو اتحاد، من دون أن يستطيع أي فصيل من مراجعته أو محاسبته، فمارس هؤلاء الرؤساء شتى أنواع السرقة والقمع والتفرد في القرارات وتعطيل الحياة الديموقراطية داخل هذه المؤسسات.

توقف اتحاد العمال عن العمل وغاب معه وجود نقابة تدافع عن العمال الذين يمثلون غالبية ساحقة في التجمعات الفلسطينية السورية، وسَطت على اتحاد الكتاب والصحافيين مجموعة من البعثيين، وعناصر من القيادة العامة، وفتح الانتفاضة، واستمر الوضع على هذه الحال حتى بعد إعادة توحيد الاتحاد عام ١٩٨٧، بعدما كان قد انشق فرع سورية عن الاتحاد العام للكتاب سنة ١٩٨٤، ليستمر التحكم بالقلم الفلسطيني مدة طويلة، ومنع كل من لا يتفق مع النظام البعثي في سورية من الانتساب إلى الاتحاد فترة طويلة من الزمن. وبعدما كان المشهد الثقافي الفلسطيني موضع استقطاب للمثقف السوري، أصبح المثقف الفلسطيني محصوراً بتوجهات أيديولوجية

محددة ومرتبطة بوفائه المطلق لحزب البعث أو للفصائل الفلسطينية الموالية له، فقاطعت غالبية المبدعين الفلسطينيين اتحادهم للكتاب.

أما اتحاد الطلبة فقد أصبح فرعاً أمنياً يتابع شؤون الطلبة في الجامعات ويرفع تقاريره إلى فرع المخابرات السورية المدعو بفرع فلسطين!. (طبعاً دائماً المكافأة جاهزة: خذ ما تريد من أموال الطلبة). فميزانية الاتحاد التي تتجاوز المليون ليرة سورية والمفروض على الطالبة الفلسطينيين دفعها، تذهب إلى جيوب أعضاء حزب البعث الفلسطيني. زد على ذلك أن الطالب الفلسطيني القادم من الأراضي المحتلة، عوضاً من أن يُدفع له يتم «تشليحه» مبلغاً يتراوح بين ٢٠٠ دولار و ٥٠٠ دولار، ليذهب هذا المبلغ إلى جيوب بعض العاملين في القيادة القطرية الفلسطينية، بالرغم من مقاعدهم الدراسية مجانية. وما مورس من إفساد في هاتين النقابتين يعمم على جميع الاتحادات الأخرى، للفنانين والأطباء، والمعلمين...إلخ.

وقد استمر هذا الوضع حتى بعد أن سمح لفصائل منظمة التحرير، باستثناء «فتح»، بأن تعود للعمل بعد التسعينيات، لأن دور هذه الفصائل بقي هامشياً. لكن عملها من خلال مندوبين، لم يكن سوى إعطاء شرعية لهذه الاتحادات والنقابات والتي ساهمت في شرعنة فساد هذه المؤسسات ومفاقمته.

فلسطينيو اليرموك والربيع العربي

لم يكن الوسط الشبابي في اليرموك (الفلسطيني والسوري) بعيداً عن أجواء «الربيع العربي». فقبل اندلاعه بسنوات انطلقت دعوات كثيرين من شبان المخيم إلى انتفاضة ثالثة في الأراضي المحتلة، ولكن ليس ضد الاحتلال

وإنما ضد فصائل العمل الوطني، وخصوصاً ضد سلطتي فتح وحماس في الضفة وغزة في بدايات عام ٢٠٠٧. لكن تأثير هذه الدعوات بقي محصوراً على صفحات الإنترنت.

جاء الربيع السوري في زمن تفشي البطالة في المخيمات الفلسطينية، وبخاصة مخيمات جنوب دمشق. والبطالة كانت تشمل العمال وخريجي الجامعات، وسط انتشار الفقر والمخدرات وتراجع سوية التعليم وتفاقم فساد المؤسسات والنقابات الفلسطينية، وانعدام شبه كامل للدور النضالي، إلى جانب فشل المشروع السياسي الوطني. جميع هذه الأسباب ولّدت حالة احتقان لدى أبناء الشتات الفلسطيني عموماً وأبناء مخيم اليرموك خصوصاً بعدما كان لليرموك الدور الطليعي في الثورة في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين. كل ذلك طرح سؤالاً مهماً: من يتحمل المسؤولية عما آلت إليه حال المخيمات الفلسطينية في سورية؟ هل النظام السوري هو المسؤول أم الفصائل الفلسطينية المرتمية في أحضانه؟ فكان موقف الفلسطيني محصوراً ضمن الثلاثية السورية (مع النظام–مع الثورة –محايد).

المحايدون: رغم وقوفهم الضمني مع الثورة السورية فإن هذه الفئة التزمت الحياد، و هي النسبة الأكبر التي استطاع المخيم بسببها تحييد نفسه عن الثورة في البداية وحتى لحظة دخول الجيش الحر إلى المخيم.

كانت وجهة نظر هذه الفئة أن للمخيم خصوصيته وأن الصراع القائم داخلي، فلاقى هذا الرأي صدى واسعاً في الوسط الفلسطيني، أقله في الأشهر التسعة الأولى من الثورة. وقد ساعدت على اتساع هذا الرأي التجارب السابقة التي عاشها فلسطينيو الشتات في كل من حرب المخيمات

في لبنان أو المجازر التي ارتكبتها بحقهم الميليشيات الشيعية في العراق بعد سقوط بغداد، وما سبقها من ترحيل فلسطينيي الكويت إثر وقوف الراحل أبو عمار إلى جانب صدام حسين في احتلاله للكويت.

وهناك جزء لا بأس به من هذه الفئة عادت للوقوف مع النظام السوري، ليس حباً به بقدر ما كان الموضوع مرتبطاً بما شاهدوه من أداء سلبي لبعض أعضاء المعارضة المسلحة في الائتلاف الوطني غير المطمئن تجاه القضية الفلسطينية وفلسطينيي سورية بالتحديد.

المؤيدون للنظام: هم من الفئة المرتبطة وظيفياً بالنظام، إلى جانب الفصائل الموالية له، كحزب البعث الاشتراكي الفلسطيني، الجبهة الشعبية القيادة العامة، وتنظيم فتح الانتفاضة. كان وقوف هذه الفصائل إلى جانب النظام مفهوماً، لأن سقوطه يعني سقوطها، وهي أساساً فصائل فاقدة للشرعية داخل المخيمات وجماهيرها. نضيف إلى هذه الفئة شريحة من الناس وقفت مع النظام بسبب مقارنتها لوضع الفلسطيني في البلدان العربية الأخرى والامتيازات الممنوحة له في سورية.

المؤيدون للثورة: غالبيتهم من المثقفين والجامعيين والطبقة المتوسطة، إذ رأوا أن الثورة وإسقاط النظام في صالح الثورة الفلسطينية(٥)، إلى جانب شعورهم أنهم جزء أصيل من المجتمع السوري وبالتالي، منهم من لم يقفوا إلى جانب الثورة، بقدر ما كانوا مساهمين في صناعتها وبلورتها، مع الحفاظ على خصوصية الواقع الفلسطيني. طبعاً هذا لا يلغي أن هناك أصواتاً كثيرة كانت ترفض إعطاء خصوصية للحالة الفلسطينية، وغالبية هذه الآراء إما كانت تحمل فكراً قومياً أو اتجاهات إسلامية. ومن هنا كان موقف حركة

حماس التي لعبت وتلعب دوراً بارزاً، ولو بشكل غير معلن رسمياً، في دعم الحراك السلمي سياسياً والانخراط في العمل المسلح ضد النظام إلى جانب الجيش الحر.

موقف السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير

عموماً كان موقف السلطة والفصائل يدعو إلى ضرورة تحييد المخيمات عن الصراع الدائر في سورية، على الأقل في التصريحات المعلنة من قبل الوفود الرسمية القادمة من رام الله إلى دمشق. إلا أن هذه التصريحات بدأت تتجه نحو تحميل المعارضة المسلحة مسؤولية ما يجري من حصار المخيمات، وخصوصاً في الأشهر الأخيرة التي أعقبت حصار مخيم اليرموك بذريعة أن المجموعات المسلحة فيه ترفض أي انسحاب أو هدنة مع النظام، وهي المسؤولة عن تجويع الناس هناك[٦]. هذا التصريح وما تلاه من تصريحات تهاجم الجماعات المسلحة في المخيم وتصفها بالإرهابية، قضت على مبدأ النأي بالنفس عن الصراع الذي استغلته حركة فتح لإعادة تموضعها في المحور السوري- الإيراني- حزب الله، على ما أكد عباس زكي معلناً أن الصدع مع النظام بدأ بالتلاشي وحل محله التوافق على أسس واضحة في العلاقات الثنائية.

نكسة حزيران ٢٠١١ وانقلاب المزاج الفلسطيني في مخيمات دمشق

لعب مخيم اليرموك دوراً مهماً في احتضان آلاف النازحين السوريين الذين هربوا من الصراع المسلح الذي بدأ يحتدم في مناطق حمص وشمال سورية، إلى جانب احتضانه الكثير من نشطاء الثورة. وكان للمخيم

دور بارز على الصعيد اللوجستي، سواء من ناحية تجهيز مستشفيات ميدانية واستقبال جرحى المناطق المجاورة أو من حيث أهميته كطريق إمداد لمناطق دمشق الجنوبية. وقد كان الناشطون في اليرموك مقتنعين بهذا الدور ومدركين لأهميته، إلا أن الأمور بدأت تأخذ منحى آخر بعد نكسة حزيران ٢٠١١ ومقتل أكثر من ٣٠ شاباً من أبناء المخيم وخمسة شباب آخرين من مخيم خان الشيح، عندما سمح لهم النظام في ٥و٦ حزيران بالذهاب إلى الجولان ومواجهة العدو الإسرائيلي الذي بدأ بقنص المتظاهرين بمجدل شمس أمام عيون قوى الأمن السوري وقيادات فصائل القيادة العامة والصاعقة من دون أن يحاولوا حماية المتظاهرين من رشقات الرصاص التي أصابت صدور الشبان في ذلك اليوم.

كان ٦ حزيران/ ٢٠١١ يوم تشييع الشهداء[٧] حدثاً فاصلاً في المزاج العام للأهالي، ليس في اليرموك فحسب بل في كل مخيمات دمشق وريفها، وأصبح الخطاب العقلاني الذي ينادي بضرورة حياد المخيم ضعيفاً، وبالتالي فقد النشطاء المدركون لأهمية بقاء اليرموك آمناً قدرتهم على إقناع المجموعات الأكثر تشدداً الذين كانوا ينادون بضرورة تحريك المخيم ضد النظام. وما زاد الأمور سوءاً أنه أثناء تشييع شهداء الجولان هاجم عناصر مقر الخالصة التابع للقيادة العامة-أحمد جبريل، المشيعين وأطلقوا النار عليهم مما أدى إلى مقتل ٥ أشخاص وجرح الكثيرين[٨]. والنتيجة أن من كان حيادياً التحق بالمشيعين وخرج أهالي المخيم جميعاً في التشييع، الحدث الذي انتهى بإحراق مقر الخالصة بمن فيه من حراس.

بعد هذه الحادثة ازدادت هجمات النظام على المخيم، وبدأت قذائف الهاون بالسقوط يومياً عليه مخلفةً قتلى وجرحى، على الرغم من عدم وجود أي حالة مسلحة فيه منذ بداية الأحداث، إلا اللجان الموالية للنظام السوري التابعة للقيادة العامة(٩).

بعد الشهر التاسع من أيلول ٢٠١١ لم يعد أحد يستطيع من ضبط المخيم، ولا سيما مع ازدياد هجمات النظام (هناك فئة من المعارضة المسلحة كانت تقصف على المخيم، وهي مجموعة جند الله التي يقودها المدعو بيان مزعل الذي سوف تتكشف في ما بعد تبعيته للنظام وتنسيقه معه).

تصاعدت وتيرة المظاهرات وتصاعد احتقان شباب المخيم لها، حتى وصل الأمر إلى اللجان الشعبية التي شكلتها القيادة العامة، فبدأت هذه اللجان منذ الشهر العاشر (تشرين الأول) بالتواصل والتنسيق مع مجموعات الجيش الحر المرابطة في محيط المخيم. و بعد قصف النظام المخيم بطائرات الميغ ومقتل العشرات وجرح المئات من أبنائه، انتهى الأمر بدخول الجيش الحر إلى أطراف المخيم الجنوبية-شارع العروبة وشارع فلسطين، في ١٣/ ١٢/ ٢٠١٢. وفي ١٦/ ١٢/ ٢١٠٢ انتشرت وحدات الجيش الحر في جميع محاور المخيم، لينزح في صبيحة ذلك اليوم أكثر من ٣٠٠ ألف شخص هائمين لا يعلمون أين يتجهون.

ولا بد من التنويه بأسباب خروج الناس من المخيم، فعلى الرغم من دخول الجيش الحر قبل ثلاثة أيام من موجة النزوح، لم يكن هناك خروج للأهالي خلالها إلا نسبة قليلة جداً لا تتعدى أفراداً أو بعض العائلات. لكنْ في صبيحة يوم ١٦/ ١٢/ ٢٠١٢ انتشرت شائعة في المخيم في تمام

الساعة الثالثة بعد منتصف الليل تقول إن الأمن السوري سوف يدخل المخيم ويستبيح دماء أهله، كما فعل في منطقة القدم وعسالي من قبل، وينذر أهالي المخيم بالخروج منه بين الساعة الخامسة والتاسعة صباحاً لأن الطيران سيبدأ القصف بعد التاسعة. أهالي المخيم كانت لهم تجربة مع اقتحامات النظام للمناطق الثائرة، وقد شاهدوا ما فعله الأمن السوري في الحجر الأسود عندما استباح كل شيء فيه، حتى أثاث المنازل، هذا إلى جانب مشاركة هيئة الدفاع عن المخيم في مواجهة الأمن السوري عندما اقتحم الحجر الأسود، ووصلت إلى ناشطي المخيم شائعة تفيد بأن الأمن السوري يقتل النساء والأطفال فور دخوله المناطق منذ الشهر السابع من عام ٢٠١١، حينما استطاع أهالي المخيم إسقاط مخفر الحجر الأسود وحرقه. أما شائعة صبيحة ١٦/ ١٢/ ٢٠١٢، فقد واجهها الكثيرون من شباب الثورة بالخروج إلى شوارع المخيم لطمأنة الناس وحضّهم على البقاء، لكن الشائعات أخذت تزداد وتتفاقم، مخلفه حالاً من الهلع التي ضاعفها قصف طائرات الميغ، فاتخذ أهالي اليرموك قرار المغادرة الجماعية، ولم يبق فيه سوى ما يقارب من ٤٠ ألف شخص غالبيتهم العظمى من اللاجئين الفلسطينيين. وقد انضم إليهم بعد سقوط مخيم سبينة بيد النظام، أهاليه وأهالي المناطق المجاورة، ليصل عدد المحاصرين داخل اليرموك إلى ٦٠ ألف شخص[١٠].

هل أخطأ الحر في دخوله اليرموك؟

قبل الدخول في أحوال اليرموك بعد انتشار الجيش الحر فيه، لا بد من التوقف قليلاً عند بعض المعطيات التي سبقت ذلك الانتشار:

- دخل الجيش الحر إلى مخيم اليرموك بمساندة بعض اللجان الشعبية التي شكلتها القيادة العامة، بالإضافة إلى مساعدة بعض مناصري الثورة السورية داخل المخيم، حيث لم يكن الدخول إليه بالأمر الصعب على الجيش الحر، لعلمه المسبق أن له حاضنة شعبية قوية فيه، وخصوصاً بعد استمرار قوات النظام بقصفه.

- بعد دخول الحر، انتقلت المواجهات مع قوات النظام من أطراف التضامن والحجر الأسود ويلدا إلى بوابة مخيم اليرموك لجهة منطقة حي الزاهرة. والجميع راح يتساءل، بعد مضي عام على دخول المخيم، ما الفائدة التي جناها الجيش الحر من دخوله؟ وهل راكمت هذه الخطوة انتصارات للحر، أم كانت خطأ عسكرياً استراتيجياً جر النظام[11] إلى اليرموك؟

- كان اليرموك من أهم طرق الإمداد اللوجستية للمقاتلين في المنطقة الجنوبية، فهو كان يزودهم الطعام والوقود والدواء، والمشافي الميدانية للثوار، وفي كثير من الحالات كان يمدهم بالذخيرة والكفاءات العسكرية، إلى جانب احتضان الكثير من بيوته عائلات الحر وأولادهم وسواهم من النشطاء الإعلاميين السوريين. وفي اليرموك أيضاً كانت تعقد اجتماعات التنسيقيات والدورات الإعلامية، عدا عن احتضانه ما يزيد عن نصف مليون نازح من المناطق الأخرى وتأمنيه حاجاتهم كلّها تقريباً.

- من جهة أخرى، كان في اليرموك وجود لبعض الأطراف الفلسطينية التي كانت تساهم في تأمين العبور الآمن لقوات النظام السوري، عندما كانت تريد الدخول إلى المناطق المجاورة لضرب عناصر الحر. وهذا إلى جانب قيام بعض هذه الأطراف بإعاقة تحركات الجيش الحر بين الحجر الأسود والتضامن، وتحديداً القدم وعسالي.

غير أن دور هذه الأطراف لم يكن يستحق المجازفة بفقدان بوابة اليرموك لأنها المعبر اللوجستي المهم للمنطقة الجنوبية. ولكن ماذا حدث وهل كان دخول الحر إلى اليرموك حقاً قراراً للمعارضة المسلحة؟

الأمن السوري يدفع الأمور نحو دخول الحر

لم يكن النظام مرتاحاً للأداء الذي تمارسه الفصائل الفلسطينية الموالية له في المخيم، فتلك الفصائل لم تستطع أن تجيش شباب اليرموك لتكون قوة ضاربة في يد النظام ضد مقاتلي الحر. وإلى حجم التظاهرات الكبيرة التي خرجت في المخيم تهتف ضده، وقيامه باعتقال كثيرين من الشباب الفلسطينيين والسوريين، أصبح النظام على يقين بأن المخيم بات طريق إمداد يساعد مقاتلي الجيش الحر على الصمود والثبات، فيما فشلت جميع محاولاته في حصار المناطق المحيطة بالمخيم. وبسبب خصوصية اليرموك السياسية والدولية، لم يكن يسهل على النظام اتخاذ قرار محاصرته من دون مبررات لذلك، كما فعل مع مناطق الغوطة الشرقية وأحياء حمص، لكن مع الأخذ في الاعتبار أن اليرموك ليس أغلى من حمص، كما كان يُقال للقيادة الفلسطينية أثناء لقائها القيادة الأمنية السورية.

عندما بدأ النظام بتغيير سياسته، تركز سؤاله حول كيفية الحؤول دون بقاء اليرموك عاملاً مساعداً للثوار، لا سيما مع بدء حصار المناطق المحيطة بالمخيم، ولكن من دون نجاحه في ذلك، بسبب اتساع مساحة الأحياء الراغب في حصارها ووجود مخيم اليرموك في وسطها.

وهنا بدأت لعبة النظام، باختراقه بعض المجموعات التابعة للقيادة العامة: مجموعة الجزيرة، مجموعة أول شارع العروبة، مجموعة ماهر المؤذن آخر شارع العروبة. لم تعد هذه المجموعات تأخذ أوامرها من القيادة العامة، بل تم ربطها مباشرة ببعض القيادات في الحرس الجمهوري.

كثّفت هذه المجموعات من اشتباكاتها مع الجيش الحر، إلى جانب تكثيف النظام عمليات قصفه المخيم مع علمه أن الحر غير موجود فيه ، ويقينه المسبق أن هذا القصف على اليرموك يحفز الخلايا النائمة إلى جانب الناشطين في الثورة السورية، ليكثّفوا جهودهم أكثر لإخراج المخيم عن صمته، ليعلن صراحة أنّه مع الشعب السوري في ثورته.هذا عطفاً على خذلان النظام لحلفائه من الفصائل، وتحديداً القيادة العامة، عندما لم يستجب طلب إمدادهم بالسلاح الثقيل والمقاتلين لدى علمهم بأن الحر يريد الهجوم على المخيم. وقد سبق أن خذل النظام حليفه هذا عندما طلب نجدته أثناء هجوم الحر على معسكر الريحان الذي سقط بسهولة في أيدي رجال الجيش الحر. وهذا ما عبر عنه أحمد جبريل في لقائه الأخير على قناة «الميادين» بعد سقوط مقر الخالصة في يد كتيبة جند الله عندما قال صراحةً: (لقد تركنا وحدنا، تركنا وحدنا).

فحاجز (المول) في شارع ٣٠ في اليرموك، كان يضم أكثر من ٢٠٠ عنصر من الأمن العسكري الذين لا يبعد حاجزهم عن مقر الخالصة التابع للقيادة العامة، أكثر من ٥٠ متراً. لكن عناصر الأمن العسكري هؤلاء لم يحركوا ساكناً، بالرغم من طلب القيادة العامة منهم مؤازرة لجانها الشعبية التي تتعرض للحصار. هذا مع العلم أيضاً أن حاجز المول لم يسقط إلا بعد شهر من سقوط الخالصة ودخول الجيش الحر إلى المخيم.

هل لم يستطع النظام حقاً حماية حلفائه في المخيم، بوابة دمشق، أم أنه كان يمهد لمخطط عسكري شامل للتعامل مع جنوب دمشق؟.

في لقاء حصل في الشهر التاسع (أيلول) ٢٠١٢ بين قائد ما كان يسمى لواء الفاتحين، الشهيد أبو عبيدة، وبين مجموعة شبان فلسطينيين من نشطاء الثورة السورية، بهدف منع اشتباك وشيك بين القيادة العامة والجيش الحر، خاطب أحد الشبان أبو عبيدة في نهاية الحديث قائلاً: «يا أبو عبيدة أنت رجل عسكري، وإذا كانت إيجابيات دخولكم المخيم أكثر من سلبياتها، ادخلوا المخيم».

رد أبو عبيدة على الشاب: «بصراحة أنا أعلم أن غالبية شباب اللجان معنا، وأعلم كم يحمل المخيم عنا مشكلات تشغل بالنا». وانتهى الحوار بهدنة أخرى، فقد كان أبو عبيدة حكيماً ومدركاً أن المخيم ودوره يفرضان عليه تحمل بعض الاشتباكات هنا أو هناك، وأن غالبية اللجان الشعبية هي لجان وطنية بامتياز، وأنه يجب تأجيل دخول المخيم لحين بدء معركة دمشق الكبرى.

بعد استشهاد أبو عبيدة تغيرت ملامح التشكيلات العسكرية في الحجر الأسود، وتفكك لواء الفاتحين إلى مجموعات، ليرأس بعد ذلك بيان مزعل، الملقب أبو عمر الجولاني أكبر تشكيل خرج من اللواء باسم كتيبة جند الله التي كانت غالبيتها من منشقّين عن فروع المخابرات. وتبين في ما بعد أن أبو عمر الجولاني وكتيبته التي تحولت في ما بعد من اسم جند الله إلى لواء الحجر الأسود كانا ينفذان أجندة النظام في المنطقة الجنوبية. وقد أخذت الأمور تتكشف منذ لحظة تحريض الجولاني الكتائب الأخرى على دخول المخيم، وقاد بنفسه معركة الخالصة، ليقوم فور استيلائه على مقر القيادة

العامة فيها، كان بتصفية راتب نمر، القائد الميداني للجان الشعبية التي ساندت الجيش الحرّ في دخوله المخيم، وانشقت عن القيادة العامة.

في ما بعد، ونتيجة سلوكيات لواء الجولاني، قامت الكتائب الأخرى بطرده إلى مقره الأساسي في الحجر الأسود في شهر أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٣. وبعد أسابيع حدث الدخول إلى مخيم سبينة المتاخم لمنطقة القدم عسالي والحجر الأسود، وكان الهجوم على المخيم بقيادة بيان مزعل نفسه.

أخيراً نستطيع إجمال أسباب حصار المخيم وقصفه اليومي على الوجه التالي:

١- احتضانه لأكثر من نصف مليون نازح سوري من المناطق الثائرة على النظام.

٢- عدم خضوعه لمحاولات جرّه ليكون إلى جانب النظام.

٣- اعتماد مناطق دمشق الجنوبية، وخصوصاً بعد خسارة الجيش الحر لمنطقة العتيبة، على المخيم في تأمين جميع متطلباتها اللوجستية.

٤- عدم قدرة النظام على تطبيق سياسته التي بدأها في حمص والغوطة الشرقية لتركيع الثوار في المناطق الجنوبية لدمشق، إلا من خلال حصاره المخيم، بوابة دمشق الجنوبية.

٥- اتخاذ منطقة دمشق الجنوبية شكل مثلث رأسُه مخيم اليرموك وقاعدتُه تبدأ على خط مستقيم من القدم وعسالي والحجر الأسود ومخيم سبينة مروراً بمنطقة يلدا والبويضة وببيلا وبيت سحم وجزء من عقربة الملاصقة للغوطة الشرقية. وقد حاول النظام مراراً محاصرة هذه

المناطق لكنه فشل بسبب اتساع جغرافية هذه المناطق التي تحتاج إلى أعداد كبيرة من المقاتلين في مناطق مأهولة بكثافة سكانية عالية موالية للثورة، وظهرها مكشوف لمخيم اليرموك المليء بالناشطين والخلايا النائمة المعارضة للنظام. لذلك جاءت فكرة حصار جنوب دمشق من بوابة المخيم لفعاليتها العسكرية إذ يبقى ظهرالنظام محمياً من ناحية الزاهرة والميدان، ولا يحتاج لتغطية هذه المساحة إلى أكثر من ٣٠٠ جندي، وهذا ما حدث فعلاً.

التشكيلات المسلحة في المخيم

قبل الدخول في تسميات الكتائب المسلحة الموجودة الآن في مخيم اليرموك، يجب التذكير بأن دخول الجيش الحر إلى المخيم لم يكن بالأمر الصعب، خصوصاً أن غالبية اللجان الشعبية المسلحة كانت قد بدأت تتذمر من أداء القيادة العامة ومن القصف شبه اليومي لأطراف المخيم. ولعل المعركة الوحيدة التي حدثت هي معركة السيطرة على مقر الخالصة الواقع في شارع ١٥ المقابل للحجر الأسود.

وللمزيد من التوضيح فقد دخل الجيش الحرّ إلى المخيم من محورين:

- محور يلدا - ببيلا - التضامن: دخلته كتيبة أبابيل حوران وبعض المجموعات الإسلامية بمساندة اللجان الشعبية التي كانت مرابطة على هذا الخط.

- ومحور الحجر الأسود والقدم وعسالي: دخلته كتيبة صقور الجولان وكتيبة جند الله.

وبحسب ناشطين ينتمون إلى مناطق المحور الأول، فإن الكتائب المسلحة في هذه المناطق كانت مترددة في دخول المخيم، قبل أن يفرض عليها بيان مزعل الدخول إليه، عندما بادر إلى حشد المجموعات المرابطة في الحجر الأسود، فما كان من الكتائب إلا مساندته في ذلك.

أما الكتائب المسلحة التي دخلت المخيم فهي:

- كتيبة صقور الجولان: تم طردها من المخيم من قبل باقي التشكيلات.
- كتيبة جند الله: تم طردها أيضاً من قبل باقي التشكيلات.
- كتيبة أبابيل حوران: عادت إلى مواقعها في التضامن ويلدا وببيلا بعد أشهر.
- الرابطة الإسلامية: وهي مؤلفة من تشكيلات إسلامية عدة توحدت تحت هذا الاسم، وأبرزها جبهة النصرة وأحرار الشام وتعدادها يقارب ٣٠٠ مسلح.
- العهدة العمرية: تشكيل فلسطيني بقيادة أبو هاشم زغموت تابع للجيش الحر، ويراوح تعداده من ٣٥٠ إلى ٤٥٠ مسلح.
- كتيبة أكناف بيت المقدس: وهي مقربة من حركة حماس الإسلامية، ويراوح تعدادها ما بين ٥٥٠ و٦٠٠ مسلح.
- بعض المجموعات الأخرى المستقلة والصغيرة، لكنها تتبع للمجلس العسكري لجنوب دمشق ويراوح عددها من ١٠٠ الى ١٢٥ مسلحاً.

أداء الكتائب المسلحة داخل اليرموك

كباقي المناطق الأخرى، عمت الفرحة مخيم اليرموك بعد التخلص من اللجان الشعبية التابعة للقيادة العامة ومن وجود الأمن السوري، الذي كان يستبيح المخيم كلّ يوم لاعتقال عشرات النشطاء. لكن هذه الفرحة لم تستمر طويلاً، فسرعان ما دب الخلاف بين الكتائب المسلحة وبدأت تظهر معالم أمراء الحرب والخطابات الطائفية التي لم تكن مقبولة من نشطاء المخيم، وخصوصاً أن الطابع العام لمجتمع المخيم علماني.

إلى جانب ذلك، أدى الحصار والتجويع اللذان أعقبا دخول الكتائب، إلى موت العشرات، كما عجزت الكتائب المسلحة عن تأمين متطلبات العيش في حدها الأدنى، وظهرت ممارسات سيئة قوبلت بالرفض من أهالي المخيم، فبدأت الكتائب تفقد حاضنتها الشعبية. ومن أهم هذه الممارسات: سرقة البيوت والمحال التجارية، قيام بعض المجموعات التابعة للكتائب القادمة من الحجر الأسود بمنع الفلسطينيين من رفع علم فلسطين في بعض المناسبات. إضافة إلى اعتقال بعض الناشطين وأعضاء من تنسيقية اليرموك على يد عناصر الرابطة الإسلامية بذرائع تتعلق باللباس أو عزف الموسيقى وغيره. ومن ذلك حادثة اعتقال الشهيد الناشط حسان حسان (قتل بعد ذلك تحت التعذيب في سجون النظام) على يد الرابطة الإسلامية بحجة أن شعره طويل. وهناك أيضاً حادثة اعتقال جبهة النصرة للدكتور وسيم مقداد بحجة أنه يعزف الموسيقى.

ولعل أشهر الممارسات التي أددت إلى انقلاب أهالي المخيم على بعض الكتائب، التشبيح والسرقات التي قامت بها بعض مجموعات المعارضة، ونذكر هنا ما قام به المدعو بيان مزعل الملقب بأبو عمر الجولاني في مظاهرة يوم النكبة ١٥/ ٥/ ٢٠١٣، عندما أقدم مع عناصره على مهاجمة المظاهرة ومنع رفع العلم الفلسطيني، وإطلاق بيان مزعل النار على أحد المتظاهرين وضربه بكعب المسدس.

ترافقت هذه السلوكيات السيئة مع رفع النظام وتيرة قصفه المخيم، وبدئه بحصاره جزئياً قبل حصاره كلياً في الشهر الثالث (آذار) من عام ٢٠١٢، فأدى ذلك كله إلى خروج مظاهرات عدة ضد الكتائب. وهذا ما تسبب بوقوع اشتباكات دامية بين كتيبة جند الله بزعامة بيان مزعل وكتيبة صقور الجولان بقيادة أبو هارون من جهة، وباقي الكتائب المسلحة من جهة أخرى. وقد نجم عن هذه الاشتباكات القبض على أبو هارون وهروب بيان مزعل وطرد كتيبتيهما إلى الحجر الأسود، ومنع أي شخص منهما من دخول المخيم، ومطالبة الأهالي بإعادة الكثير من المسروقات إلى أصحابها.

أعاد هذا الأمر الثقة بالكتائب المسلحة الأخرى، ولو في حدها الأدنى، لكن حصار النظام المخيم حتى موت أهله جوعاً، لم يمكّن الفصائل المسلحة من تفعيل علاقتها الحسنة بالأهالي، وإعادتها إلى ما كانت عليه من قبل. وهذا إلى جانب عدم إحراز أي تقدم عسكري باتجاه دمشق، وهو السبب الرئيسي وراء احتضان المخيم للمعارضة المسلحة على اعتبار أن المخيم هو الممرّ الوحيد للهجوم على العاصمة.

هناك نقطة أخرى يجب الإشارة إليها في هذا السياق، وكانت سبباً بارزاً للشعور بالتهميش الذي بدأ يتسرب إلى نشطاء المخيم الذين حملوا السلاح مع الجيش الحر. فبعد دخول المعارضة المسلحة إلى المخيم أُلحقت جميع الكتائب المسلحة الفلسطينية بالمجلس العسكري في الحجر الأسود، كما أن المخيم لم يعامل كغيره من المناطق التي تحررت. فمُنِعَ الفلسطينيون فيه من تشكيل مجلسهم العسكري. وكان وراء هذا القرار بيان مزعل وأبو هارون وبعض قيادات الائتلاف السوري، لأن مجلس الحجر الأسود العسكري بأمرة الملازم المنشق خليل أحمد، كان مجلساً صورياً لا يستطيع اتخاذ أي قرار إلا بالعودة إلى بيان مزعل المعروف بكرهه للفلسطينيين، ورفضه إعطاء أي مشروعية للسلاح الفلسطيني إلا تحت أمرته.

هذا الأمر دفع كثرة من المجموعات المسلحة الفلسطينية للانضمام الى الكتائب الإسلامية، تحديداً جبهة النصرة وأكناف بيت المقدس، وذلك بسبب تهميش تلك المجموعات وعدم تسليحها بشكل جيد من قبل المجلس العسكري التابع للجيش الحر.

في الوقت الحالي (٢٠١٤) لا وجود لكتائب مسلحة في المخيم باستثناء الكتائب الفلسطينية، العهدة العمرية وأكناف بيت المقدس وجبهة النصرة.

المؤسسات العاملة في مخيم اليرموك

سيطر الثوار على عدة مدن بعد معارك عنيفة مع النظام، من دون خطة لإدارة حياة وشؤون الناس المدنية، كالحاجة إلى الغذاء والدواء والتعليم، خصوصاً في ظل الحصار الذي يمارسه النظام على تلك المدن.

هذا الوصف ينطبق على مخيم اليرموك كما ينطبق على غيره من المناطق. لذلك برزت حاجة إلى إطلاق بعض المؤسسات لإدارة شؤون الناس الحياتية والمعيشية. ونستطيع تقسيم هذه المؤسسات إلى مستويين:

أولاً: المؤسسات والأطر الأهلية والرسمية العاملة قبل دخول الجيش الحر، وهي:

١- **المؤسسات التابعة للفصائل الفلسطينية:** التربوية والاجتماعية والثقافية. وبالرغم من خروج كل قيادات الفصائل من المخيم، إلا أن أبناء هذه التنظيمات ممن بقي في المخيم، استطاعوا تفعيل هذه المؤسسات بالرغم من تفاوت الأداء. ونذكر هنا الدور البارز الذي لعبه المركز الفلسطيني للكشاف والمرشدات على صعيد العمل مع الأطفال، بالإضافة إلى الدور الهام لمكاتب الإغاثة الاجتماعية التابعة لحركة الجهاد الإسلامي وحركة فتح وحماس والتي ساهمت في تأمين الغذاء للكثير من العائلات المحاصرة.

٢- **مؤسسات الأونروا:** كانت الأونروا مسؤولة عن العملية التعليمية حتى المرحلة الإعدادية، إلى جانب وجود خمسة مراكز تقدم الخدمات الطبية، وأربعة مراكز تنموية اجتماعية، غير المراكز المتعلقة بخدمات الإعاقة، ورياض الأطفال.

٣- **المؤسسات الطبية: مشفى الهلال الأحمر الفلسطيني:** من أبرز المؤسسات العاملة في تقديم الخدمات الطبية طيلة السنوات السابقة وحتى ٢٠١٤، بالرغم من النقص الحاد في الكادر الطبي والمستلزمات.

مستشفى فايز حلاوة: (تابع لجيش التحرير الفلسطيني). قبل دخول الجيش الحر على المخيم كان يعمل المشفى بكامل طاقته ويستقبل جميع الحالات التي كانت تأتي من مناطق الاشتباك المحيطة بالمخيم، إلا أن عمل المشفى توقف بسبب مغادرة جميع طاقمه الطبي، إلى جانب أن جميع معداته قد نهبت من قبل بعض المجموعات التابعة للواء الحجر الأسود عند دخولهم المخيم بحجة أن هذه المعدات سوف تذهب إلى المشافي الميدانية.

مشفى الباسل: تعرض هذا المشفى للقصف بالهاون قبل دخول الحر للمخيم، إلا أنّه تابع عمله وكان له دور مميز في استقبال الجرحى والمرضى من مناطق الاشتباك المحيطة بالمخيم. لكن فاعليته تراجعت بشكل ملحوظ بعد مغادرة غالبية كوادره الطبية إثر دخول الحر إلى المخيم. وبالرغم من نقص الكادر الذي يكاد ينعدم، ومن نقص المستلزمات الطبية فإن من بقوا فيه استمروا في العمل حتى شتاء ٢٠١٤.

المشافي الميدانية: تأسست هذه المشافي منذ اندلاع الاشتباكات في المناطق المحيطة بالمخيم، وكانت تستقبل الجرحى من الجيش الحر وتقوم ببعض العمليات الجراحية وتؤمن الخدمات الخارجية حين الطلب. وقد كان لهذه المشافي دور ممتاز في مساندة الكثير من المناطق المحيطة بالمخيم ووصلت خدماتها إلى بعض مناطق ريف دمشق الغربي ومناطق القلمون.

مؤسسات العمل الأهلي: قبل الثورة كان ينشط في المخيم الكثير من المؤسسات المجتمعية والإغاثية التي تقدم خدمات تبدأ من الطعام

والكساء وتنتهي بتقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي. وقد استمرت هذه المؤسسات بعملها بعد سيطرة المعارضة على المخيم، وأهمها مركز جفرا، والجمعية الأهلية الفلسطينية الخيرية، و مؤسسة بيسان التنموية وغيرها.

تنسيقية اليرموك للثورة السورية: تأسست منذ انطلاق الثورة ، وكان لها دور مهم جداً على الصعيد الإعلامي والطبي والإغاثي. وقد انخرط غالبية أعضاء التنسيقية في نشاطات خارجية مساندة للثورة، فقامت التنسيقية بأكثر من حملة طبية وإغاثية لدعم المحاصرين في حمص ودرعا، إلى جانب مساعدة التنسيقيات الأخرى في المناطق المجاورة على تطوير تقنياتها الإعلامية، كما نشطت أيضاً في الحراك المتعلق بمتابعة شؤون النازحين في المخيم.

ثانياً: عمل المؤسسات المدنية والأهلية بعد سيطرة المعارضة

اندثر الكثير من المؤسسات والمراكز التي كانت تقدم خدمات داخل المخيم، بدءاً من المؤسسات الحكومية وصولاً إلى مؤسسات تعمل في المجال الأهلي التنموي. ومن أهم المؤسسات التي توقفت عن العمل الدوائر الحكومية (البلدية، المدارس الثانوية) ومشفى فايز حلاوة، كما تقلصت فاعلية مشفى الباسل حتى وصلت إلى حد التوقف مؤخراً، إضافة إلى إقفال أكثر من عشرين مركزاً خدماتياً تابعة للفصائل الفلسطينية، وتوقفت خدمات الأونروا كلياً.

إلا أن إصرار أهالي المخيم على الحياة والتحدي، بالرغم من الجوع والقهر، و الحاجة الماسة لإدارة شؤون المخيم، تم تأسيس أطر بديلة أهمها:

١- المدارس الأهلية البديلة: توقفت العملية التعليمية في المخيم مدة شهرين، خصوصاً بعدما أوقفت الأونروا نشاطها بسبب وجود مسلحين داخل المخيم. وقد كانت قدرات المجلس المحلي وإمكاناته أقل بكثير من القدرة على إعادة العمل في المدارس، لا سيما أنه لم يكتسب شرعيته بعدُ من أهالي المخيم.

لكن توقف العملية التعليمية لم يكن ليرضي من تبقى من المعلمين داخل المخيم، وجاءت المبادرة منهم عندما استدعوا بعض الأطفال، وشكلوا منهم صفاً دراسياً صغيراً لا يتجاوز طلابه العشرين. بدأ المشروع في جامع فلسطين، وبسبب تعرضه للقصف انتقل الصف إلى صالة أفراح، وهي عبارة عن ملجأ تحت الأرض. اقتصرت المبادرة على الدعم التعليمي في البداية، ولكن مع استمرار الحصار وتعوّد الناس على القصف اليومي للمخيم، ولأن الفلسطيني يعتبر التعلم وسيلة أساسية من وسائل صراعه مع العدو الإسرائيلي، وبسبب نجاح الأساتذة المتطوعين في مشروعهم البسيط، دفع الأهالي بأطفالهم إلى هذا المشروع. ومع الوقت ازداد عدد الطلاب حتى تجاوز المئات، وبدأت المناطق المجاورة التي فشلت فيها المجالس المحلية في تأسيس مدارس، بإرسال أطفالها إلى المخيم فأصبحت الحاجة ملحة لتوسيع العمل، وزيادة عدد المعلمين، والبحث عن أماكن آمنة للطلاب، هكذا أصبح من المستحيل العمل بالإمكانات المتواضعة التي كان المدرسون أنفسهم يقدمونها لطلابهم من كتب ودفاتر وأقلام، ومن هنا بدأت فكرة ما يسمى المدارس البديلة (الأهلية).

الصعوبات والحلول

كان الهمّ الأول لدى القائمين على المشروع توفير أماكن آمنة للدراسة، إلى جانب تأمين مستلزمات ضرورية للطلاب من كتب ودفاتر وأقلام، ومولدات كهرباء لإنارة الصفوف، يصعب على الأهالي تأمينها في ظل وضعهم الاقتصادي السيئ. أما المشكلة الأخرى فكانت في تأمين كادر تدريسي متخصص، وخصوصاً أن عدد الطلاب تجاوز الألف. وكي يكون المشروع التعليمي متكاملاً كان من الضروري أن تكون هناك جهة مسؤولة ورسمية تشرف على العملية التعليمية حتى لا يضيع على الأطفال عام كامل من دون أن يحصلوا على الشهادات في نهايته.

أحد المتطوعين في المدرسة الدمشقية الأهلية (وهي أكبر تجمع للطلبة، إذ يتجاوز عدد الأطفال فيها ٧٠٠ طفل)، يقول إن البداية كانت صعبة جداً، فالأهالي أخذوا يتبرعون بما تبقى في منازلهم من مازوت لتشغيل المولد، وبعض الأساتذة، وأشخاص قاموا بمبادرات فردية، تبرعوا ببعض الكتب والأقلام والدفاتر، ولكن العدد كان يزداد كل يوم، وكانت هناك حاجة إلى تكاتف الجميع لإنجاح المشروع.

بدأ المعلمون الاتصال بالمؤسسات الأهلية الإغاثية الموجودة في المخيم، وببعض الجامعيين الذين بقوا في المخيم لدفعهم إلى المساهمة بالمشروع كمدرسين متطوعين، وهذا ما حدث فعلاً، فبدأ الجميع بالعمل، وبمساعدة الأهالي تم نقل المستلزمات المدرسية الموجودة في مدارس الأونروا ومدارس الدولة إلى الملاجئ القليلة المنتشرة في

المخيم، إلى جانب استخدام بعض الروضات الآمنة الموجودة في نهاية المخيم لبعدها عن أماكن الاشتباكات، فلم يتبقَ من العوائق سوى التواصل مع الأونروا لتشرف على العملية التعليمية ويصبح المشروع رسمياً وفي إطارها.

دور الأونروا

لم تستطع الأونروا سوى الخضوع لهذا المشروع البديل الذي استطاع القائمون عليه إنجاحه، وتم تعيين منسق من قبل الهيئة التربوية التعليمية في الأونروا للتنسيق مع الكادر المسؤول عن المشروع التعليمي. وقد أبدت الأونروا تعاونها الكامل في ذلك، وكان الأستاذ جمال عبد الغني صلة الوصل بين الأونروا والمدارس الأهلية التي بدأت تدرس المناهج المعترف بها من الأونروا.

المدارس البديلة تحت القصف

مر الفصل الأول من العام الدراسي ٢٠١٢ بسلام بالرغم من كل الصعوبات، طبعاً لا تخلو التجربة من بعض المنغصات على صعيد العلاقة مع الأونروا أو مع بعض مؤسسات الإغاثة في المخيم.

مع بداية الفصل الثاني سقطت قذيفة هاون على بوابة إحدى المدارس الأهلية عندما كان الأطفال يهمون بالخروج من الملجأ، وقُتل طفل واحد. وبعد أسابيع وقعت المأساة، وتحديداً في ١/ ٤/ ٢٠١٢، عندما قصفت مدرسة بجانب جامع فلسطين، وأدى القصف إلى استشهاد الطفل هشام محمود، والطفل فرحات مبارك، وجرح ثلاثة أطفال آخرين.

انتهى العام الدراسي الأول بنجاح وبدأ العام الدراسي الثاني لعام ٢٠١٤، بفتح مقرات جديدة للمرحلة الثانوية والإعدادية، وتم التنسيق بين الفصائل الفلسطينية والأونروا مع النظام السوري لتمكين طلاب الشهادات من التقدم إلى الامتحانات النهائية خارج المخيم.

لقد نجحت المدارس الأهلية في جعل العملية التعليمية مستمرة رغم الحصار والتجويع، وذلك بمساندة مؤسسات الإغاثة وبعض الفصائل الفلسطينية، والأهم: بجهود المعلمين القلائل الذين رفضوا مغادرة مخيمهم حتى الموت.

٢- المكتب الطبي الموحد: بسبب النقص الحاد في الأطباء والمستلزمات الطبية، وكي لا تضيع جهود العاملين في هذا الإطار، تم تشكيل المكتب الطبي الموحد لمتابعة وتنسيق العمل الطبي في المخيم من جهة ومع المناطق المجاورة له من جهة أخرى، وخصوصاً أن غالبية المناطق المجاورة كانت تعتمد على المخيم في تأمين الخدمات الطبية.

وقد تشكل المكتب الطبي الموحد من العاملين في المشافي الميدانية والمراكز الصحية الصغيرة إلى جانب مشفى فلسطين التابع للهلال الأحمر الفلسطيني الذي يعتبر عماد العمل الطبي في جنوب دمشق، والذي يعمل فيه غالبية الكادر الطبي المتوافر في هذه المناطق.

عموماً، يعاني العمل الطبي من المشكلات ذاتها التي تعاني منها المناطق الأخرى، من نقص في الدواء والمعدات. ومؤخراً وبعد استشهاد

الدكتور أحمد حسن بقذيفة وقعت على مشفى فلسطين، أصبح المخيم بلا طبيب مختص، وغالبية العاملين في المجال الطبي داخل المخيم منهم إما من طلاب الطب في السنة الخامسة أو السادسة، وقد التحقوا بالثورة ولم يتخرجوا من الجامعة، وإما ممن سمحت لهم الظروف بالتطوع في هذا العمل منذ بداية الثورة، فأصبح لديهم خبرة تؤهلهم ليكونوا ممرضين وممرضات.

ومن المهم أن نقول إن غياب الأطباء الاختصاصيّين يتسبب بموت الكثير من المدنيين والمقاتلين الذين يحتاجون إلى عمليات خاصة في مجالات الأوعية والأعصاب والصدر.

٣- المؤسسات الإغاثية الأهلية: توقفت بعض هذه المؤسسات، فيما استمر البعض الآخر في العمل. وقد كان لهذه المؤسسات دور بارز في مساعدة الناس على تحمل الحصار. ويعدّ مركز جفرا التنموي أحد أهم المراكز الأهلية التي كان لها دور مهم في تأمين الغذاء ودعم مشاريع التعليم، فساهم في تأسيس بعض المشاريع التعليمية وأدخل المواد الغذائية، كما شارك في عملية تنظيف المخيم. ومن الجمعيات التي استمرت في عملها أيضاً هناك الجمعية الخيرية الفلسطينية التي كانت معنية بأكثر من مركز إيواء للنازحين، تقدم إلى جانب الغذاء، الدواء والعلاج، وقد استمرت في عملها بعد الحصار.

أما عن المؤسسات المستحدثة فيجب التنويه هنا إلى «مؤسسة بصمة الاجتماعية»، التي تأسست من قبل بعض نشطاء الثورة، فساهمت بشكل كبير في تنظيم شؤون المخيم وتسيير أموره ومساعدة الناس على

تحمل الحصار من خلال تقديم الغذاء والقيام بالأنشطة الاجتماعية والتربوية، إلى جانب مساهمتها الفاعلة في إعادة إصلاح الأراضي الزراعية في المناطق المحيطة بالمخيم.

٤- اتحاد مؤسسات الإغاثة: في إطار الحاجة إلى توحيد العمل الإغاثي في المخيم نظراً لقلة الموارد وتعدد المؤسسات، تم تشكيل مكتب موحد لمؤسسات ومراكز الإغاثة. وقد استمر العمل في هذا الإطار مدة شهرين منذ تأسيسه في الشهر الثالث من عام ٢٠١٢، لتعود كل مؤسسة للعمل منفردة، وقد كان التخوين المالي والمحاصصة والمحسوبيات أهم أسباب فشل التجربة.

٥- المجلس المحلي: ما أن دخل الجيش الحر إلى المخيم حتى بدأ بعض أطراف المجلس الثوري لمدينة دمشق وريفها بالتواصل مع نشطاء المخيم لتعيين مجلس محلي فيه من النشطاء المعروفين، إلا أن هذه المحاولات فشلت لعدة أسباب:

الأول: غالبية النشطاء المعروفين لأهالي المخيم، ومن بينهم تنسيقية اليرموك، رفضوا العمل في المجلس المحلي لأسباب عدة، منها ما يتعلق بصلاحيات المجلس وإمكاناته، إلى جانب أن الغالبية كانت ترفض إقحام المخيم جغرافياً بالقتال الدائر.

الثاني: الخلاف حول النسبة. لقد كان الاقتراح من قبل المجلس الثوري أن تكون حصة السوريين من المجلس المحلي ٥ أعضاء و٢ من الفلسطينيين. ورفض هذا الاقتراح لأن

غالبية الأهالي الباقية في المخيم كانت من الفلسطينيين، ولأن الأسماء المطروحة من السوريين غير معروفة لدى أهل المخيم.

الثالث: وهناك أيضاً الطبيعة الفلسطينية للمخيم، المرتبطة بوجود فصائل تحكمها علاقات وتوازنات سياسية متصلة بالشأن الفلسطيني، وبالتالي كان هناك حذر من قبل المؤسسات والناشطين المنتمين للفصائل تجاه فكرة المجلس المحلي، وخصوصاً أن الأوضاع غامضة المصير في سورية الثورة .

لهذه الأسباب تأخر تشكيل المجلس المحلي، قبل إعلان تشكيله فجأة بقيادة السيد محمد فرهود الملقب أبو عبد الإله، بتاريخ ٥/ ٣/ ٢٠١٢، بقرار من الائتلاف الوطني. ومن ثم طلبت الهيئة المسؤولة عن موضوع المجالس المحلية في الائتلاف تنظيم عملية انتخاب أعضاء المجلس، وقد فشلت التجربة الأولى لانتخاب هيئة المجلس بسبب وجود خلافات بين المرشحين وأعيدت عملية الانتخاب بعد مدة في جامع الوسيم بحضور ١٠٠ شخصية، فتم اختيار سبعة منهم بطريقة ديموقراطية وسجلت يومها بعض الملاحظات من بعض الناشطين حول نزاهة الانتخابات.

كانت السلبية الأولى لتشكيل هذا المجلس أنه تم من دون علم الغالبية العظمى من نشطاء الثورة في المخيم، إلى جانب أن جميع أعضاء المجلس المحلي غير معروفين لأهالي المخيم ولم يكن لهم أي نشاط يذكر قبل دخول الجيش الحر إليه، هذا بالإضافة إلى رفض المؤسسات القائمة الانضواء تحت فكرة تشكيل مجلس محلي.

وهذا ما تسبب بإرباك عمل أعضاء المجلس والحدّ من نشاطهم وضعف مشروعيتهم الشعبية في بداية عملهم. لكن سرعان ما انطلق المجلس المحلي في عمله رغم الإمكانات البسيطة ورغم بعض المنغصات التي رافقت انطلاقته. وبحسب التقييم الإداري للمجلس فإنه يقسم إلى:

١- **المكتب الإعلامي**: له صفحة على «الفيس بوك» تحت اسم «المجلس المحلي لمخيم اليرموك». والمتابع لنشرات الأخبار على الفضائيات يلحظ نشاط هذا المكتب على هذا الصعيد من خلال نشر تقارير مصورة قصيرة تتحدث عن واقع المخيم ومعاناته وانتهاكات النظام.

يعاني المكتب الإعلامي من نقص في الكادر ذي الخبرة، وقد حاول المجلس استقطاب بعض الإعلاميين من نشطاء المخيم واستطاع سد النقص الموجود لديه إلى حد ما.

بشكل عام، نستطيع القول إن التغطية الإعلامية لواقع المخيم تشكل حالة متقدمة على الكثير من المناطق السورية المحاصرة، وذلك بسبب تشكيل المكتب الإعلامي الموحد من كل الأفراد والمجموعات الإعلامية في المخيم، بالإضافة إلى العمل الجاد الذي قام به عدد كبير من الإعلاميين خارج المخيم وداخله من أجل إيصال معاناة الناس هناك، وللعلم فإن غالبية هؤلاء الإعلاميين كانوا يعملون في منابر إعلامية محترفة قبل أن تبدأ الثورة في سورية.

٢- **المكتب الإغاثي**: بدأ عمل هذا المكتب من خلال تقسيم المخيم إلى مناطق إغاثية وحصر حاجات كل منطقة من خلال إحصاء أعداد المقيمين.

عمل المكتب على تأمين الطعام في حدود الإمكانات المتوافرة، ولذلك أنشأ المجلس «المطبخ الخيري» في الشهر تشرين الثاني ٢٠١٣، فاستطاع تقديم وجبات غذائية منتظمة إلى حد ما لمئات العائلات، ومع بداية شهر رمضان يؤمن المطبخ ما يعادل ٥٠٠٠ وجبة غذائية، و٦٠ فرصة عمل غالبيتها للنساء، إلى جانب خدمة الجوامع عبر تقديم مستلزمات النظافة ووجبات السحور ووقود المولدات الكهربائية.

٣- **مكتب الإحصاء والتوثيق**: يقتصر عمله على إحصاء عدد العائلات المقيمة في المخيم إلى جانب تجهيز بطاقات الإغاثة للعائلات للحصول على المعونة المالية المقدمة من المجلس المحلي.

٤- **مكتب الأحوال المدنية**: يقوم بدور دائرة الأحوال الشخصية من توثيق للمواليد واستصدار وثائق شخصية للمراجعين.

٥- **المكتب المالي**: وهو المسؤول عن صرف رواتب العاملين في المجلس المحلي إلى جانب تقديم مساعدات مالية لبعض العائلات، كما يتكفل بتأمين رواتب النساء العاملات داخل المطبخ الخيري.

٦- **المكتب الخدماتي**: ينحصر عمله في إطار تقديم بعض الخدمات المتعلقة بالنظافة. ومنذ تأسيس المجلس المحلي أطلق مكتب الخدمات حملة (إماطة الأذى) ولا تزال الحملة مستمرة منذ الحصار وحتى ٢٠١٤.

يبدو من التشكيل الإداري للمجلس أن هناك محاولة لتأسيس إطار خدماتي حقيقي، إلا أن التسميات شيء والمهمات المنفذة في الواقع شيء آخر. فعمل جميع هذه المكاتب يقتصر على موضوع الطعام والشراب، ولا يبني هذا الأمر مجالس محلية حقيقية. ويعلم جميع أعضاء المجلس المحلي هذا الأمر، ولكنهم مضطرون للعمل في المجال الإغاثي لانعدام الإمكانات وغياب القيادة السياسية الموحدة داخل المخيم، وعدم وجود موارد مالية ثابتة، إضافة إلى تدخّل أطراف كثيرة في طبيعة عمله وخاصة من الأجنحة العسكرية.

وقد كان الأجدى بالمعارضة أن تعمل على إيجاد مشاريع تنموية وتطويرية يمكن أن يتلمسها المواطنون المدنيون، لأن من تجارب كل من عمل في الإغاثة غالباً ما كانت تلاحقه السمعة السيئة، هذا كان سبباً مهماً لفقدان المعارضة حاضنتها الشعبية في الكثير من المناطق المحررة.

٧- **المخفر والمحكمة الشرعية**: تأسس المخفر في بداية العام ٢٠١٢ بجهود شخصية من بعض الأطراف في المجلس المحلي، ولم تتوفر له ميزانية خاصة فاستمر عمله حتى الشهر السادس،

حين اتخذ المجلس المحلي قراراً بحل المخفر لأسباب تتعلق بتحوله إلى إدارة لتحصيل المكاسب والمصالح الذاتية للعاملين فيه، ولأسباب أخرى تتعلق بعدم فهم المقاتلين الذين عملوا في المخفر لطبيعة عملهم المتعلقة بحماية الناس وممتلكاتهم، فأصاب فساد الشرطة في عهد النظام عمل المخفر.

أما في ما يتعلق بحماية الناس وتطبيق القانون، فكان الموضوع متروكاً للكتائب المسلحة، إذ لم تشكل في المخيم محكمة شرعية أسوة بباقي المناطق، وتم تطبيق القانون بالتوافق بين جبهة النصرة التي تتوكل القضايا الصعبة المتعلقة بالعمالة والقتل، وبين كتيبة أكناف بيت المقدس التي تتولى التحقيق في القضايا الصغيرة.

٨- **مجموعات تجار الحصار**: أو كما يطلق عليهم البعض: تجار الدم. تشكلت هذه المجموعات من أشخاص فاسدين ووصوليين، قد تكون الصدف ساهمت في بقائهم داخل المناطق المحررة فلعبوا دوراً منظماً مهماً في خسارة الجيش الحر للكثير من المناطق في ريف دمشق، بسبب الحصار واحتكار الغذاء ومستلزمات حياتية أخرى ورفع أسعارها لدرجة تصل إلى أثمان خيالية لكيلو الرز والسكر وغيره، فقد وصل سعر الكيلو غرام من الأرز إلى ٧٠٠٠ ل.س إذا وجد.

وفي حين يبدو أن تلك الممارسات ذات طابع فردي، فإنها منسقة في حقيقتها، لأن أسعار السلع الباهظة متقاربة إلى حد

كبير في كل مناطق جنوب دمشق. هذه الشبهات تحتاج إلى وقفة وتأمل لمعرفة من يقف وراء هؤلاء الأفراد، خاصة إذا علمنا أن لا وجود لتاجر صغير أو كبير من تجار الدم داخل المناطق المحاصرة، تمت محاسبته من قبل المخفر أو الهيئة الشرعية أو الكتائب المسلحة.

نقرأ بعض التغريدات هنا وهناك على وسائل التواصل الاجتماعي، ونسمع من على منابر الجوامع في المخيم، هجوماً على رفع الأسعار واحتكار المواد الغذائية، ولكن المحاسبة غائبة دائماً، وهذا ما يزيد احتمال وجود مستفيدين من بعض المجموعات المسلحة التي تحمي المحتكرين. ولا بد هنا من التساؤل عن مصدر دخول هذه المواد الغذائية إلى المخيم. من الطبيعي أن يكون هناك تنسيق بين هذه المجموعات الاحتكارية والحواجز الأمنية التي تحاصر المخيم، لكن هل يقتصر هذا التواصل بين هذه المجموعات أو الأفراد مع حواجز الأمن على الطعام فقط؟ وهل الدافع لدى هذه الحواجز الأمنية خوف عناصرها على موت إخوانهم داخل المخيم؟؟ أسئلة بحاجة إلى أجوبة قد نتمكن من خلالها من فهم بعض الحوادث الآنية الحاصلة في المخيم، وخصوصاً حين يتعلق بقصف بعض المناطق التي تتواجد فيها مجموعات من الجيش الحر أو جبهة النصرة وتعتبر أماكن أمنية وسرية؟

الهدن والتسويات المتعثرة مع النظام

موضوع الهدن والتسويات التي قامت في بعض المناطق في سورية بين النظام والمعارضة موضوع يستحق التوقف والتحليل.

إذا أردنا معرفة الأسباب التي دفعت بعض المناطق لعقد هدنة مع النظام نستطيع أن نحدد الأسباب المتعلقة بالمعارضة بما يلي:

قدرة النظام على حصار هذه المناطق وتطويقها ومنع دخول الغذاء إليها، وخصوصاً أن غالبية هذه المناطق يكثر فيها المدنيون، مقارنة بالمناطق الأخرى. وبالتالي فإن النظام كان يدرك أن الحصار سوف يفرض على المقاتلين الاستسلام أو الخروج من مناطقهم خاصة بعد فشل الحل العسكري.

إلى جانب ذلك هناك سبب آخر يتعلق بنقص الذخيرة لدى الفصائل المقاتلة وعدم قدرتها على الاستمرار في مقاتلة النظام في ظل غياب المساندة الفعلية من كتائب الجيش الحر المجاورة لهذه المناطق واكتفائها بالتفرج بذريعة غياب الإمكانات.

وهناك سبب آخر يتعلق بتسليم بعض المناطق إلى النظام بحجة الهدنة، ولكن في حقيقتها ما هي إلا اختراقات أمنية للنظام في صفوف بعض قيادات الجيش الحر، كما حدث في منطقة البويضة المتاخمة للحجر الأسود.

أما أسباب النظام فهي تختلف من منطقة إلى أخرى، حسب أهمية المنطقة عسكرياً أو سياسياً، وقد حرص النظام منذ البداية (أي قبل عسكرة الثورة) على تقطيع أوصال سورية إلى مربعات وعزل كل مربع والانفراد

به حتى لا يكون هناك جسم موحد للثورة في الداخل. وقد نجح النظام في هذه السياسة طيلة السنوات الماضية واستفاد من ضعف أداء المعارضة على هذا الصعيد ليعيد إخضاع الكثير من المناطق حتى ولو كانت المسألة تحت شعار تسوية أو هدنة، وقد تحدثنا سابقاً عن الدوافع وراء حصار النظام لمخيم اليرموك.

إذا كان النظام من حيث المبدأ ليس ضد التفاوض وطرح صيغ للهدن والتسويات، فلماذا إلى نهاية ٢٠١٤، ورغم المحاولات الدولية ومحاولات الفصائل والسلطة الفلسطينية لعقد هدنة بين النظام والمعارضة المسلحة في المخيم، باءت بالفشل بعد توقيع أكثر من اتفاق منذ بدأ الحصار بداية عام ٢٠١٣ وحتى اليوم نهاية عام ٢٠١٤؟

اليرموك، كباقي المناطق، وبعد حصاره لأكثر من ٣٥٧ يوماً، إلى الآن أنهكه الجوع والقتل. فأكثر من ٦٠ ألف مدني يعيشون فيه نهباً للقصف والنقص الحاد في الخدمات الطبية، وللنقص الحاد في ذخيرة المعارضة. هذا كله حمل الكتائب العاملة في المخيم على الموافقة على أول هدنة طرحت في الشهر السادس من عام ٢٠١٣، والتي نصت على ضرورة تحييد المخيم عن الصراع، وانسحاب المعارضة المسلحة منه إلى المناطق المجاورة، وانتشار قوة أمنية مشتركة من الكتائب المسلحة الموجودة في المخيم مع قوة فلسطينية أخرى تدخل من خارج المخيم، وتكون هذه القوة تابعة لفصائل منظمة التحرير، وفتح الطريق لإدخال المواد الغذائية والطبية وعودة الأهالي الذين نزحوا.

وافق النظام على هذه الشروط ووافقت المعارضة المسلحة وتحفظت جبهة النصرة، لكنها التزمت الإجماع الذي تم.

وعندما انتقلت الهدنة إلى مرحلة التنفيذ وحضرت شاحنات المساعدات الغذائية إلى مدخل المخيم، تعرضت لإطلاق نار كثيف، فادعى كل طرف أن الآخر هو المسؤول.

ولكن في الحقيقة أن حاجز الأمن التابع لحي نسرين كان المسؤول عن إطلاق النار، ومن ثم قيامه بنهب السلل الغذائية من سيارات الهلال الأحمر عند حي الزاهرة الجديدة، فعادت المباحثات إلى نقطة الصفر.

في بداية الشهر الثامن من العام ٢٠١٤، بدأ النشطاء في المخيم يتحدثون عن هدنة جديدة يكون الضامن فيها فصائل منظمة التحرير وبوساطة ما يسمى وزارة المصالحة الوطنية السورية وبالتنسيق المباشر مع علي مملوك مدير المخابرات العامة.

إلا أن الهدنة فشلت أيضاً ولم تُعرف الأسباب حتى الآن، بالرغم من وضع اللائمة على جبهة النصرة التي عادت للتموضع على محاور المخيم بعد مضي ثلاثة أيام على توقيع الهدنة وانسحاب جميع الكتائب المسلحة الغريبة من المخيم. وكانت حجة جبهة النصرة يومها أن النظام، وبعد مرور ثلاثة أيام، لم يلتزم بالاتفاق ولم يفرج عن أي معتقل لديه من أبناء المخيم الذي انقسم وقتها بين مؤيد للخطوة ومعارض لها.

وتلاحقت الإشاعات حول توقيع الهدنة بين النظام والمعارضة، خاصة بعد توقيع اتفاق هدنة في ببيلا ويلدا[١٢] في الشهر الثاني من عام ٢٠١٤، وبقيت الإشاعات تتناقل على ألسن المدنيين حتى الشهر الخامس من عام ٢٠١٤، عندما ظهر فيديو وبيان من توقيع جميع المؤسسات والتجمعات الأهلية

والمعارضة المسلحة، على الاتفاق برعاية حصرية للدولة السورية والمتمثلة برئيس فرع فلسطين الضامن لتنفيذ الاتفاق.

لكن الاتفاق لم ير النور حتى الآن ولم ينفذ منه سوى موضوع إدخال بعض ورشات الصيانة والتنظيف إلى المخيم لمدة يوم واحد[١٣].

بالإضافة إلى خروج ٥٠ مقاتلاً من داخل المخيم لتسوية أوضاعهم، ومن ثم العودة للمشاركة في القوة الأمنية التي سوف تنتشر على أطراف المخيم، فإن هؤلاء لم يعودوا، بسبب تغير موقف الكتائب في المخيم وؤينتهي إلا بسقوط مناطق دمشق الجنوبية التي يعتبر مخيم اليرموك شريان حياتها. وهذا ما يستوجب قطع اتصاله بها، ومواقف النظام التي تدعي قبوله بأي تسوية أو هدنة تضمن تحييد المخيم، ما هي إلا مراوغات تفرضها حساسية المخيم كعاصمة للشتات الفلسطيني من جهة، والضغط الدولي على النظام لرفع الحصار عنه من جهة أخرى.

هوامش

(١) - راجع فلسطين في الذاكرة، مخيم اليرموك،

http://www.palestineremembered.com/GeoPoints/Yarmuk_R_C__2907/Article_20065.html

(٢) - راجع تاريخ فلسطينية سوريا، عارف العارف.

(٣) - الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في سورية، ابراهيم العلي،

http://www.alawda-mag.com/Default.asp?ContentID=2026&menuID=8.

(٤) - راجع المجتمع المبادر، علي بدوان، جريدة الوطن العمانية،

http://alwatan.com/details/14440

(٥) - الفلسطينيون في ثورة الكرامة السورية ... أصلاء أم دخلاء؟، عدنان عبد الرزاق، زمان الوصل،

https://www.zamanalwsl.net/news/46922.html

(٦) - راجع تصريح عباس زكي موفد السلطة الى دمشق بتاريخ ٥-١٠-٢٠١١م

(٧) - مقطع فيديو يظهر تشييع شهداء ٦/ ٦ في اليرموك:

http://www.youtube.com/watch?v=r-bFthCrJRk.

(٨) - فيديو يظهر إطلاق النار على المشيعين في مخيم اليرموك وسقوط قتلى:

http://www.youtube.com/watch?v=dQaGpiKwl60&bpctr=1405538629

(٩) ١٣/ ٧/ ٢٠١١م سقوط شهيدين إثر مظاهرة طيارة صغيرة على يد شرطة مخفر التضامن.

١٨/ ٧/ ٢٠١١م قصف بالهاون يخلف أكثر من عشرين جريحاً.

٢/ ٨/ ٢٠١١م مجزرة شارع الجاعونة واستشهاد ٩ فلسطينيين وعلى أثرها خرجت

مظاهرة تعتبر الأكبر بعد تشييع شهداء النكسة، وقد شارك فيها أكثر من مئة ألف شخص. راجع **اللاجئون الفلسطينيون في المحنة السورية** -يوسف فخر الدين-يوسف زيدان، دار حنطة للدراسات والنشر ٢٠١٣.

(١٠) - راجع إحصائيات الثورة السورية،

http: / /www.facebook.com /syrian.Revoultion.statistics

(١١) - راجع اليرموك ضحية العمالة، صبر درويش،

http://www.sadaalshaam.net/addons/News/views/Default/Home/web/3618.

(١٢) - راجع مكتب دمشق الإعلامي، الصفحة الالكترونية، في ١٠ شباط ٢٠١٤م.

(١٣) - راجع تنسيقية اليرموك -الثورة السورية:

http: / /www.facebook.com /yarmok.com

الفصل الثاني

عندما حُمل السلاح..
زملكا نموذجاً

صبر درويش

من الصعب أن نعثر في الأشهر الأولى لثورة السوريين على أي من الشعارات أو الهتافات التي تشير بشكل أو بآخر إلى نزعة طائفية أو إسلامية بطابع أيديولوجي.

إذ تركزت هتافات المنتفضين ومنذ البداية على مطالب إصلاحية اتخذت طابعاً راديكالياً بشكل تدريجي، حتى وصلت إلى ذروتها في المطالبة بإسقاط النظام، وكل هذا كان مرتبطاً بشكل طردي مع تزايد حدة العنف التي قابلت بها قوات النظام السوري تظاهرات السوريين؛ حيث كانت مطالب السوريين تزداد جذرية مع كل شهيد يسقط على أيدي قوات النظام. حوالي العام على الثورة، والمنتفضون مصرّون على التمسك بسلمية ثورتهم، ومدنية شعاراتها. كان عرش الأسد الابن يهتز في أثنائها، وكان «المثقفون» السوريون عموماً و«اليساريون» منهم على وجه الخصوص، منشغلين في نقاشاتهم الثقافية حول تسمية ما يجري: ثورة أم انتفاضة؟ مؤامرة أم أزمة؟

«شعب» هذا الذي في الشارع أم «مجسمات»؟ وكانت قوى التغيير في الشارع تحاول أن تلعب دورها في صنع لحظتها الحاسمة، لحظة التغيير التاريخية.

في بداية العام الثاني للثورة، كان يجري سجال حام بين السوريين: نخرج في مظاهرة، يسقط الشهداء، نخرج إلى تشييعهم، فيسقط شهداء جدد، ما السبيل إلى الاستمرار في ظل رفض السوريين لخيار التراجع؟

قال البعض، ومنهم (المثقف والقيادي المعارض) عبد العزيز الخير[١]، يجب الاستمرار في العمل السلمي، على الثورة ألا تفقد تفوقها الأخلاقي بحملها للسلاح. وقال غيره بحق الدفاع عن النفس... إلخ. واكتشفنا فيما بعد أننا لا نمتلك «ترف» الخيار، وأن صيرورة الصراع ذاتها، تملي على الثوار ما يجب عليهم فعله.

مع بداية العام الثاني للثورة كان أمام المنتفضين خيارات قليلة، تنحصر في حقيقة الأمر بين اثنين منها: إما حمل السلاح باعتباره الطريق الوحيد للاستمرار في الثورة ومقاومة عسف قوات النظام، كما حدث في مدينة دوما في الغوطة الشرقية وفي العشرات من المدن السورية الأخرى والتي اختارت هذا الطريق، وإما رفض التسليح وتراجع الحراك الثوري تدريجياً إلى حد الزوال، كما حدث في مدينة حماه[٢] وسط البلاد وفي مدينة السلمية جارتها إلى الشرق، حيث عرف عن المدينتين إخراجهما لأكبر عدد من المتظاهرين السلميين[٣].

تتشابه الظروف والشروط الموضوعية التي دفعت بالثوار في أغلب المدن السورية إلى حمل السلاح، وتتقاطع فيما بينها الأسباب والسياقات التي

تقف خلف قرار حمل الثوار للسلاح وفرض سيطرتهم على المدن المختلفة. في هذا السياق، سأتناول مثالاً أحاول عبره مقاربة السياقات الواقعية للتحول السوري من السلمية إلى السلاح.

زملكا مدينة الشهداء

مدينة زملكا، مدينة صغيرة نسبياً، تقع في الغوطة الشرقية، على التخوم الشرقية لدمشق، ويبلغ عدد سكانها مئة وخمسين ألفا تقريباً وفق إحصائية ٢٠١١[٤]، ولا يتجاوز عدد السكان الأصليين بحسب شهود من أهالي المدينة عشرين ألف نسمة؛ أما باقي السكان فينحدرون من مناطق سورية مختلفة، غالبيتهم من مدينة دمشق، بينما تتواجد بعض العوائل من مدن أخرى كالسويداء جنوب البلاد ومدينة السلمية شرقي محافظة حماه.

تبلغ مساحة المدينة حوالي الأربعة كيلومترات مربعة، وتعد بوابة رئيسية لكل من بلدات عربين وحرستا ودوما[٥]؛ وكانت زملكا بلدة زراعية، ومع توسع العمران في دمشق وريفها تحولت إلى منطقة سكنية تمتاز بكثافة سكانية عالية لقربها من دمشق؛ يعمل أهلها بالحرف اليدوية والبناء والتجارة، ويوجد بها حمام زملكا الأثري، والجامع العمري الكبير في وسط البلد، وقد تم ترميمه عام ٢٠١٠. ومن والمعروف أن مدينة زملكا كانت قد شهدت موجة إعمار واسعة، وخصوصاً بعد إعلان المخطط التنظيمي للبلدة سنة ٢٠٠٦ بمساحة إجمالية نحو ٢٠٠ هكتار[٦]، نظمت فيها الأحياء السكنية ونشطت فيها الحركة التجارية، حتى أنها كانت واحدة من أهم البلدات في الغوطة الشرقية، والتي لا تغلق أسواقها ليل نهار.

سياقات تطور الحراك الثوري في المدينة: من السلمية إلى الكفاح المسلح

على صعيد الحراك الثوري الذي بدأ منتصف آذار ٢٠١١، يقول ثوار المدينة أن مدينتهم شاركت في انتفاضة شعبهم منذ الأسابيع الأولى[٧]. طبعاً هذا حديث أغلب المدن السورية، ولديهم الأدلة التي تثبت ذلك.

عندما دخلت المدينة أواخر عام ٢٠١٢، كانت تصنف كخط جبهة أول بيد الثوار، وكانت خالية تماماً من السكان، أما المنازل فقد سويت بالأرض (حسب المشاهدات وبحسب شهود من أهل المدينة فإن أكثر من ٤٠٪ من أحياء المدينة تهدم إما كلياً أو جزئياً نتيجة القصف على المدينة). وفي سياق الحديث مع من تبقى من سكان المدينة، فإنهم يجمعون على تاريخ حمل السلاح. فمتى حملت زملكا السلاح ولماذا؟

أغلب الشهادات التي تمكنت من الاستماع إليها، أكدت أن المدينة استمرت في نضالها السلمي حتى منتصف العام الثاني للثورة، باستثناء بعض «الحركات» الفردية المسلحة لبعض شبان المدينة.

في الثلاثين من شهر حزيران/ يونيو عام ٢٠١٢، حدثت تلك الفاجعة التي ترسخت في ذاكرة السوريين جميعاً، حيث أقدم نظام الأسد على ارتكاب مجزرة في المدينة، مستخدماً سيارة مفخخة فجرها في أثناء تشييع الناشط «عبد الهادي الحلبي» وسط المتظاهرين، وهو ما أدى إلى سقوط قرابة ١٠٠ قتيل ومئات الجرحى[٨].

يقرّ أغلب الشبان الذين التقيتهم، على أن الجميع كان قد اتخذ القرار في الوقت ذاته، الجميع اختار حمل السلاح إثر تلك المجزرة، مقتنعاً أنه السبيل الوحيد للتصدي لإجرام نظام الأسد.

حسّان أحد القناصة التابعين لإحدى الكتائب المقاتلة في مدينة زملكا، يقول: «أغلب الشبان في الكتيبة كانوا من المتظاهرين، شاركنا جميعاً في نشاطات المدينة الثورية، وغالباً ما كنا نتساجل حول حمل السلاح، إذ كنا مقسومين بين مؤيد لرفع السلاح، وبين من يعارض ذلك مبيناً أهمية العمل السلمي، إلا أن المجزرة التي ارتكبت في التشييع الذي حدث بالقرب من جامع التوبة، كانت قد حسمت أغلب الخيارات، حيث انتصر القرار بالتسليح لدى الجميع».

حجم الفاجعة كان كافياً من أجل حسم النقاش الذي كان دائراً حول الاستمرار في سلمية الثورة، أم في ضرورة حمل السلاح للدفاع عن النفس. كانت حجة الشبان مقنعة في ذلك الحين، يقول حسان: «ما دمنا أننا نموت في كل الأحوال فالأفضل أن نموت ونحن ندافع عن أنفسنا»، هذا ما توصل له الجميع في أثنائه.

حمل الشبان السلاح، بعد أن دفعهم نظام الأسد إلى ذلك، وكان جميع الذين حملوه من الشبان المشاركين في المظاهرات أصلاً وفي كافة أشكال العمل الثوري السلمي الذي كان سائداً.

وبدأ الأمر من خلال استخدام الشبان للسلاح الفردي الذي يمتلكونه، بينما تم تأمين السلاح من رشاشات خفيفة وقواذف «آر. بي. جي.»

من خلال تجار سلاح تمكنوا من تأمينه للشبان، وكان تمويل هذا النوع من التسلح وفي هذه المرحلة تحديداً يأتي بدعم من كبار التجار في المدينة والمعروفين بولائهم للثورة.

هدمت المدينة، وشرد الأهالي، وسقط مئات الضحايا، حتى وصل عدد شهداء المدينة إلى حوالي ١٣٠٠ ضحية[٩] بحسب المجلس المحلي في المدينة[١٠].

اليوم يبدي أغلب الشباب حنينهم إلى مرحلة النضال السلمي، بيد أنهم لا يعبّرون عن أي ندم في خيارٍ يرى الجميع أن نظام الأسد وأجهزته الأمنية من دفعهم إليه.

يقول أبو صلاح[١١]، وهو واحد من ثوار المدينة: «في الاقتحام الأول لزملكا، هربنا جميعاً، وعندما عدت فيها بعد، كانت قوات الأسد قد اقتحمت منزلي، كان باب البيت مكسوراً، والفوضى تعم المكان، حزنت، حتى أنني بكيت يومها، إذ إنني لم أعتد أن ينتهك خصوصيتي أحد. في الاقتحام الثاني للمدينة، عدت وكان البيت محطماً بالكامل، كنت أرى أشياءنا متناثرة في كل مكان، بينما قوات الأسد لم تترك شيئاً تستطيع حمله إلا وسرقته، وما لم تتمكن من سرقته حطمته بالكامل بفعل انتقامي واضح، ضحكت ... لا أعرف السبب بالضبط، لكنني كنت أعرف تماماً أن القرار الجماعي كان قد اتخذ: لن ندع قوات الأسد تدخل المدينة مرةً أخرى».

أزعم في هذا الصدد، أن أغلب المدن السورية مرت بتجارب مماثلة لتجربة مدينة زملكا، وأن سياق حمل السلاح في سورية متماثل لدى الجميع.

تجلى هنا العنف الثوري باعتباره آلية مواجهة فرضتها طبيعة الصراع ذاته، وأن المسألة لا يمكن أن نحيلها إلى «طبيعة الثقافة» السائدة في المجتمع السوري، ولا إلى إرادويةٍ ما لدى نخب الثورة السورية. فهذا تحليل أقل ما يمكن أن يقال عنه إنه يبتذل الواقع ومعطياته.

التشكيلات العسكرية المقاتلة

تعرّضت مدينة زملكا إلى عدّة عمليات اقتحام من قبل قوات النظام، قبل أن يتمكن الثوار من إحكام سيطرتهم عليها كلياً، وارتكبت قوات النظام عدة مجازر بحق المدنيين أثناء عمليات الاقتحام، كما قامت باعتقال العشرات من المدنيين من سكان المدينة.

دخل مدينة زملكا عدد من الكتائب والتشكيلات العسكرية المعارضة، وأغلبها قدم من مدينة دوما ومن عربين المحاذيتين لزملكا، وفي شهر أيلول عام ٢٠١٢ كانت المدينة تحت سيطرة قوات المعارضة بالكامل، حيث تراجعت قوات النظام إلى المتحلق الجنوبي، ونصبت هناك مجموعة من الحواجز التي تكفلت بحصار المدينة وقصفها بوتيرة شبه يومية، وكان من أهم هذه الحواجز: حاجز العدنان وحاجز طعمة وحاجز جسر زملكا، وغيرها.

كان من أولى التشكيلات التي تواجدت في مدينة زملكا كتيبة سيف الإسلام، وكانت الكتيبة بقيادة المدعو «جدو»، وهو كما باقي أفراد الكتيبة من أهالي مدينة زملكا.

لم يتجاوز عدد المقاتلين في الكتيبة بداية الأمر بضع عشرات، والذين اقتصرت عملياتهم على مناوشات مع قوات النظام هنا وهناك. إلا أنه وبعد إحكام السيطرة على المدينة ارتفعت أعداد المنضوين تحت سلطة الكتيبة ليصل عددهم إلى حوالي ٣٠٠ مقاتل بحسب شهادات ناشطين من سكان زملكا.

في هذه الأثناء، ستنضم كتيبة سيف الإسلام إلى لواء الإسلام بقيادة زهران علوش، وستتمكن من الحصول على الدعم اللازم من الذخيرة والعتاد، وهو ما سيجعلها تتمكن من فرض سيطرتها العسكرية وحتى السياسية التامة على المدينة.

اتسمت كتيبة سيف الإسلام منذ البداية بطابع إسلامي متشدد، يكاد يتطابق مع طبيعة لواء الإسلام السلفي والمتشدد بدوره، وهو ما دفع باتجاه حدوث انشقاقات داخل الكتيبة.

فالملاحظة تشير إلى عدم تطابق ميول كتيبة سيف الإسلام المتشدد مع المزاج العام لأهالي مدينة زملكا، ومن هنا تشكلت كتيبة أخرى باسم كتيبة شهداء الشام والتي يقودها أبو ثائر الشيخ، ابن واحدة من أكبر عائلات المدينة «آل الشيخ».

أغلب مقاتلي الكتيبة هم من شباب المدينة الذين عرفوا بمشاركاتهم الحثيثة أثناء العمل السلمي، كحسان نداف الذي أصبح قناص الكتيبة فيما بعد، بالإضافة إلى مقاتلين آخرين من مدن سورية مختلفة كانوا قد انشقّوا عن حواجز النظام المحيطة بزملكا والتحقوا بالعمل مع زملائهم في الكتيبة.

لا يتجاوز عدد مقاتلي الكتيبة مائة مقاتل، وتشكو من ضعف في التذخير ونوعية العتاد، مما دفعها لاحقاً للانضمام إلى لواء تحرير الشام بقيادة النقيب المنشق فراس البيطار المعروف بتوجهه الوطني-الليبرالي.

إلى جانب كتيبة شهداءِ الشام، يتواجد في مدينة زملكا أيضاً كتيبة شهداء زملكا، ولا يتجاوز عدد مقاتلي الكتيبة الخمسين مقاتلاً أغلبهم من أهالي المدينة، وكما كتيبة شهداء الشام، تعاني الكتيبة من ضعف التذخير والتسليح، وهو أيضاً ما دفعها للانضمام إلى لواء تحرير الشام لاحقاً.

وإذا كان اختلاف الخط السياسي يقف خلف تفرق هذه الكتائب المختلفة، إلا أن الأمر يبدو غير ذلك في خصوص الكتائب والمجموعات المتشابهة، فكتيبتا شهداء الشام وشهداء زملكا، وغيرهما العديد من المجموعات الصغيرة، عجزت عن أن تجد صيغة ما لتوحيد قواها وذلك رغم تشابهها باعتبارها تنتمي بتوجهها للإسلام المعتدل، وذلك غالباً ما يعود لأسباب شخصية وعائلية بين قادة هذه المجموعات، مما حال دون توحدها واستمرار تشرذم العمل.

الهيئات السياسية والمدنية المتشكلة بعد «التحرير»

بعد تمكن قوات المعارضة من إحكام سيطرتهم على مدينة زملكا، تعرضت المدينة إلى قصف عنيف بكل أنواع الأسلحة الثقيلة[١٢] التي يمتلكها نظام الأسد، بالإضافة إلى غارات الطيران الحربي[١٣]، والتي اشتملت على الصواريخ الفراغية، والتي أدت إلى دمار أحياء سكنية واسعة من المدينة.

خلال أسابيع قليلة، نزح أغلب سكان المدينة إلى مدن وبلدات الغوطة الشرقية المختلفة، ككفر بطنا وحزة وحمورية وبيت سوا ومرج السلطان[١٤].. وغيرها، وهي بلدات في الغوطة الشرقية تميزت في بعدها النسبي عن خط جبهات القتال، بالإضافة إلى نزوح عدد كبير منهم إلى أحياء دمشق ومنها حي جوبر الدمشقي.

ولم يبق في المدينة سوى بضعة آلاف، حيث باتت زملكا مدينة منكوبة وغير صالحة للسكن.

سياق تشكل الهيئة القضائية وتحولها إلى هيئة شرعية

بعد تحرير المدينة، بدأت الحياة بالعودة إليها تدريجياً، وكالعادة تبدأ المشاكل بين السكان بالعودة من جديد، وهو الشيء الذي فرض على قوى المعارضة تشكيل هيئات قضائية تتمكن من حل النزاعات وحماية الممتلكات العامة والخاصة وفرض القانون. يقول أبو صالح[١٥] وهو قاض سابق: «بعد خروج قوات الأسد من المدينة، تبدأ الحياة تدب من جديد، وتعود المشاكل المعتادة بين الناس لتظهر مثل أي مجتمع آخر، وبعد جهود بذلها ناشطو المدينة تم تشكيل مخفر وهيئة قضائية كان مطلوب منها حل النزاعات بين المدنيين، وفرض سلطة القانون».

خاضت أغلب المدن «المحررة» هذه التجربة، حيث سعى الناشطون إلى إيجاد بديل للفراغ الذي أحدثه انسحاب مؤسسات الدولة من العمل، وكان تشكيل هيئة قضائية من أولى المهمات الملقاة على عاتق الناشطين.

يقول أبو صالح: «عندما شكلنا الهيئة القضائية، حاولنا الاعتماد على: أولاً أصحاب الاختصاص من خريجي كلية الحقوق، وثانياً على بعض علماء الدين المعروفين بنزاهتم، وعلى الدستور السوري نفسه مع إجراء بعض التعديلات عليه ثالثاً. إلا أن ذلك اصطدم لاحقاً بالميول المحافظة لدى التشكيلات العسكرية المتشددة في المدينة، وعلى هذا تم حل الهيئة القضائية وتشكيل الهيئة الشرعية».

فعلاً في بداية الأمر تم تشكيل الهيئة القضائية في المدينة، والتي أشرف عليها أحد الحقوقيين والذي كان يزاول مهنة المحاماة قبل اندلاع الثورة، وكان السجال إيجابياً حول طبيعة المرجعية المعتمدة هنا في إطلاق الأحكام القانونية، باعتبار أن الجميع كان متفقاً على ضرورة الاعتماد على القانون السوري في النظر إلى القضايا القانونية المختلفة، فالجميع كان متفقاً على أن الهيئة مجبرة على الاعتماد على القانون السوري الرسمي وذلك في كثير من التفاصيل، وكانت الشريعة قد أدخلت كمصدر آخر للتشريع إلى جانب القانون الوضعي السوري.

ماذا حدث بعد أشهر من تكوّن الهيئة القضائية؟ في البداية أجبرت الهيئة وبضغط من كتيبة سيف الإسلام المتشددة، على ضم أعضاء من غير المختصين وممن يُدعون «المشايخ»، على اعتبار أنهم يمكن أن يكونوا طرفاً مسانداً على صعيد المرجعية الشرعية. وبعد ذلك تمدّد حضور الشريعة لتصبح مرجعية أولى، وتحولت «الهيئة القضائية» إلى «الهيئة الشرعية». هنا سيغيب القانون المدني تماماً كمرجعية وستحل محله الشريعة الإسلامية كمصدر وحيد للتشريع.

لم تكن الخطوة هذه سوى انعكاس لتموضع التشكيلات العسكرية في المدينة، عبر ازدياد نفوذها مقابل ضعف وتآكل نفوذ باقي الكتائب، إذ تقاسمت في تلك الأثناء السلطة العسكرية في المدينة مجموعة من الكتائب، التي تتدرج بين متشددة ككتيبة سيف الإسلام التابعة للواء الإسلام، ومعتدلة ككتيبة شهداء الشام التابعة للواء تحرير الشام المتهم بأنه علماني.

ستنجح في تلك الأثناء كتيبة سيف الإسلام في زيادة سيطرتها على المدينة نظراً لما كانت تحصل عليه من دعم غير محدود من قبل زهران علوش قائد لواء الإسلام، في مقابل تراجع سلطة باقي الكتائب ذات التمويل الضعيف أصلاً.

لم تقوَ كتيبة سيف الإسلام وتشتد شوكتها على الجبهات، بل بالضبط داخل المدينة التي أحكمت سيطرتها عليها، فأصبح الجامع الكبير، الذي لم يكن مجرد مسجد للصلاة وإنما أيضاً للانتخابات وتداول شؤون المدينة، امتداداً لها، وكذلك كان حال المخفر والهيئة الشرعية -التي كانت هيئة قضائية فيما مضى- وصولاً إلى المجلس المحلي وحتى خطيب الجامع، جميعهم باتوا امتداداً لسلطة كتيبة سيف الإسلام، والتي لا يذكر وجود كادر متعلم في صفوفها إلا ما ندر.

فعلى صعيد تجربة «الجامع»، حدث أنه وبسبب ظروف الثورة والحرب التي تمر بها البلاد، بات للجامع أدوار أخرى يلعبها إلى جانب كونه مكاناً للعبادة. ففي الجامع الكبير لزملكا كانت تحدث أغلب النقاشات بين سكان المدينة حول شؤونهم وشؤون مدينتهم المهمة، كما كانت

تجري في داخله الانتخابات والتصويت على المرشحين لمناصب في الهيئات المدنية المختلفة.

لكن أهم ما كان يجري في جامع زملكا الكبير، كانت خطب الشيخ سعيد درويش، وهو واحد من مؤسسي الهيئة القضائية في الغوطة الشرقية، والمعروف بسمعته الحسنة.

اتصف الشيخ درويش بنزاهته[١٦]، بالإضافة إلى خطه الفكري المعتدل، كان مثالاً للاعتدال وحسن الإدارة، وسعى منذ البداية إلى فضح رجالات الدين التابعين للنظام السوري؛ واكتسب عبر عمله وجهوده في خدمة المدنيين ولاء الكثيرين من سكان الغوطة.

مع الثلث الأول لسنة ٢٠١٣، عمدت كتيبة سيف الإسلام إلى الضغط على الشيخ درويش، حيث انتهت هذه الجهود بإقالة الشيخ درويش من إمامة الجامع الكبير وحل محله أحد المشايخ التابعين والمعروفين بولائهم لكتيبة سيف الإسلام.

سجن «المعارضة»

تتألف الهيئة الشرعية -بديل الهيئة القضائية- عموماً من خمسة أشخاص، غالباً هم علماء دين أو أئمة جوامع سابقون، يتم اختيارهم على قاعدة الولاء والقوة الاجتماعية، بينما المرجعية القانونية المعتمدة هي الشريعة الإسلامية.

يتبع للهيئة مخفر يضم بوليس المدينة، وهو ما يدعى عادة بكتيبة حفظ النظام. وفي المخفر يوجد سجن يوضع فيه السجناء وغالباً يكون تحت الأرض.

تفتقر هذه المؤسسات المشكّلة حديثاً إلى الخبرة، والأهم من ذلك تفتقر إلى ثقافة القانون وحقوق الإنسان. قبل دخولنا إلى سجن زملكا بداية عام ٢٠١٣، وجهنا السؤال إلى رئيس المخفر: هل تعتمدون معايير حقوق الإنسان داخل السجن؟ وهل يتمكن السجناء من الاتصال بعوائلهم والحصول على زيارات منهم؟ هل يخضع السجناء للتعذيب؟ في الحقيقة بدا الارتباك واضحاً على آمر السجن، إلا أنه رد بالقول: «نعم نعتمد معايير حقوق الإنسان، ولا نتعرض للمساجين بالضرب أو غيره، كما أننا نعالج المرضى ونوفر لهم الطعام المقبول».

بيد أن داخل السجن عالماً آخر[١٧]، وللمساجين وجهة نظر مختلفة. محمود سجين منذ حوالي الشهرين بتهمة التعامل مع النظام السوري، يقول: «عندما ألقت كتيبة حفظ النظام القبض عليّ، انهالوا عليّ بالضرب المبرح، وبعدها اقتادوني إلى المخفر، وهناك أثناء التحقيق تعرضت للضرب والإهانة، حتى أن أنفي مكسور الآن وآثار التعذيب ما تزال على جسدي». فعلاً كان محمود قد أرانا آثار التعذيب على جسده، وهو مصرّ على عدم وجود دليل واضح يدينه، وأن سبب التعذيب كان للحصول على اعتراف منه، وهو ما حدث فعلاً.

بالنسبة إلى عناصر كتيبة حفظ النظام، أغلبهم شبابٌ في مقتبل العمر وأغلبهم لم يتلقَّ أي نوع من التعليم، بينما جميعهم لم يخضع لدورات تعليمية حول القانون وكيفية احترام حقوق الإنسان، وهو ما جعل ممارساتهم وعلى قاعدة شعورهم بالسلطة التي يمتلكونها، أشبه بممارسات نظام الأسد الذي خرجوا لإسقاطه.

عبد السلام رجل في بداية الأربعينيات، تم إلقاء القبض عليه بتهمة التعامل مع نظام الأسد، يقول: «كنت أعمل في الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون،

وحاصل على شهادة معهد متوسط، عندما قررت ترك عملي لدى النظام والعودة إلى مدينتي فوجئت بإلقاء القبض عليّ، وتوجيه تهمة العمالة للنظام دون أي دليل». ويتابع القول: «تعرضت للضرب والتعذيب وكُسِرت إحدى أصابع يدي، وكانت الغاية أن أعترف بأنني متعاون مع النظام، وبسبب شدة التعذيب اعترفت على ما يريدون».

في الحقيقة أغلب السجناء الذين التقيناهم، عبّروا عن استيائهم تجاه طريقة عمل الهيئة الشرعية، فعدا عن سوء الطرق المعتمدة في التحقيق مع السجناء، تمتد المحاكمات غالباً لأشهر طويلة، يُمنعون خلالها من التواصل مع العالم الخارجي كأسرهم وأصدقائهم، كما لا يُسمح لهم بتوكيل من يدافع عنهم، وهي سلبيات يراها آمر السجن أنها ظرفية، وأنها في طريقها للحل مع تقدّم الوقت.

وأما كيف سيكون ذلك؟ فلا أحد يعلم. بيد أن الواضح في هذه المعادلة هو اختلال العدل بسبب اختلال حامله، فالهيئات الشرعية جسم غريب على المجتمع السوري وعلى ثقافته، إذ إن السوريين لم يحدث أن اختبروا سابقاً مؤسسات مدنية ذات طابع إسلامي تحكم سيطرتها على حياتهم وتقونن لهم سلوكهم اليومي، وبسبب غياب هذه الظاهرة تاريخياً في المجتمع السوري الحديث، لن نعثر على خبرات متراكمة على هذا الصعيد أو أشخاص متمرسين حتى في فرض الشريعة الإسلامية، وفي كثير من البلدات كبلدة كفر بطنا في الغوطة الشرقية، عبّر السكان عن اعتراضهم على هذا الشكل من المؤسسات فكتب على جدران البلدة شعارات تهاجم سلطة «المشايخ» وتشكك في شرعيتها.

على قاعدة غياب الخبرة وغياب الكوادر تبدأ الأحكام تنتج عن «الهوى» محكومة بمعايير شخصية لا قانونية، وهو شيء يضع مفهوم العدل على المحك ويفسح المجال للفوضى، فالفوضى بديل العدل.

الهيئة الطبية

إلى جانب الهيئات سابقة الذكر، تواجد في مدينة زملكا هيئات أخرى كالهيئة الطبية، والتي كانت مشتركة لجميع الكتائب العسكرية ولجميع المدنيين المتواجدين في المدينة.

ترأس الهيئة الطبية السيد عبد الله[١٨] المعروف بـ«الزير»، وهو شخص معروف بنزاهته وسمعته الحسنة.

في لقاء مع عبد الله رئيس الهيئة الطبية، أوضح لنا بعض التفاصيل حول آليات عمل مركزه الطبي، حيث أشار إلى أن تمويل «الطبية» يأتي عموماً من قبل تجار داعمين للثورة من دمشق، بالإضافة إلى دعم يأتي من قبل التشكيلات العسكرية المقاتلة كلواء تحرير الشام وكتيبة سيف الإسلام.

ويضيف عبد الله: «المشفى الذي تم تأسيسه، يعالج جميع المصابين بدون استثناء من عسكريين ومدنيين، ولا نسمح لأي جهة عسكرية بالتدخل في آلية عمل الهيئة الطبية».

لم يدم الأمر على ما هو عليه من توحيد الهيئة الطبية، إذ انعكست الصراعات بين الكتائب حتى على هذا المستوى الطبي، فأصبح لكتيبة سيف الإسلام

«طبية» خاصة بها، وانسحب الأمر أيضاً على لواء تحرير الشام الذي بدوره أصبح له «طبيته» الخاصة. وكل ذلك يأتي في سياق تقاسم السلطات في المدينة من قبل كتائب المعارضة العسكرية.

المركز الثقافي

أدى القصف العنيف على مدينة زملكا إلى تدمير قسم من مركزها الثقافي، حيث أودت إحدى القذائف بجدار المكتبة وحدث تضرر كبير بمحتوياتها.

عمد بعض الشبان من المدينة، وبتكليف من المخفر، إلى إعادة بناء المكتبة وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الكتب التي كانت تحتويها[١٩].

وفعلاً تم افتتاح المركز الثقافي[٢٠] في المدينة بالتعاون مع مركز شرارة آذار الإعلامي، وبدأت المكتبة نشاطاتها من خلال فرز الكتب وتبويبها.

ثم عمل القائمون عليها على إمرار الكتب إلى السجناء المتواجدين في سجن المدينة، كما أصبحت مكاناً يلتقي فيه المهتمون بالشأن الثقافي والاجتماعي.

بالإضافة إلى ما تقدم، تواجد في مدينة زملكا هيئات مدنية أخرى كالدفاع المدني، الذي وقعت على عاتقه مسؤوليات كبرى في إنقاذ المدنيين المصابين إثر القصف الذي تتعرض له المدينة بشكل يومي؛ وربما تجلى هذا الجهد الكبير الذي بذله رجال الدفاع المدني أثناء مجزرة زملكا التي حدثت إثر تعرض المدينة إلى القصف بالغاز الكيمياوي[٢١] في آب سنة ٢٠١٣ حيث وصل عدد الضحايا إلى حوالي الـ ٧٠٠ ضحية.

خاتمة:

إن الدرس الذي علينا تعلمه مما جرى وما يجري، هو أن استراتيجية تحرير المدن التي بدأتها قوات المعارضة منذ تشكل الأجنحة العسكرية للثورة كانت خياراً خاطئاً، فالثوار لا يحررون مدناً بقدر ما يضربون قوات النظام ويفتكون بها، لتتحول السيطرة على المدن إلى عبء على النظام وليس على الثوار.

أثبتت سياسة «المدن المحررة» فشلها على أكثر من صعيد، وكان المستوى العسكري من أكثر المستويات فشلاً في هذه التجربة، لا لأن مقاتلي المعارضة فشلوا في الدفاع عن هذه المدن والمواقع، بل لأن هذه «السلطة» الجديدة التي امتلكوها جعلت منهم -كمقاتلين- غرباء عن روح الثورة من جهة، وعبئاً على المدنيين الذين لم يتمكنوا من بلورة سلطاتهم المدنية من جهة أخرى.

فقد أثبتت تجارب «المدن المحررة»، أن من يمتلك السلاح يمتلك السلطة، وهذا احتكام يمهد الطريق للطغاة وليس للحكم المدني؛ إذ على هذا الصعيد لم تكن السلطات المدنية المتشكلة حديثاً في هذه المدن، سوى امتداد لسلطات الكتائب المقاتلة والتي تفتقر للرؤيا السياسية والكوادر التي تؤهلها للعب مثل هذا الدور، هذا عدا أن مهماتها على جبهات القتال لا في إدارة شؤون المدن المحررة.

في مدينة زملكا النموذج الذي اعتمدناه في هذه الورقة، سعى المدنيون إلى تشكيل مجموعة من المؤسسات التي حاولوا من خلالها إدارة بلدتهم؛ وفعلاً، تشكلت مجموعة من المؤسسات التي كانت عوناً لمن تبقى من

مدنيين، إلا أن التجربة انحرفت فيها بعد، لتصبح هذه المؤسسات انعكاساً لتوازنات القوى العسكرية للمعارضة في المدينة، وهو ما أسقط فيها بعد عن هذه المؤسسات حياديتها المطلوبة كي تتصف بالعدل والحكم الرشيد.

ليست التجربة السابقة استثناءً، بل يمكن القول إنها كانت القاعدة في أغلب تجارب المدن المحررة، انظر على سبيل المثال تجربة مدينة دوما[٢٢] والتي نجح زهران علوش في إحكام سيطرته عليها، وكذلك يبرود في القلمون وعشرات المدن الأخرى، والتي أصبحت فيها السلطات المدنية امتداداً للسلطات العسكرية.

وبعد العشرات من هذه التجارب الفاشلة كان السؤال مشروعاً من قبل فئات شعبنا كما من قبل العالم الخارجي: هل يؤتمن هؤلاء على مصيرهم؟

تبدو انكسارات الثورة على أكثر من جبهة وكأنها دروس على السوريين تعلمها حول إمكانية سيطرتهم على مصيرهم، وهو الدرس الأهم في سياق التحضير للمرحلة الثانية من عمر الثورة السورية، حيث بات من المستحيل التقدم في سياق إسقاط النظام بمعزل عن بناء السلطات المدنية النقيضة له، فمرحلة الهدم التي تقتضيها الثورات كانت قد أنجزت على أكمل وجه، بينما فعل البناء عليه أن يكون اليوم قيد الإعداد.

(١) - راجع للكاتب مقابلة مع الدكتور عبد العزيز الخير، الأخبار بوم، ١٢/ ١١/ ٢٠١١،

http://www.akhbarboom.com/archives/5004

(٢) - مظاهرات حماه، جمعة ارحل، ساحة العاصي ١/ ٧/ ٢٠١١:

http://www.youtube.com/watch?v=-8QFVL5rDyI

(٣) - مدينة السلمية مظاهرات جمعة الله معنا ٥/ ٨/ ٢٠١١:

https://www.youtube.com/watch?v=3nHamTCB8ME

(٤) - راجع موقع ويكيبيديا:

http://goo.gl/ZuwZuJ

(٥) - راجع موقع تنسيقية زملكا على الويب:

http://zamalka.wordpress.com/about/

(٦) - راجع

http://goo.gl/65AtiM

(٧) - مقطع فيديو يشير إلى اولى مظاهرات مدينة زملكا السلمية:

https://www.youtube.com/watch?v=t-j_iaPMVjE

(٨) - فيديو يصور القتلى والجرحى في مجزرة زملكا ٣٠/ ٦/ ٢٠١٢:

https://www.youtube.com/watch?v=6LBdU9xzHsg&bpctr=1401869183

(٩) - راجع قاعدة بيانات شهداء الثورة السورية:

http://syrianshuhada.com/default.asp?a=st&st=16

(١٠) - تشير الأرقام إلى سقوط ١٢٨٦ ضحيّة في زملكا وحدها خلال العام ٢٠١٣ بحسب المجلس المحلي الثوري في المدينة وزّعوا كالتالي:

-٨٢٩ ضحايا مجزرة الكيماوي ٢١ آب. - ١٥ ضحية في استخدامات محدودة.

للسلاح الكيماوي خلال ثلاث مرّات.

- ٥ ضحايا تحت التعذيب في معتقلات وسجون النظام.

- ضحيّة واحدة (طفلة) نتيجة نقص التغذية.

- ٤٣ ضحيّة خلال الاشتباكات مع قوّات النظام.

- ٣٩٣ ضحيّة نتيجة القصف الجوي والمدفعي لقوات النّظام على المدينة. راجع http://goo.gl/CyJdM9

(١١) - راجع للكاتب: من الكسوة إلى زملكا. ياسمين يضيء العتمة، جريدة المستقبل اللبنانية، ١٦/ ١٢/ ٢٠١٢.

(١٢) - تقرير مصور يوضح حجم الدمار في المدينة:

http://goo.gl/EStblr

(١٣) - جولة لمركز شرارة آذار الإعلامي في مدينة زملكا:

http://www.youtube.com/watch?v=om6ikVzm3Ic

(١٤) - مقطع فيديو تصوير مركز شرارة آذار الاعلامي، يوضح من خلاله طبيعة الحياة في بعض بلدات الغوطة الشرقية:

https://www.youtube.com/watch?v=bVRWR90behE

(١٥) - مقطع مصور من مقابلة مع القاضي أبو صالح، وسيجد القارئ تتمة المقابلة على قناة شرارة آذار على اليوتيوب:

https://www.youtube.com/watch?v=8IsybwZgPTA

(١٦) - راجع مقابلة أجراها الكاتب مع الشيخ سعيد درويش بتاريخ ١٠/ ٣/ ٢٠١٣:

http://faroukit.blogspot.com/03/2013/blog-post_8718.html

(١٧) - تقرير عن سجن زملكا، من عمل فريق شرارة آذار الاعلامي:

https://www.youtube.com/watch?v=KBgcmWasPmQ

(١٨) - مقابلة مع عبد الله رئيس مشفى زملكا، مع جولة في عدة مشافي من ضمنها مشفى مدينة زملكا، من انتاج فريق شرارة آذار الاعلامي:

https://www.youtube.com/watch?v=A-K3CUe_ZDM

(١٩) - تصوير شرارة آذار للمركز الثقافي في مدينة زملكا:

https://www.youtube.com/watch?v=U68AH190B6g

(٢٠) - جولة في المكتبة التي تم انشاؤها:

https://www.youtube.com/watch?v=c2PdHlfsu_4

(٢١) - تفاصيل حول مجزرة الكيماوي في زملكا:

http://goo.gl/Mtoxr7

(٢٢) - راجع للكاتب: **دوما: المدنية تواجه الاستبداد**:

http://goo.gl/qxD2y8

الفصل الثالث

تعثر العمل المدني في المدن المحررة بنّش نموذجاً

عبسي سميسم

تأتي أهمية هذه الشهادة من موضوعها، بلدة بنّش التي شهدت ولادة عدد من الظواهر البارزة في تاريخ الثورة السورية. فبنّش كانت من أوائل المدن «المحررة» في الثورة وقد شهدت ساحاتها مظاهرات سلمية بالغة الروعة، ومنها انطلقت أشكال تعبير شبابية عصرية عن الطموح في إسقاط النظام وإقامة الدولة المدنية الديموقراطية. باهى شباب بنش برفع أطول علم استقلال خلال مظاهراتهم، وفيها تعرفت سورية إلى الشهيد حمزة زيواني و«طرطورته» التي كانت مجهزة لنقل أسطوانات الغاز والتي تحولت إلى إذاعة للحرية[1] تجوب أحياء البلدة وتدعو أهاليها إلى التظاهر والخروج إلى الحرية.

على لسان الطفل عباس زيواني، ابن الشهيد حمزة، شهدت بنش على أرضها ولادة أنشودة «شرطة نصيرية»[2] الشهيرة، كما كانت أولى البلدات التي انطلق منها الإسلام الجهادي المحلي والأممي لنشر مشروعه. فهي احتضنت

قيادات من جبهة النصرة وحركة أحرار الشام وحركة صقور الشام وغيرها من الكتائب الإسلامية والسلفية، وشكلت قاعدة تمكنت وأمثالها من استقطاب السكان المحليين وتدريبهم وتحويلهم طليعة هذا المشروع وحجارة أساسه.

وتتمثل أهمية بنش في هامشيتها، فالنظام لم يهتم بأمر استعادتها، نظراً لهامشية موقعها الجغرافي والاستراتيجي. ولهذا أيضاً اختارها الإسلام الجهادي واحدة من قواعد انطلاقه. لكن ذلك لم يبقها خارج رميها ببراميل الحقد المتفجرة.

ثم إن هامشِية البلدة تسمح بالاقتراب من الأسباب التي منعت الثورة من بناء سلطاتها الشعبية البديلة في الأرياف، وسمحت للمشروع الإسلامي العدمي بالتمدد والنفاذ إليها، وهي البلدة السنية المذهب، والمجاورة لبلدتي كفريا والفوعة اللتين ينحدر أهاليهما من المذهب الشيعي، واستضافتا متاريس النظام ومدفعيته وانخرطت شرائح واسعة من شبانهما في تشكيلاته العسكرية مما يسمح بتوضيح أثر المسألة الطائفية في سورية.

نبذة عامة

تتبع ناحية بنش إدارياً إلى محافظة إدلب، يقطنها قرابة ٣٥ ألف نسمة، وفقاً لإحصاءات المركز الإحصائي المركزي عام ٢٠٠٤. تبعد عن مدينة إدلب بضعة كيلومترات وتقع في جوار بلدات كفريا والفوعة وتفتناز وسرمين، ولا يفصلها عن الحدود التركية سوى بضعة عشرات من الكيلومترات.

ساهم بعض شباب بنش وأهاليها في دعم الثورة السورية منذ بداياتها، فخرجت أول مظاهرة منها في بداية نيسان ٢٠١١، وأخذت شرائح متزايدة من شبابها في المشاركة في المظاهرات الدورية التي كانت تنطلق يوم الجمعة من مساجد البلدة. وعرفت بنش عدداً من التظاهرات المميزة والمنظمات والتعبيرات الشبابية والطلابية، وكانت من البلدات ذات الحضور الإعلامي المميز.

لكن بالرغم من مضي نحو سنةٍ ونصف السنة على إعلان تحرير بلدة بنّش من سلطة النظام، لم تشهد حتى الآن وجود نوىً لمؤسساتٍ مدنية حقيقية تدير شؤونها، الأمر الذي أدى إلى ظهور الكثير من المفاعيل السلبية، سواء من ناحية تدهور الحالة الأمنية والاقتصادية والاجتماعية للسكان، أو من ناحية بروز الزعامات والاصطفافات العائلية، إضافة إلى نمو التطرف في البلدة بشكل لم يسبق له مثيل، وبطريقة متناقضة مع ما اعتاد عليه سكان البلدة.

وعلى الرغم من تصدّر بنّش بدايةَ الحراك معظمَ وسائل الإعلام العربية والأجنبية كنموذج للحراك المدني السلمي، وبالرغم من المحاولات العديدة من أهالي البلدة لتنظيم أمورهم بأنفسهم، فإن الحراك المدني شهد انحساراً مع مرور الوقت، وبدأت الشعارات تتحول تدريجياً من المطالبة بإسقاط النظام وإقامة الدولة المدنية الديموقراطية إلى المطالبة بإمارة سلفية، وفي أحسن الأحوال بخلافة إسلامية، **فنكصت شعارات المظاهرات إلى التحريض الطائفي وبث الكراهية**، كما فشلت كل محاولات الأهالي لتشكيل إدارة محلية، بل وكانت منذ نشأتها أقرب إلى فقاعاتٍ إعلامية منها إلى العمل المؤسساتي المنظم.

قصة التحرير

كانت بلدة بنّش أول بلدة سورية يتخلى عنها النظام لترفع علم الاستقلال. ففي نهاية الشهر الرابع من عام ٢٠١١، وقبل أن يخرج جيش النظام من ثكناته، حاول نحو ٤٠٠ عنصر من قوات الأمن الدخول إلى بلدة بنّش فتصدى لهم ستة أشخاص عند مدخل البلدة ببنادق آلية وجرحوا عدداً من عناصر الحملة، فأجبروها على العودة إلى مدينة إدلب. وأشاع النظام حينها أن نحو ألف مسلح موجودون في بنّش، وتخلى عن البلدة عسكرياً واقتصرت معالجته للمسألة على اعتقال بعض أبنائها على الحواجز الأمنية التي تطوقها، وكان المعتقلون ممن كتبت بحقهم التقارير الأمنية.

حينذاك التقى كاتب هذه السطور بأحد الذين شاركوا بصد هجوم الأمن في محاولة لإقناعه بالحفاظ على السلمية وعدم اللجوء إلى السلاح. كان ابن عمه قد اعتقل، واقتيد من فراشه، وتعرض للضرب أمام زوجته. وذلك في حملة الاعتقالات التي نظمها الأمن قبل أسبوعين من المواجهة. وهو روى أيضاً أنه لا يملك سوى مسدس، ويعلم أنه لا يستطيع المواجهة به، ولكنه يحمله كي لا يُهان ويقتل، أو يعتقل كابن عمه.

شكّلت تلك الحادثة تحولاً كبيراً في مسار الثورة في البلدة، إذ بدأت وتيرة المظاهرات السلمية بالتصاعد وأصبحت بنّش نقطة استقطاب لكل من يرغب بالتظاهر من القرى المحيطة، كما بدأ دور مديرية الناحية الموجودة في بنّش يتقلص تدريجياً مع بدء تشكيل مجموعات مسلحة سرية في البلدة، وقد اقتصر دورها في البداية على حماية المظاهرات

ومراقبة مداخل البلدة ونصب الكمائن على أطرافها تحسباً لاقتحام الأمن. ووصل الأمر إلى أن مدير الناحية التابع للنظام أصبح ينسق تحركاته مع الثوار بعد أن حصل على تعهداتهم بالحفاظ على سلامته وعناصره. لكن الحالَ سرعان ما آل إلى رحيل عناصر أمن الناحية، لتبقى البلدة دون أمن، كما تعطل فيها عمل البلديات واستمرت المدارس ودائرة السجل المدني في العمل في البلدة.

بدايات العسكرة

بحلول الشهر السادس(حزيران) من عام٢٠١١ تشكلت في بنّش نحو ستّ مجموعات مسلحة، تضم كل منها نحو أربعين عنصراً، مما أشاع شعوراً بالتحرر والألفة في العلاقات بين الناس. المجموعات المسلحة تشكلت على أساس الأحياء، وحصلت اجتماعات بينهم و تم في أحدها انتخاب قادة لكل المجموعات في البلدة.

بدأت هذه المجموعات بتجاوز حدود دورها المتمثل في حماية البلدة، إذ قامت بممارسة نوع من العمل الأمني المدني، فحاسبت من يرتكب بعض الانتهاكات والجرائم بحق المدنيين، الأمر الذي نتجت منه بعض المفاعيل السلبية، فظهرت بوادر الخلافات العائلية بسبب هذا الدور. فحين يأمر قائد إحدى المجموعات العسكرية بمعاقبة شخص ما بسبب انتهاكٍ معيّن، كان يقال أن ابن العائلة الفلانية ضرب ابن عائلة أخرى، وأخذت علاقات القربى تفرز مرجعياتها على شاكلة وجهاء وأعيان، وبدأ هؤلاء بلعب دور بارز في البلدة، بشكل إيجابي حيناً، وسلبي أحياناً أخرى.

بدايات مشاريع العمل المدني

في بداية الشهر الثامن(آب) من العام ٢٠١١ اتفق عدد من الناشطين على ضرورة تأسيس لجان لتسيير أمور البلد في جميع النواحي، قبل أن تظهر المفاعيل السلبية لغياب دور الدولة، وبخاصة دورها الأمني، فتم تأسيس سبع لجان لإدارة معظم شؤون البلدة، سياسية، وتنسيقية، وثقافية، وأمنية داخلية، ومالية، وعسكرية، ولجنة مصالحة، كانت مهامها:

١. **اللجنة السياسية:** مهمتها التواصل مع المناطق الأخرى، ورسم آليات عمل اللجان الأخرى، والتنسيق معها، إضافة إلى تبني رؤية سياسية تتوافق مع أهداف الحراك الثوري.

٢. **اللجنة التنسيقية:** مهمتها تنسيق كل ما يتعلق بالحراك السلمي كتنظيم المظاهرات وتظهيرها إعلامياً، وتشكيل لجان فرعية لإدارة المظاهرات واختيار الشعارات وكتابة اللافتات ورسمها.

٣. **اللجنة الأمنية الداخلية:** وهي اللجنة الأهم، إذ ضمت وجهاء العائلات التي تنتمي للثورة، وكانت مهمتها حل الخلافات بين العائلات على أساس العدل، والبت في الانتهاكات التي قد تحصل سواء من الثوار أو المواطنين، إضافة إلى تنظيم لجان لإدارة الأزمات (كتنظيم توزيع المازوت أو الغاز... وغيرهما)، وكان لدى كل عضو من هذه اللجنة عناصر سرّيون يستطيع من خلالهم معرفة ما يحصل من انتهاكات، كالسرقة والخطف.

٤. **اللجنة المالية:** وهي لجنة علنية تستقبل تمويل نشاطات الثورة وتوزعه وفق أولويات تُحدّد بالتشاور مع اللجنة السياسية، وتحاول توحيد التمويل والتبرعات، وتألفت هذه اللجنة من شخصيات مشهود لها بالثقة، وتمت إذاعة أسمائهم في المظاهرات. كما كان لدى هذه اللجنة لجان فرعية تقوم بدراسة أوضاع الناس وإنشاء قاعدة بيانات خاصة بكل ما يتعلق بأسر الشهداء والمعتقلين واحتياجات الكتائب المسلحة.

٥. **اللجنة العسكرية:** هي اللجنة التي تضم الفصائل المسلحة، وهي بمثابة سلطة تنفيذية للجنة الأمنية الداخلية، فبالإضافة إلى دورها في حماية المظاهرات والبلدة ومساعدة المناطق الأخرى عسكرياً، كانت تقوم بتنفيذ الأحكام التي تصدر عن اللجنة الأمنية الداخلية.

٦. **لجنة المصالحة:** تحاول منع الاحتقان والتحريض الطائفي بين بنّش وكل من بلدتي الفوعة وكفريا الشيعيتين.

٧. اللجنة الثقافية: مهمتها نشر مفاهيم الثورة ومفاهيم الدولة المدنية بين أهالي البلدة.

لكن عمل هذه اللجان لم يستمر أكثر من شهرين، إذ توقف معظمها، وعمل بعضها منفرداً كاللجنة التنسيقية، وتحول بعضها إلى جمعيات كاللجنة المالية، فيما تجمد عمل اللجان الأخرى.

السبب المباشر لتوقف عمل اللجان هو تحول مشكلة بين اللجنة الأمنية ولصوص سرقوا سيارة غاز إلى خلاف بين عائلة رئيس اللجنة (عائلة س) وعائلة أحد اللصوص الذين قاموا بالسرقة (عائلة س.ع). وتطور الخلاف

مع الوقت لأن العائلتين من كبرى العائلات في البلدة، وما زاد الأمر سوءاً عمل أحد أقطاب الخلاف في العائلتين في الأمانة العامة للمجلس الوطني، وعمل القطب الآخر في مجلس أمناء الثورة. وقد سخّر كل من الطرفين النشاط الثوري من أجل تحسين موقعه في هذا الخلاف، لدرجة أن العائلة الأولى استخدمت سلاحاً متوسطاً من مخصصات الثورة ضد أبناء العائلة الثانية، فاستعملت في المواجهات الـ«بي. كي. سي.» والـ«آر. بي. جي.» والقنابل، وأدت إلى مقتل شخصين من أبناء العائلة الثانية وإصابة آخرمن العائلة الأولى.

أما السبب غير المباشر لانهيار عمل اللجان، فتمثل بآلية تشكيلها التي افتقدت المشروعية بين أهالي البلدة، إذ تم تعيين أعضائها تعييناً، من دون أن يعرف كثيرون من أبناء العائلات ممثليهم، وكثيرون أيضاً لم يسمعوا أصلاً بتشكيل اللجنة، إضافة إلى عدم وجود قوة موحدة ومركزية تساعد اللجان على تنفيذ قراراتها، نتيجة تفكك المجموعات المسلحة فور تشكيل اللجان وظهور مجموعات أخرى لم تنسّق معها.

وقد كانت ردة فعل قائد المجموعات المسلحة في بنّش على تشكيل اللجان سلبية للغاية، إذ رفضها رفضاً قاطعاً، وربما يعود سبب ذلك لشعوره بأنها تقلل من صلاحياته ومن سلطته في البلدة. وقد حاول الناشطون المدنيون الشباب على مدار عدة أيام إقناعه بضرورة الانخراط مع اللجان ولكنه رفض ذلك، من دون عذر مقنع. وكان مبرره الوحيد أن هذه اللجان لن تنجح، وأكثر من ذلك فقد قام ببعض السرقات في البلدة بالتعاون مع بعض العناصر التابعين له، كي يثبت فشل عمل اللجان.

فشل التجربة الثانية

بعد تعطل عمل اللجان وازدياد الحاجة لإدارة محلية للبلدة، وضعتُ خطة توافقية بين الكتائب المسلحة، التي تجاوز عددها ١٥ فصيلاً. قضت الخطة بمساهمة هذه الكتائب بتشكيل مركز أمني موحد يقوم مقام مديرية الناحية، ليعمل على كتابة ضبوط بالانتهاكات التي قد ترتكب ومحاسبة الجناة، بالإضافة إلى إدارة الأزمات الناجمة عن التسليح. وقد سمي بمركز الأمن السلمي، الذي اتخذ مقراً له في أحد المباني الحكومية وسط البلدة، وقام بتنظيم بعض الضبوط بحق بعض اللصوص، كما قام بسحب رخص الغاز من البائعين وأشرف على توزيع الغاز وفق دفتر العائلة. وقد استمر عمل هذا المركز نحو ثلاثة أشهر خلال عام ٢٠١٢. إلى أن توقف إثر تجدّد الخلاف بين العائلتين سابقتي الذكر، ففشلت التجربة الثانية أيضاً، ولكنْ هناك أسباب أخرى غير مباشرة ساهمت في فشل هذه التجربة أهمها:

١. تشكيل المكتب من قبل تشكيلات مسلحة، دون ربطه بحامله الشعبي الذي يخفض عتبة الحساسيات التي تنشأ عن أي خطأ.

٢. اشتراك جميع الكتائب والمجموعات العسكرية في تكوين المكتب وتنفيذ مهامه بما فيها من التشكيلات التي انحرفت إلى الجريمة والتشبيح الثوري.

٣. اعتماد آلية عمل المكتب في تنفيذ مهامه على مناوبات بين الكتائب، فكل كتيبة أو مجموعة لها مناوبة في يوم محدد ترسل فيه عدداً من عناصرها

للقيام بعمل المكتب، وبالتالي لم يكن المكتب يعمل بوتيرة واحدة. فحين تكون مناوبة كتيبة جيدة تسير الأمور بشكل جيد والعكس صحيح.

٤. لم تكن هناك آلية للرقابة على عمل المكتب، وساد الطابع الارتجالي في العمل.

بداية المشروع الإسلامي

في الشهر السابع (تموز) من عام ٢٠١٢ بدأت المجموعات السلفية تظهر في بنّش كقوة كبيرة في المنطقة، فظهرت مجموعة من الكتائب السلفية، وكان أهمها جبهة النصرة وأحرار الشام، واكتسبت سمعة طيبة بين الناس لعدة أسباب أهمها:

١. عملها على استقطاب المتدينين وذوي السمعة الحسنة، فلم تظهر أهدافها الحقيقية بشكل واضح. فهي لعبت على وتر الدين كحامل للثورة من دون أن تطرح أجندتها الخاصة، كما استقطبت وجاهات وأعيان العائلات الكبيرة كي تثبت نفوذها في البلدة.

٢. ظهرت هذه الكتائب فوراً كقوة تمتلك السلاح والذخيرة ولديها برامج للتدريب، على عكس الكتائب الأخرى التي لا تمتلك الدعم الكافي، الأمر الذي دفع بالكثير من الشبان الحالمين بدور عسكري في الثورة إلى الالتحاق بالكتائب الإسلامية، كونها الأكثر قدرة على تحقيق هذا الحلم.

٣. عدم تصدي المجالس العسكرية وقيادات الجيش الحر لأي دور يؤدي إلى بناء مؤسسة عسكرية تشكل نقطة جذب للثوار. على خلاف ذلك تحولت تلك المجالس والقيادات إلى زعامات تسعى إلى تكوين ولاءاتها تحت مظلة الجيش الحر.

٤. التزام الكتائب الإسلامية الشديد وانضباطهم الأخلاقي أمام المجتمع في بنّش جعلهم مثالاً وقدوة في البلدة.

٥. دخول هذه الكتائب على خط العمل المدني في المجتمع، فحاولت ملء الفراغ الذي فشل دعاة المجتمع المدني في التصدي له، لأسباب كان أهمها تخلي كل قوى المعارضة، وفي مقدمتها المجلس الوطني، عن واجباتها حيال البلدة. فكانت النظرة العامة في البلدة أن ممثلها في المجلس الوطني مهتم بتسليح عائلته ضد عائلة أخرى، وأن المعارضة لا تملك مشروعاً لبلورة بديل مدني للنظام.

قامت جبهة النصرة باستبدال إمام الجامع الكبير، الذي تخرج منه المظاهرات، مع العلم أن الإمام يعتبر أهم قادة الرأي العام في البلدة، وعيّنت بدلاً منه قائد مجموعة منها إماماً وخطيباً في المسجد. كما قامت كتيبة أحرار الشام السلفية بإدارة توزيع الغاز، بطريقة كسبت من خلالها تعاطفاً نسبياً من الناس. فهي استفادت من الأخطاء التي وقع فيها مكتب الأمن السلمي، كما تم تشكيل لجنة شرعية كبديل للجان القضائية المفقودة أصلاً، وكان معظم أعضائها من السلفيين.

المقاومة المدنية للمشروع الإسلامي

بالتزامن مع تنامي التيار السلفي في بنّش بدأ بعض مؤيدي الدولة المدنية بالتحرك، ولكن نشاطهم كان محدوداً وبلا جدوى تذكر. فقد تأسست الجمعية السورية للعمل المدني في بنّش، و حاولت التواصل مع المثقفين، وخصوصاً المحامين، لوضع رؤية لإدارة محلية للبلدة تكتسب مشروعية

وتتمتع بحامل عسكري. وقد استقرت الرؤية على أن يتم الإعلان عن إجراء انتخاب ممثلين عن البلدة كهيئة عامة، بحيث يكون لكل ٥٠٠ نسمة ممثل في هذه الهيئة، وأن تنتخب الهيئة العامة من بين أعضائها مجلس إدارة من ٢١ عضواً للإشراف على عمل الإدارة المحلية، ثم يتم انتخاب مكتب تنفيذي من سبعة أعضاء يمثلون كافة قطاعات العمل المدني ويقومون بتشكيل لجان من أصحاب الخبرات في كل المجالات. وهذا يعني أن أعضاء المكتب التنفيذي الحاصلين على المشروعية ضمن ثلاث جولات انتخابية، هم من يعين لجاناً اختصاصية في المجالات الخدمية والأمنية. ويعمل مجلس الإدارة كهيئة رقابية على كل ما يتعلق بأعمال المكتب التنفيذي ويقوم بتقييم هذا العمل.

ومن أجل إيجاد قوة تنفيذية لهذه القرارات، اجتمعت الجمعية مع كل الضباط المنشقين من البلدة واقترحت عليهم تشكيل نواة لمؤسسة عسكرية تكون عبارة عن لواء مؤلف من أربع كتائب تابعة للقيادة العسكرية المشتركة، ثلاث منها تعمل كجيش حر، فيما تكون الكتيبة الرابعة كتيبة أمنية خاصة بأمن اللواء وبأمن البلدة وتعمل كقوة تنفيذية لقرارات الإدارة المحلية، كما يمكن لهذا التشكيل العسكري ذي البنية المؤسساتية المتمتعة بنظام عام وهيكلية عسكرية تستقطب الأفراد لا الجماعات، أن تشكل نقطة جذب لكل من يرغب بالعمل ضمن مؤسسة عسكرية منظمة تابعة للجيش الحر، وهذا ما يؤدي إلى إعادة هيكلة الجناح العسكري للثورة في البلدة عبر إفراغ الكتائب والمجموعات المسلحة الأخرى من معظم عناصرها.

تجاوب الضباط مع هذا الطرح وتم وضع هيكلية عامة وجزء من النظام العام للواء المرتقب وتم استقطاب نحو ٤٠٠ عنصر كقوام لهذا اللواء من

بعض المجموعات التي وافقت على التخلي عن عناصرها لصالح هذه المؤسسة. هذا إضافة إلى بعض العناصر غير المنتمين لأي من الكتائب بسبب نفورهم عن أدائها، لكن هذه المؤسسة لم يكتب لها النجاح للأسباب التالية:

1. دخول بعض زعماء العائلات الكبيرة على الخط ومحاولاتهم تحويل قواتهم العسكرية الناشئة إلى لواء يتبعهم ضمن المشروع.

2. عدم وجود دعم كاف لهذا التشكيل، برغم تفاؤل معظم من تم طرحه عليه من أهالي البلدة.

3. عدم الثقة بدعم هذا المشروع من أي من مجالس المعارضة العسكرية، كالقيادة العسكرية المشتركة والائتلاف الوطني.

ويستمر التعثر

قامت محاولات عديدة أخرى من بعض ناشطي البلدة لتشكيل نوع من الإدارة المحلية ولكنها لم تكن محاولات ناضجة وماتت في مهدها.

تقوم الجمعية السورية للعمل المدني حالياً بتأسيس المكتب الحقوقي للتوثيق الذي يهتم بتوثيق الانتهاكات التي تحصل من سرقة وخطف، فتدون محاضر نظامية للاحتفاظ بها حتى قيام نظام جديد موثوق. هذا إضافة إلى تشكيل لجان تخصصية لتوثيق أضرار المباني والأثاث والمركبات جراء القصف عن طريق مهندسين مختصين ومن خلال محاضر نظامية، إضافة إلى توثيق محاضر بالمصابين تتضمن تقارير طبية تحدد نسب العجز لديهم، وتوثيق الشهداء بشكل مفصل، كما يتضمن عمل المكتب تشكيل مكتب مصالحة لحل النزاعات المدنية

عن طريق محامين يقومون بالتوسط بين أطراف النزاع والتوصل إلى حل، ثم يقوم محام من المكتب بتثبيت هذا الإجراء لدى محاكم النظام.

بالرغم من كل هذه المحاولات بقيت بلدة بنّش من دون مجلس محلي. فبعض النازحين إلى تركيا سمع بانعقاد مؤتمر أنقرة للمجالس المحلية قبل يومين من انعقاده، فجمعوا نحو عشرين شخصاً من أهالي بنّش في الريحانية وشكلوا مجلس إدارة محلية مؤقتاً بدعوى عدم تفويت الفرصة على البلدة والمستحقات الممكنة ريثما يتم تشكيل مجلس محلي، ورشحوا لذلك شخصاً من بينهم لحضور مؤتمر أنقرة. وكانت ردة الفعل من الناس في بنّش عنيفة تجاه هذا المجلس، فرفعت لافتات في المظاهرة لا تعترف به، بل تعتبره تآمراً على أهل الداخل.

هوامش

(١) شاهد تقرير «سوزوكي الحرية»، من إنتاج مؤسسة كياني على موقع يوتيوب.

(٢) شاهد «طفل من بنش ينشد شرطة نصيرية مع جبهة النصرة» على موقع يوتيوب.

الفصل الرابع

ظاهرة المدن المحررة، تضامنيات المقاومة التسلطية

حازم السيد

لعبت الميديا دوراً أساسياً في انطلاقة الثورة السورية ومسارها، فقد مثّلت الصورة التي نقلها الإعلام عن «اللحظة التاريخية»[1] التي كوّنها الربيع العربي الحافز الأساسي للدخول في تجربة الثورة، ومثّلت صورة ميدان التحرير المصري الملهم الروحي لبداية الثورة السورية وروح احتجاجاتها، وأسهم الحديث عن إصرار الشعب اليمني على سلمية ثورته، رغم انتشار أكثر من ثمانية ملايين قطعة سلاح بين المواطنين، في تصوير الربيع العربي وكأنه نهوض أسطوري جديد لشعوب العالم العربي وكأنهم طائر الفينيق. ولأن سورية «قلب العروبة النابض»، لا يمكن لهذه القيامة العربية أن تكتمل دون مشاركتها، فانتفضت درعا وبانياس ولحقتها بلدات ريف دمشق وإدلب وغيرها ودخلت حمص على خط الثورة لتشكل قلبها وعاصمتها.

لكن هذه الصورة الجميلة سرعان ما اصطدمت بتعقيدات الواقع السوري، فسطوة الأجهزة الأمنية في سورية أكبر، وقيادات الجيش جزء لا يتجزأ من

النظام ولا يمكن الحديث عن مجتمع مدني في سورية إلا بكثير من الخجل، فكيف والحال أن سورية هي كيان قائم على مجموعة من المسائل، كالمسألة الطائفية والمسألة القومية، والمسألة الجيوسياسية والصراع مع إسرائيل و ...

رغم كل هذه التعقيدات، انتفض الشعب السوري حينها بسقف منخفض وقدم التضحيات والبطولات، وحاول أن يكون أميناً للصورة التي أرادها الإعلام للربيع العربي، فاعتصم المدنيون في ساحة الساعة في حمص وكانت المجزرة، حاول أبناء الريف الدمشقي الوصول إلى ساحات العاصمة وإعادة إنتاج صورة ميدان التحرير فكانت «جمعة عظيمةً» في عدد شهدائها وفي أحداثها وفي اسمها. لم يبخل السوريون بالتضحيات والمآثر والمحاولات فاستمرت محاولتهم إلى أن تمكنوا من السيطرة على ساحة العاصي في حماه وساحات دير الزور لينتجوا عبر احتجاجاتهم السلمية وكرنفالاتهم الاحتجاجية ميادين تحريرهم التي طالما حلموا بها.

كما أسلفنا، حاول السوريون أن يكون واقعهم مطابقاً لروح العصر الذي سوّقه الإعلام، وبذلوا في سبيل ذلك من الشهداء ما قد يعادل كل الشهداء الذين بذلتهم باقي شعوب الربيع العربي، ورغم ذلك لم يطاوعهم الواقع، لمس السوريون هذا المأزق مبكراً في المشهد المؤلم الذي شهدته قرية البيضا في بانياس حيث قامت قوات الأمن والشبيحة بإذلال المواطنين ودوسهم في الساحة التي اعتصموا بها، إلا أنهم أصروا على مواطنيتهم ورفعوا بطاقة هويتهم[٢] كبطاقة حمراء في وجه الطاغية، كما تحسسوا هذا المأزق في الطريقة الوحشية التي تم بها فض اعتصام حمص[٣].

أثارت هذه التجارب نقاشاً وشكوكاً واسعة حول قدرة الاحتجاج السلمي على تحقيق أي مكسب ثوري حقيقي، بل ورافقت هذه الاحتجاجات السلمية بعض الحالات التي جنحت إلى استخدام العنف[٤]، لكن النقاش لم يصل إلى نهايته العمليّة إلا مع اقتحام الجيش مدينة حماه والقضاء على الاعتصامات المليونية وقد أثبت العنف المادي والمعنوي الذي استخدمه النظام لقمع الثورة عجز الخيار السلمي، وجاء الفيتو المزدوج الروسي الصيني على قرار مجلس الأمن ليثبت هذه النتيجة وليؤكد أن لقمع النظام غطاءً سياسياً واقتصادياً يمنع الاحتجاج السلمي من تحقيق أي مكسب.

ولأن الثورة أصبحت «ظاهرة ميديائية» على حد تعبير عزمي بشارة[٥] ولأن الميديا كانت المنبر الأساسي لتشكيل الوعي الثوري لعبت صورة السيناريو الليبي دوراً لا يقل أهمية عن صورة ميدان التحرير، وأصبح الهدف الشعبي الأساس هو الحصول على السلاح وعلى الحظر الجوي والممرات الآمنة وما إلى ذلك، وأصبح أي سياسي يحاول ترشيد هذه الشعارات محط سخرية واستهداف المتظاهرين، وهو ما ظهر في خطاب برهان غليون كرئيس للمجلس الوطني في ساحة الخالدية والذي انتهى بغضب المتظاهرين وهتاف أحد رموز الاحتجاجات في حمص، عبد الباسط الساروت «برهان غليون، مانك سمعان، الشعب بدو، حظر طيران»[٦] أو في سخرية بلدة كفرنبل في إحدى لافتاتها من تكالب المعارضين على رفض التدخل الخارجي الذي يشكل «المطلب الوحيد للشعب السوري»[٧].

وقد كان الفيتو المزدوج الروسي الصيني على قرار مجلس الأمن بإدانة القمع الذي يستخدمه النظام لمواجهة الاحتجاجات في ٤ تشرين الثاني ٢٠١١

بمثابة دلالة على وجود غطاء سياسي اقتصادي للحل الأمني الذي يستخدمه النظام، وقد جاء الفيتو الثاني على إقرار مبادرة الجامعة العربية الثانية في ٤ شباط ٢٠١٢ ليؤكد أن على السوريين الدخول في لعبة الأمم.

قبل الفيتو الأول بثلاثة أشهر بدأت المقاومة العنفية باتخاذ أشكال هجومية كما حدث في جسر الشغور، وبدأت ظاهرة الانشقاق عن الجيش بإنتاج تعبيراتها فأعلن المقدم حسين هرموش عن تأسيس لواء الضباط الأحرار في ٩ حزيران ٢٠١١، وبعده أعلن العقيد رياض الأسعد عن تأسيس الجيش الحر في ٢٩ تموز ٢٠١١[٨]. وبعد الفيتو الأول تم الإعلان عن تحرير بلدة الزبداني في ريف دمشق وتم تسمية عدد من الجمع بين التاريخين بأسماء مؤيدة لظاهرة الجيش الحر، وفي اليوم ذاته الذي أعلن فيه عن الفيتو الثاني حاول النظام معاودة اقتحام الزبداني وإخضاعها، بعدها بأسبوعين اقترح برهان غليون تسمية الجمعة بجمعة المقاومة الشعبية رداً على الفيتو، وهو ما كان، وقد مثّل إعلاناً عن اندفاع الثورة بكافة تعبيراتها نحو خيارة العسكرة.

وقد كان لتحرير المدن والأحياء جاذبية لا يمكن تجاهلها، فمراسل شبكة BBC المعروفة بصرامتها في عرض الشهادات أظهر في تقريره عن الزبداني المحررة شهادات تقول إن هذه الأيام القليلة التي تعيشها البلدة في ظل التحرير تشكل هدفاً في حد ذاتها وقد أضاف أحد الأهالي: «يكفيني أن أعيش يومين في هذه الحرية، وليس مهماً إن مت غداً»[٩] ولعل تراجع منسوب الشعارات التي تعتمد على التحدي والنكاية في البلدات المحررة كشعار «يلعن روحك يا حافظ» وشعار «الشعب يريد إعدام الرئيس» وغيرها من الشعارات التي نشأت في

الاعتصامات الكبيرة مقابل زيادة الشعارات الداعية إلى التضامن والشعارات الموجهة إلى المجتمع الدولي، وكذلك أسماء الجمع، خير دليل على الروح الجديدة التي وفرتها تجربة المدن المحررة في بداياتها.

مجالس محلية وثلاث كتل

لم تتمكن الاحتجاجات السورية من إنتاج نواة قيادية لها في مرحلة الاحتجاجات السلمية نظراً للحل الأمني الشامل الذي واجه به النظام هذه الاحتجاجات، والذي تضمن إنكاره للاحتجاجات ورفضه إطلاق أي مسار سياسي يجبر الحشود المعتصمة على اختيار قياداتها، وكان هول العنف، الذي تضمنه هذا الحل، السبب الأساسي وراء انتقال الاحتجاجات من الفضاء العام للمدن الكبيرة واكتفائها بالسيطرة على الأحياء والعشوائيات والبلدات الريفية، وبعد تحرير الثوار لبلداتهم وأحيائهم بدأت محاولات تشكيل نواة سلطة شعبية محلية على هيئة مجالس محلية. وقد ساهم في تشكيل هذه المجالس ثلاث كتل رئيسية:

١- الناشطون الثوريون.

٢- الزعامات التقليدية.

٣- البيروقراطيون والتكنوقراطيون المنشقّون عن جهاز الدولة[١٠].

امتازت الكتلة الأولى بشرعية ثورية كبيرة وتمكنت من بناء نواة مؤسساتية جنينية في مرحلة الاحتجاج السلمي تمثلت بالتنسيقيات التي تقوم بمهمات الإعلام والإحصاء والاحتجاج، وقد تمكنت خلال تلك المرحلة

من إقامة علاقات جيدة مع القوى الداعمة للثورة ومجتمعها السياسي في الخارج.لكن هذه القوى غالباً ما وصفت بأنها مجموعة من الشباب المتحمس والفاقد للنظرة بعيدة الأفق. ولأن تجربة هذه التيارات الشبابية كانت تجربة جديدة في سورية فإنها لم تتمكن من بناء رؤى ومؤسسات سياسية قادرة على ربط هذه التعبيرات بحاملها الاجتماعي، كما أن تأثرها الكبير بالميديا التي تشكل اقتصادها السياسي على صعيد إنتاج الوعي وتحقيق الحضور واكتساب المشروعية، أدى إلى تعميق ذلك العجز السياسي الذي وسمها كما أدى إلى وجود علاقة متوترة بين هذه الكتلة من جهة وبين المجتمع السياسي للانتفاضة والزعماء المحليين من جهة أخرى، على اعتبار أن انتفاضات الربيع العربي تشتمل ضمن ديناميّاتها على دينامية صراع أجيال بين جيل من الشباب الذي كان يؤخذ عليه أنه جيل «الفيسبوك»، وهو الجيل الذي صنع الثورة، وجيل جلس في المقهى وهو ينتظر هذه «اللحظة التاريخية».

الكتلة الثانية، الزعامات التقليدية، وقد اشتملت على النخب التقليدية التي أنتجتها المجتمعات المحلية وأهم الفعاليات التي تنتج هذه النخب هي المساجد والفعاليات الاقتصادية الأساسية في الداخل والمغترب، فكان لمشايخ الجوامع والشخصيات الثريّة التي تمتلك فعاليات اقتصادية قادرة على تشغيل أعداد كبيرة فيها دور أساسي في تشكيل هذه الشريحة، وعلى الرغم من العلاقات التاريخية لأبناء هذه الشريحة بالنظام باعتبارها القنوات التي كان يلجأ إليها للضبط الاجتماعي في زمن ما قبل الثورة، إلا أنها سرعان ما اكتسبت درجة معقولة من الشرعية الثورية، وقد كان لهمجية الحل الأمني دور كبير في ذلك، فاحتجاجات الثورة السورية

انطلقت من المساجد على اعتبارها زوايا الفضاء العام الوحيدة التي لم يتمكن النظام من ابتلاعها فاستخدمها جمهور الثورة للقيام بالحشد وتخفيف وطأة القمع والحصول على الدعم الروحي والنفسي، وهو ما أدى إلى بروز أسماء مشايخ الجوامع كشخصيات مركزية في الثورة، ومنهم شيخ الجامع العمري أحمد الصياصنة، وشيخ بانياس أنس عيروط، كذلك أدّت همجية الحل الأمني إلى انتقال الاحتجاجات من الميادين الكبرى إلى الأحياء والبلدات الريفية وساهمت في تفعيل دور المجتمع المحلي، فكان للتضامن الأهلي الذي تزخر به هذه المجتمعات دور فعال في دعم الثورة، وتثبيت أقدامها حيث لعبت الشرائح التجارية والفعاليات الاقتصادية دوراً مهماً في دعم الثورة، عبر تأمين مصاريف طبابتها، واحتجاجاتها وبداية تسلحها ولعبِ دور الوساطة والتمثيل مع النظام بحكم علاقاتها التاريخية مع أركانه المحلية، وهو ما ساهم في التعمية على الطابع الطبقي للانتفاضة.

الكتلة الثالثة التي يظهر تأثير أفرادها على مسألة الإدارة المحلية هي البيروقراطيون والتكنوقراطيون المنشقّون عن النظام، وقد لعب أفراد هذه الكتلة أدواراً هامة في مراحل مختلفة من الثورة، فالضباط المنشقون عن وحداتهم ساهموا في البداية في تأسيس مظلة الجيش الحر ومن قبلها لواء الضباط الأحرار، كما ساهم بعضهم في القتال وتأسيس الكتائب والألوية كالضابط المنشق عبد الرزاق طلاس الذي لعب دور قيادياً في تأسيس كتائب الفاروق في بابا عمرو بداية الثورة[11]، وقد تمكن بعض أفرادها من بناء مؤسسات حظيت بالقدرة على تمثيل الثورة أمام المنظمات الداعمة، وهو ما مكنها من احتكار بعض جوانب دعم الثورة والاستئثار بتمويل وتوجيه بعض هذه القطاعات،

كما رفد عدد منهم مجتمع الثورة السياسي، وبخاصة ذوي المواقع الهامة سابقاً في جهاز الدولة كرئيس الوزراء المنشق رياض حجاب.

لكن هذه الكتلة لم تلعب أدواراً هامة ومباشرة في الإدارة المحلية على الأرض السورية، فمن انشقّ عن جهاز الدولة شغل منصباً وظيفياً هامشياً في هذا الجهاز، كما أن طبيعة الدولة التسلطية وتضخمها البيروقراطي واهتراءها المؤسساتي وغياب رجالات الدولة عنها جعل هذه الانشقاقات ذات طابع رمزي أكثر منه وظيفياً، وهو ما يوضحه تماسك النظام بعد انشقاق رئيس وزرائه ومقتل عدد من قياداته المدنية والأمنية إثر تفجير خلية الأزمة الشهير وغيرها من الحوادث التي من المفترض أن تكون حدثاً جللاً في دول أخرى، وبالتالي فإن من ساهم في الإدارة المحلية من هذه الكتلة اشتمل على عناصر الشرطة وبعض الموظفين التنفيذيين الذين يلعبون دوراً تقنياً في صيانة مزودات المياه والكهرباء وغيرها من الخدمات[١٢]، وأغلب هؤلاء لم «ينشق» إلا بحكم تحرير مدينته وانقطاع راتبه، فالموظفون الحكوميون يمثلون واحدةً من أكبر الشرائح الطبقية المتوجسة من الثورة[١٣] وهو ما تسبب في فقدان هذه الكتلة المشروعية الثورية الكافية كي تلعب دوراً قيادياً في الإدارة المحلية على الرغم من الأعداد الكبيرة من المؤسسات التي قامت ببنائها في الخارج والعلاقات الواسعة لقياداتها مع المؤسسات المانحة.

لا تتوفر لدى أي كتلة من الكتل السابقة ملامح مشروع سياسي متكامل وتدور جميعها حول مقولة الدولة المدنية الديموقراطية التي تشكل بدورها

مقولة إعلامية أكثر منها مشروعاً سياسياً نظراً للهلامية التي تسم دلالات حدودها الثلاثة، ونظراً لغياب كتلة تاريخية وفئة اجتماعية صاعدة ذات مصلحة بهذا المشروع ووعي بمقوماته.

المدن المحررة تضامنيات قلقة

لعبت مجموعة من الظروف دوراً بارزاً في تحديد ملامح المدن المحررة، فمن أجل تحقيق حضور الحداثة في البنى التقليدية لا بد من توفر مجموعة من الشروط، كاندحار العلاقات الطبيعية واكتشاف الإنسان لذاته في العزلة التي يوفرها غموض الحياة المدينية، وانبثاق فكرة الجماهير وارتباط هذه الجماهير بالعصبيات الاجتماعية الحديثة، وحضور التنوع غير المحدود والحيوية والحراك السريع، إلا أن هذا ما لا توفره المدن الصغيرة[١٤]، ففي هذه المدن تلعب العائلة دوراً مركزياً في تأمين العمل لأفرادها وفي تأمين التراكم الاستثماري اللازم لافتتاح أعمال جديدة، كما تلعب العصبيات الجهوية والعشائرية دوراً في حماية أبنائها لدى احتكاكهم مع «الآخر»، وبالتالي فإن التضامن الاجتماعي وبخاصة العائلي، يشكل الدينامية الأساسية التي تحدد مصائر أفراد هذه المدن الصغيرة.

وقد كان لاقتصار التحرير على البلدات الريفية والضواحي الطرفية والعشوائيات والأحياء الشعبية الفقيرة دور بارز في رسم مصائر هذا التحرير، فالمساحة الجغرافية الصغيرة التي تمتد عليها هذه المناطق التي تنشط فيها المجالس المحلية، والتركيبة الديموغرافية المتجانسة التي تشكل موضوعها أدّتا إلى سيادة التضامن الاجتماعي وجعل البنى البطريركية،

كالعائلة والعشيرة والآليات التي تساهم في تثبيتها كالمحسوبية والشللية والاستزلام، هي ما يحدد عمل هذه المؤسسات الناشئة[١٥]، وهوما ساهم في ترجيح كفة كتلة الزعماء التقليديين على حساب الناشطين والبيروقراطيين.

ويشكّل العامل الأمني المتمثل بالحواجز التي اعتاد النظام نشرها في مداخل الأحياء والبلدات والقصف المدفعي والصاروخي وقصف الطيران والصواريخ عاملاً مساعداً في تثبيت هذا الشكل من التضامن الاجتماعي، فيمنع هذه المدن من تحقيق أدنى شروط الاستقرار ويحولها إلى بيئات قلقة ومتحفزة تموج بالنزوح والموت والاغتيالات، وتمنع قاطنيها من التعويل على أي مشروع ذي رؤية مستقبلية وتغلّب أساليب العمل والنشاط السرية.

وعلى الرغم من الخدمات الجليلة التي يؤمنها هذا التضامن الاجتماعي إلا أنه يشكل المقدمة الأنسب لزيادة منسوب التسلط الاجتماعي، وهو ما تمثل في زيادة منسوب الشعارات الغوغائية التي تهدف إلى تحويل المجموعة إلى قطيع وتفشّي ظواهر كتصفية «العواينية» والخطف من أجل تمويل النشاطات الثورية والعسكرية، وهو ما ساهم في خفض عتبة نقد الانتهاكات التي يقوم بها الثوار.

وفي ظل هذه الظروف تحولت المجالس المحلية إلى مجالس لإدارة الأزمات أهم نجاحاتها تتمثل في تنظيم طابور الغاز والخبز وغيرها من الخدمات الأساسية للمعيشة، واعتمدت على العلاقات العائلية والبطريركية التي تمنعها من التحول إلى مؤسسات ثورية متماسكة وقادرة على الاحتفاء بالجانب الإبداعي في الثورة وتثميره.

تلاعب سياسي

ساهم التلاعب السياسي الذي قامت به النخب السياسية التي تصدت لمهمة تمثيل الثورة بدور بالغ السلبية في التشويش على عمل هذه السلطات الشعبية الوليدة[١٦]. فأغلب العناوين السياسية التمثيلية لقوى الثورة تتكون من ائتلاف عدد من التعبيرات السياسية للتضامنيات سابقة الذكر والموزعة على مختلف المحافظات السورية، حيث تقوم مجموعة من السياسيين النافذين ومن ذوي الدعم المالي والسياسي الخارجي بالتواصل مع عدد من الشخصيات البارزة في هذه التضامنيات وتتشكل هرمية سياسية هشة تتعرض للتفسخ والانقسام عند كل حدث سياسي كبير نتيجة خلافات على الحصص والتمثيل. هذه الطريقة في بناء المؤسسات السياسية ساهمت في تذرير التضامنيات وفي ظواهر كتعدد التنسيقيات في البلدة الواحدة ـ حيث تنشأ تنسيقية تتواصل مع لجان التنسيق وتنسيقية أخرى تتبع الهيئة العامة وتنسيقية تتبع اتحاد التنسيقيات وتنسيقية تتبع مجلس قيادة الثورة وما إلى ذلك، وقد سارت المجالس المحلية على نفس المنوال، وكذلك الكتائب العسكرية، وهو الحال الذي يتمثل تكثيفه وسببه في وضعية المعارضة السورية التي لم تتمكن من تحقيق أي شكل من أشكال التنسيق والوحدة لتحافظ على وضعية كتل متحاربة على النفوذ والموارد.

وقد ساهم في صناعة هذا التلاعب عدد من العوامل، فهو في أحد وجوهه انعكاس لتلاعب أكبر تقوم به القوى الإقليمية غير المنسجمة في سياساتها وأهدافها في التعامل مع الثورة، فالسياسات السعودية لا تنسجم مع السياسات القطرية والتركية، والمأساة أن هذا التلاعب شبه عبثي وأن

كلا الطرفين لا يملكان أية رؤية شاملة لمستقبل سورية. فالسعودية، على سبيل المثال، تشكل الداعم الأكبر للقيادي العلماني ميشيل كيلو من جهة ولقائد لواء الإسلام زهران علوش من جهة أخرى، وكذلك الحال مع تركيا وقطر.

واقع جديد ونخب سياسية رثة

أما لماذا ارتضت النخب السياسية لنفسها أن تقع في مصيدة هذا التلاعب فهي مسألة بالغة التعقيد، فبعد أن اضطرت الثورة إلى اتباع خيار المقاومة الشعبية أصبح العبء المالي ضخماً وأكبر من قدرات المغتربين والأثرياء فلا بد من اللجوء إلى تمويل شبكي وحكومي، ولا بد من تقديم الارتهان اللازم قبالة هذا التمويل.

ومن ناحية أخرى، أدى المناخ الذي خلقته الطفرة التكنولوجية في الميديا والاتصالات إلى إرساء تقليد سياسي جديد، فاليوم بات تجسيد مبدأ الديموقراطية الأساسي، الشعب مصدر السلطات، بحاجة إلى لمسات جديدة لا تكتفي بتصوير السياسي على أنه قائد لجمهوره وأنّ تفويضه يعني التخلي عن الإرادة والحرية[١٧]، وإنما تحاول الانتقال بالسياسي من صورة القائد إلى صورة الخبير ليصبح التعالي مرفوضاً حيث انتقل فهم السياسة من اعتبارها فن الممكن إلى اعتبارها علم صناعة القرار، ومن هنا فإن المبالغة في صناعة الكاريزمية ستودي بصاحبها إلى هوامش التاريخ، ويجسد الفارق بين صورة برهان غليون وصورة ميشيل كيلو أحد أبرز الأمثلة على هذه الحالة مع طغيان صورة الأول في المجتمع

السياسي للمعارضة، فهما يتفقان في الكثير من الآراء السياسية ولكنهما يختلفان في طريقة تصدير كل منهما نفسه على الإعلام، فميشيل كيلو على سبيل المثال يتحدث بالعامية ولا يحاول المضي بلهجته إلى أي درجة من التجريد، فيحافظ على محليتها القاسية التي تسم أهالي اللاذقية، وكثيراً ما ينفي معرفته بوقائع وأحداث، وكثيراً ما يبدو محتاراً وقلقاً حول الخيارات الواجب اتخاذها، في حين أن برهان غليون يحاول الظهور بمظهر السياسي المحترف ذي التصريحات المدروسة واللغة الرسمية والنظرة العابسة، لكن وعلى الرغم من الشعبية الواسعة التي اكتسبها غليون في إحدى محطات الثورة إلا أن كيلو ورغم مواقفه الإشكالية وتناقضاته الكثيرة حافظ طيلة فترة الثورة على حضور مثير للاهتمام وجاذبية شعبية لم يتمكن حتى بشار الأسد من إنكارها[١٨]. وليس ما سبق إلا مثالاً بسيطاً على التغيرات التي طرأت على التقاليد السياسية والتي لم تتلمسها المعارضة السياسية السورية، وكذلك النخب السياسية العربية والعالمية، حيث بات غياب الثقة الشعبية بالنخب السياسية واحدة من أبرز ميزات هذا العقد وبات النفور من العمل السياسي والمشاريع السياسية طويلة المدى (الأيديولوجيات) محط إجماع، وباتت النزعة الجماهيرية بتأثير الميديا أشد صلابة لتزداد صعوبات العمل السياسي.

ولم تكتف الميديا بصناعة الرأي العام للجماهير وإنما طاول تأثيرها النخب السياسية، فقد حكمت هذه النخب مقاربة ساذجة لسقوط النظام ترى في الثورة السورية نسخة أخرى من نسخ الربيع العربي تنتهي بسقوط النظام وسيطرة المعارضة على كيان الدولة، فاعتبرت أن سقوطه مسألة أشهر

وأن مسألة الإدارة المحلية وغيرها من المشاكل التي أثارها اندلاع الثورة ليست مسألة استراتيجية، وأن أغلب الظواهر السلبية التي ينتجها غياب السلطة الشعبية أو تآكلها هي ظواهر لا يمكن معالجتها إلا «من فوق» عبر سيطرتهم على جهاز الدولة بعد سقوط النظام.

هذا التصور الساذج ساهم أيضاً في تقريب صورة النخب السياسية المعارضة من صورة النظام، فهذه المعارضة التي لم تر التغيير إلا عن طريق السيطرة على جهاز الدولة، اكتفت، لذلك، بلعب دور الوسيط بين جمهورها من السوريين وبين الغرب، وهو ما أدى إلى انفصالها عن جمهورها، وما أدى إلى إعادة إنتاج تعالي النظام واغترابه وبالتالي جزء من صورته.

ولا يمكننا إغفال الرثاثة التاريخية والبنيوية لهذه النخب السياسية، فأغلب من لم ينحدر من بقايا مجتمع الأعيان، الذي يشكل التلاعب السياسي أهم ميزات سلوكه تاريخياً، شكل خطابه استمراراً لخطاب حركات التحرر الوطني المفوّت[١٩].

التضامنيات القلقة والأسلمة

تشكل أطروحة الدولة التسلطية مفتاحاً مركزياً في فهم الأبعاد الاجتماعية والثقافية والتاريخية لواقعنا الراهن عموماً ولظاهرة المدن المحررة خصوصاً، فهذه الأطروحة التي يبني أسسها المفكر السوري برهان غليون في كتابه **مجتمع النخبة**[٢٠] والتي يرسي دعائمها «العلمية» والبحثية الدكتور خلدون حسن النقيب في كتابه الدولة التسلطية[٢١] توضح لنا الأصول والسيرورة التاريخية التي تتخذها فكرة التضامن عبر ارتباطها بالتراث

والبنى البطريركية والتي تشكل منظومة عنوانها العريض وهو الأسلمة.

لم تكتسب فكرة التضامن أهميتها الاجتماعية في مرحلة الثورة السورية فقط، بل شكلت أحد أهم سبل مقاومة الدولة التسلطية منذ قيامها، ففي مجتمعاتنا، وعندما يصل الفرد إلى مرحلة الدخول في سوق العمل، يكون أمام خيارين أو نتيجةً لظرفين. فهو عندما ينهي تأهيله المهني أو العلمي والذي لا يجد مسرباً إنتاجياً يوظف فيه هذا التأهيل، يلجأ إلى الاقتصادات الموازية والبطالة المقنعة أو يكون محظوظاً بالدخول في مجتمع النخبة عبر استغلال منصبه الوظيفي في جهاز الدولة أو عبر العمل في بعض القطاعات غير المشروعة أو ذات الامتياز. وفي الحالة الأولى يشكل اعتماده على تضامن عائلته معه في تأمين معيشته ومستقبله إحدى أهم ركائز حياته، فالعائلة هي الوحدة الأساسية لمجتمعاتنا ولا يكتمل نجاح الفرد إلا بمقدار نجاحه في تأمين إرث مفيد لأبنائه بهدف إعانتهم في بناء مستقبلهم، وبالاعتماد على مركزية العائلة في حياة الفرد تنشأ استطالاتها العصبوية كالطائفية والجهوية والعشائرية لتتحول البنى البطريركية إلى بنى تؤمن وجود الإنسان من جهة، وتقضي على فردانيته من جهة أخرى.

ويرافق تنامي هذه المنظومة الاجتماعية القائمة على البنى البطريركية نزعة إحياء الثقافة المحافظة التسلطية، وبالطبع فإن هذا التزامن بين البنى البطريركية والثقافة المحافظة هو تزامن وظيفي يسعى إلى إعادة إنتاج هذه البنى وتمكينها، وتتمدد هذه الثقافة المحافظة تدريجياً فتستعيد العادات والتقاليد قوتها وحضورها ويصبح سؤال الهوية الشغل الشاغل للجميع، وتصبح كل الإبداعات الجديدة استنساخاً من أوراق الأولين أو ضلالةً لا

قيمةَ إيجابية فيها، ويتساوى الفن بالفلكلور وتصبح النزعة الانتقائية التي تنهل من التراث المرجعية الفكرية والثقافية الأسمى.

وإذا أردنا وصف الأسلمة التي تعيشها المجتمعات العربية عموماً والمجتمع السوري خصوصاً، فلا يمكن أن نجد ما هو أنسب من مقاربتها من زاوية المحافظة، المحافظة هنا هي ليست مجرد خيار ثقافي وإنما خيار لمقاومة هيمنة الدولة التسلطية وطغيانها. وعندما يتحدث خلدون النقيب عن حركات الإسلام السياسي فإنه يحاول مقاربتها من خلال اعتبارها مثالاً آخر من أمثلة الحركات الاجتماعية الجديدة، أي أنّ حركات الإسلام السياسي هي أكثر الحركات التقاطاً لجديد العصر وتوظيفاً له، إنها حركات عموم الناس، وبالتالي الحركات الأكثر نفعاً ووظيفية، إنها حسب خلدون النقيب[٢٢] تشبه الحركات الاجتماعية الجديدة في اهتمامها بالمصالح الأخلاقية للجماعات، وفي توجهها نحو المجتمع المدني وتوجسها من بيروقراطية الدولة المركزية، وفي اهتمامها بالجوانب الثقافية ونفورها من البنى الحزبية التنظيمية التقليدية، وفي اعتمادها الاستثنائي على الميديا ووسائل التواصل.

إن مقاربة ظاهرة المدن المحررة من خلال فكرة التضامن، ودراسة المنظومة الاجتماعية والثقافية التي يبنيها سعي الناس إلى التضامن بهدف حفظ وجودهم، وإعادة إنتاجه، ستقودنا إلى فهم السياق التاريخي والوضعية الاجتماعية والثقافية التي أنتجت ظاهرة الأسلمة، سواء التي تشهدها انتفاضة السوريين منذ ثلاث سنوات أو الأسلمة التي يشهدها المجتمع السوري منذ نكوص الدولة الشمولية إلى مجرد دولة تسلطية، كما سيقودنا إلى فهم طبيعة هذه الأسلمة على اعتبارها التكثيف السياسي والثقافي

والفكري الذي يتكامل مع منظومة التضامن الاجتماعية بهدف مقاومة الدولة التسلطية. إنه النزعة المحافظة من جهة والثورية من جهة ثانية!

خلاصات

إذا انطلقنا من تعريف مصطلح «استراتيجية» نجد أن التعريف ملازم لمفردات أخرى وأغلبها من علوم الإدارة، فالاستراتيجية في أدبياتنا السياسية تعني مجموعة من الإجراءات التي تتخذها القيادة للوصول إلى الأهداف المطلوبة. ومن هنا فإن وصف تحرير المدن بأنها استراتيجية وسمت الثورة السورية يفترض وجود قيادة لهذه الثورة، وهو ما تعاني من فقدانه. والعفوية التي سادت ظهور هذه المدن المحررة والديناميات بالغة التعقيد التي ساهمت في ظهورها تجعلها ظاهرة سادت الثورة السورية بعد عسكرتها ليس إلا.

ويصل الكثيرون بإيحاء من مفاعيل هذه الظاهرة إلى خلاصة ترى أن الثورة السورية هي ثورة الريف والأطراف[٢٣]، وقد يبدو هذا التوصيف مصيباً إذا نظرنا إلى العديد من محطات الثورة، إلا أنه توصيف قاصر للعديد من الأسباب، فالثورة في مرحلتها السلمية اعتمدت على الاعتصام المديني في حمص واللاذقية ومن ثم حماه ودير الزور، وقد شكلت مدينة حمص الرافعة الأكبر للانتفاضة في مرحلتها السلمية وفي مرحلة المقاومة الشعبية، كما أن الشعارات المركزية جاءت كتعبير عن خطاب الطبقة الوسطى[٢٤] وعن قوة النزعة الجماهيرية التي ساهمت الميديا في صناعتها، فاكتسبت الطابع «العصري» وامتازت بتحليها بـ«روح العصر» بما لهذه الروح وما عليها، كما أن الحديث عن أرياف في مرحلة تتسم بانهيار الزراعة[٢٥] يبدو مستحيلاً

من زاوية الاقتصاد السياسي، وكذلك فإن الحديث عن الأطراف يتطلب التنويه بأن هذه الأطراف هي أطراف المدينة وتكتسب دلالتها منها، كما أن رثاثة الدولة التسلطية، التي يتحول وصفها بالدولة الشمولية إلى إطراء، والعبثية العدمية التاريخية والاقتصادية والسياسية التي تحتوي عليها تمنعنا من الحديث عن مجتمع مصطفّ ضمن طبقات وشرائح، وتقودنا إلى الحديث عن جماعات متضادة ومتوازية، وهو ما يقودنا إلى اعتبارها انتفاضةً تشكل الميديا الملهم الأكبر لخطابها ويشكل شباب الطبقات الوسطى قادحها والبيئات المحلية القائمة على فكرة التضامن حاملها الاجتماعي وسرّ استمراريتها.

وبعد دخول المال السياسي والتلاعب الإقليمي إلى الثورة، بدأت الأسلمة المشتغلة في المجتمع السوري منذ مطلع الثمانينيات بالانتقال من الثقافة إلى السياسة، فاكتسبت البنى البطريركية التي تعج بها هذه التضامنيات قوة السلاح ومشروعيته، وبدأت بتأسيس ديمومتها عبر الالتقاء بالمقدس الديني الذي يضمن لها فرصة ذهبية في التحول من دينامية لمقاومة الدولة التسلطية إلى نواة بديلة عنها، وتشكل الجبهة الإسلامية بخطابها و«مشروعها» الممثل الأنضج لهذا التحول، ويشكل هذا التحول نقلة إيجابية من ناحية تسيّس المجتمع وانتقال هذه البنى إلى حقل السياسة، لكن غياب الطرف القادر على فرض حضوره على هذه البنى وتأطيرها والمتمثل في تيار ديموقراطي قوي يجعل الأسلمة خطراً يهدد الكيان الوطني.

وفي بداية ظاهرة المدن المحررة ظهرت بعض الأدبيات التي ترى في الثورة السورية ثورة مهمشين، وقد تناست هذه الأطروحة أن الحديث عن

مهمشين حديث يفترض وجود أفراد كي يتم تهميشهم بالمعنى الكامل لمفهوم الفرد، إلا إذا التهميش الذي تمارسه الدولة التسلطية ضد قطاعات واسعة من مجتمعها واستمراره لعقود قاد المجتمع إلى الاصطفاف ضمن تضامنيات عصبوية، والفارق بين بنى كهذه والأفراد المهمشين فارق هائل، فهذه البنى تحمل في طياتها طاقة تسلطية هائلة، والمفارقة أن أول ضحايا هذه الطاقة التسلطية يكونون غالباً الأفراد المكونين لها.

ما نريد أن نخلص إليه أن المدن المحررة هي شكل من أشكال الاستمرارية التاريخية للتضامن المحلي الذي لجأ إليه السوريون لمقاومة الدولة التسلطية منذ نشأتها، وأنها تبدو التكثيف الأكثر تعقيداً والسبيل الأجدى للمقاومة، إلا أن هذا النوع من المقاومة رغم فاعليته يتضمن طاقة تسلطية تلعب دوراً شبيهاً بطاقة الثقالة في الفيزياء ليبقى المجتمع معلقاً في مسار التفتت بين طاقة الدولة التسلطية النابذة وطاقة التضامن المحلي الجاذبة في انتظار تيار ديموقراطي يمتلك الأطروحات الإبداعية للإجابة على سؤال الدولة.

(١) «هرمنا من أجل هذه اللحظة التاريخية» وعبارة أطلقها رجل تونسي عقب فرار رئيس تونس زين العابدين بن علي إثر اندلاع انتفاضة سيدي بوزيد وتمددها في تونس وإطاحتها لنظام الحكم الاستبدادي الذي كان يحكم تونس.

(٢) راجع تقرير قناة الجزيرة الفضائية عن أحمد البياسي وتكذيبه البطولي لرواية النظام، موقع يوتيوب ٢٠ أيار ٢٠١١.

(٣) راجع «ذكرى مجزرة (الساعة)»: معموديّة نصّبت حمص عاصمة للثورة»، صحيفة العربي الجديد، ١٩ نيسان ٢٠١٤،

(٤) راجع «**درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن**»، عزمي بشارة، المركز العربي للبحوث ودراسات السياسات، الدوحة ٢٠١٣، الفصل الخامس، «الثورة المسلحة خيار النظام».

(٥) المرجع السابق، صفحة ٤٣٨.

(٦) انظر: «حمص الخالدية الرد العفوي للساروت على كلمة برهان غليون»، موقع يوتيوب.

(٧) من لافتات كفرنبل: «لماذا تتسابقون على رفض التدخل العسكري وهو المطلب الوحيد للشعب السوري»، جمعة المقاومة الشعبية، ١٧ شباط، ٢٠١٢.

(٨) راجع بشارة عزمي، مرجع سابق، ص ١٩٤

(٩) راجع تقرير «الزبداني المدينة التي لا يحكمها الأسد»، شبكة BBC، كانون الثاني ٢٠١٢.

(١٠) راجع «**أزمة السيادة في المناطق المحررة**»، مؤسسة مينابوليس، أيلول ٢٠١٣.

(١١) راجع عبد الرزاق طلاس لـ«الحياة»: طموحي أن أكون عسكرياً في جيش سورية الديموقراطية»، صحيفة الحياة، ٣١ أيار ٢٠١٢.

(١٢) راجع «مؤسسة كهرباء في دير الزور خسرت ٢٢ شهيداً من عمالها وموظفيها في خدمة النظام والمعارضة»، صحيفة الحياة، ١٩ تموز ٢٠١٣.

(١٣) تشكل دراسة هذه الشريحة مفتاحاً هاماً للإضاءة على جوانب عديدة من الانتفاضة.

(١٤) راجع «المدن الصغيرة وثقافتها القامعة»، مجلة الكرمل، سليم تماري، العدد ٨٠، ٢٠٠٤.

(١٥)راجع «المدن الصغيرة وثقافتها القامعة»، مجلة الكرمل، سليم تماري، العدد ٨٠، ٢٠٠٤.

(١٦) راجع الفصل الثالث من كتاب، عبسي سميسم عن تجربة النشاط المدني في بلدته، بنش.

(١٧) - راجع شهادة عبسي سميسم عن تجربة النشاط المدني في بلدته، بنش وبخاصة الفقرات التي تتحدث عن خلافات بين عائلتين نافذتين في البلدة، وعن عمق هذا الخلاف بسبب انتماء وجهاء من هاتين العائلتين إلى مؤسستين سياسيتين مختلفتين.

(١٨) راجع «الزعامة والمطلب الديموقراطي»، السيد ولد أباه، صحيفة الاتحاد الإماراتية، ٢٣ أيلول ٢٠١٣.

(١٩) راجع «الأسد يشيد بميشال كيلو ويرفض الجربا»، صحيفة القدس العربي، ٣ كانون الأول ٢٠١٣.

(٢٠) دراسة هذه الرثاثة تشكل بحد ذاتها موضوعاً مستقلاً وكبيراً وللاطلاع على مقاربات مفيدة في هذا الموضوع يمكن مراجعة «مجتمع النخبة»، برهان غليون، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٦؛ وللاطلاع على مجتمع الأعيان يمكن مراجعة دراسات فيليب الخوري حول الموضوع، مع التنويه بغياب الدراسات التي تتناول الاستمرارية التاريخية لمجتمع الأعيان في التقاليد السياسية رغم أهمية الموضوع.

(٢١) مجتمع النخبة، برهان غليون، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦.

(٢٢) **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر**، خلدون النقيب، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١، الطبعة الثالثة.

(٢٣) راجع «حركات الإسلام السياسي والسلطة، دراسة في آليات الهيمنة والمقاومة»، خلدون حسن النقيب، **مجلة السياسة الكويتية**، ٢٠٠٧.

(٢٤) راجع «حوار موسّع مع فواز طرابلسي عن الثورة السورية»، موقع **مؤسسة هاينرش بول**، بيروت، ٣ آذار ٢٠١٣.

(٢٥) راجع «حوار مع صادق جلال العظم» **صحيفة الحياة**، بون، ٢١ نيسان ٢٠١٣.

(٢٦) خلدون النقيب، **الدولة التسلطية**، مرجع سابق، الفصل السادس «المسألة الزراعية وترييف المدن».

الفصل الخامس

حمص العدية ومرارة التحرير

طريف العتيق

لعبت الأحداث اليومية المتلاحقة بزخمها الكبير، وضغط المواد الإعلامية العاجلة فيها، بالإضافة إلى ما خلقته الحرب الدائرة على الأراضي السورية من أزمات إنسانيّة ومعيشيّة عدّة همشت الاهتمامات المعرفية للثورة - لعبت دوراً مشوِشاً أعاق بناء صورة أوسع وأكثر شمولية، تستوعب هذه التفاصيل من جهة، لكنها ترقى عليها محاولةً رسم مسارٍ أكبر لمجريات الثورة السورية.

كيف انتقلت الثورة السورية من السلمية إلى العمل المسلح، ميدانياً وعلى أرض الواقع؟

يقدم هذا الاستطلاع الميداني المكثف جواباً جزئياً على هذا السؤال، فيعرض بعضاً من تجارب المناطق المحررة، في كل من حمص وريف دمشق (دوما وداريا) في محاولة لرسم أحوالها ومساراتها العامة، منذ نشوئها، وكذلك أسلوب إدارتها وحياتها اليومية.

تقديم:

كانت انطلاقة ثورة آذار ٢٠١١ لاسترداد حرية الشعب السوري وكرامته، شبيهة بالمعجزة، وبات الحلم الذي راود الكثير من الشباب إبان ثورتي تونس ومصر، حقيقةً معيشةً، سرعان ما ظهرت تعقيداتها الخاصة، وتداعياتها المختلفة. تبلور ذلك مع مضي الأشهر الستة الأولى، إذ وجدت قوى الثورة نفسها محاصرةً بنظام دموي مستبد لا يقبل إلا باستعباد السوريين ، هذا الحصار الذي أطبق دفعةً واحدة على قوى الحراك الثوري، جعلها تبدي مرونة أكثر وشيئاً فشيئاً في استخدام السلاح لدفاع عن المظاهرات.

لم يكن ذلك سهلاً إطلاقاً، بعدما شكلت (السلمية) ثابتاً من ثوابت الثورة منذ انطلاقها، لكن أُرغمت، مع ضغط الحصار وعنف البطش الأمني، على اعتبار ذلك الثابت (تكتيكياً) في العمل والأسلوب، لا (غاية) في الفكر والقصد.

شمولي لا يقبل التخلّي عن أيّ من مفاصل الدولة، قائم على الفساد فلا يستجيب لأي عملية إصلاحية... هذا من جهة، ومن جهة ثانية وقفت القوى الإقليمية والدولية موقف المتفرج بدايةً ثم سرعان ما انحاز قسمٌ منها لصالح دعم حليفهم الوفيّ، وكانت ثالثة الأثافي موقف قوى المعارضة السياسية التي عجزت عن كسب دعم أي من الدول الكبرى، أو حتى توعية وترشيد الثوار برؤى سياسيّة وميدانيّة عقلانيّة فضلاً عن الانخراط الفعلي في ميدان الثورة...

ورغم ذلك الحصار، لم يسارع نظام الأسد ممثلا بأجهزته الأمنية والعسكرية إلى استخدام ترسانته الكاملة من النار والحديد منذ اللحظة الأولى، بل

تدرج من استخدام شرطة مكافحة الشغب (الغاز المسيل للدموع، الماء، العصي والهراوات) مدعومة بوحدات من القوى الأمنية (التي كانت تستعمل السلاح الناري على نطاق ضيق)[١] وذلك ريثما يرتب النظام أوراقه الداخلية والخارجية مع حلفائه آخذاً منهم ضوءاً أخضر في المضيّ قدماً لسحق ثورة تضرهم كما تضره، ومنتظراً في الوقت عينه تسلحها، وهو تسلّح يعرف كل مراقب خارجي أنها ذاهبة إليه مضطرةً بظروفها لا مختارة بفكرها.. وهكذا كان أن بدأ الجيش بالنزول التدريجي إلى شوارع المدن والقرى والبلدات السورية، لقمع ثورة سلمية بالكاد أنهت شهرها الأول، ودافعاً في اتجاه تسلحها.

بوادر التسلح الأولى

«إسقاط النظام». في البدء كانت الكلمة، التي لم تقو على الصمود وحيدةً أمام نظام كنظام الأسد، لكل ما ذكرناه آنفاً، الأمر الذي دفع إلى بروز ظاهرتين جديدتين لساحة الأحداث في سورية، تمثلت **الأولى** بانشقاق عناصر من الجيش السوري بدأت ببعض المجندين ثم توالت لتصل إلى رتب عسكرية رفيعة ووحدات كاملة من الجيش[٢]، بينما تمثّلت الظاهرة **الثانية** بتسلح بعض الثوار بقطع من السلاح (وهو سلاح فردي مقتصر على الكلاشنكوف وبعض قنابل الملتوف والمسدسات الفردية)، أغلبهم كان ممن فقد أحداً من أصدقائه أو ذويه غدراً في عمليات الفضّ القمعي التي كانت تشنها قوى الأمن والجيش على المظاهرات السلمية، وذلك مع استمرار نزيف الدم السوري من جهة، وعجز قوى المجتمع الدولي عن وضع حدٍ لذلك[٣]، ومع مرور الوقت صارت تواكب الكثير من

المظاهرات السلمية عناصر مسلحة[٤]، فتقف على أطرافها، مترصدةً قدوم قوى النظام، لتمنع اقتحامها لساحة التظاهرات، ريثما ينفض المتظاهرون ويعودون إلى منازلهم، ليسود بعدها دقائق من الاشتباك المسلح بين الطرفين، يليه انسحاب العناصر المسلحة (الملثمة) وعودتها إلى منازلها أو إلى مزارع نائية.

فرض تطور الحراك الثوري ازدياد وتيرة المظاهرات، فمن مظاهرة واحدة بالأسبوع موعدها يوم الجمعة، إلى مظاهرتين اثنتين، كبراهما نهار الجمعة وأخرى رديفة في بحر الأسبوع (الثلاثاء أو الأربعاء)، ومن ثمّ إلى ثلاث مظاهرات. ظلت المظاهرات على هذه الحال حتى حلول شهر رمضان (آب ٢٠١١) الذي لعب دوراً بارزاً في تحويل البلاد إلى ساحات تغلي بالمتظاهرين في كل مكان وكل بقعة، على مدار اليوم! تارةً بعد الفجر، وتارة قبيل المغرب، علاوة على التجمع الكبير عقب صلاة التراويح التي تحوّلت إلى كرنفالات ثورية يومية[٥].

خروج عن السيطرة

وتيرة الحراك المتصاعدة استلزمت نشاطاً إضافياً من العناصر المسلحة المسؤولة عن حماية المتظاهرين، وفي حين أنه كان بإمكان تلك العناصر حماية مظاهرة أو مظاهرتين في الأسبوع، والعودة لممارسة حياتها اليومية والمهنية المعتادة، فإن كثافة النشاط الثوري، تطلبت منها حضوراً شبه دائم في الأزقة والحارات، فكان لابد من المناوبات، وكان لابدّ من التفرغ للعمل المسلح، والحضور شبه الدائم في الشارع في ظل تمهل النظام في

قمع هذه المظاهر المسلحة أملاً منه في ازديادها، ليتمكن من زجّ الجيش في المواجهة بكل قوته وعتاده .

ازدياد عدد المسلحين الموالين للثورة من جهة، وازدياد عدد المنشقين بسلاحهم عن الجيش من جهة أخرى[٦]، فرض الحاجة إلى مناطق آمنة يتواجدون بها، بالإضافة إلى المد الثوري الذي شهدته البلاد متمثلاً بانتشار المظاهرات على طول الجغرافية السورية وعرضها[٧]، كل ذلك شجّع فكرة النشاط المسلح المسائي[٨] كرديف ثوري للنشاط السلمي الصباحي، في وقت بدا للناشطين آنذاك أن أيام النظام باتت معدودة أكثر من أيّ وقتٍ مضى، لذا بدأ العمل على مهاجمة الحواجز الأمنية والعسكرية التي وضعها النظام لشل حركة المتظاهرين والسيطرة على الأرض[٩]، انطلاقاً من تلك الحواضن الجغرافية التي باتت معقلاً للعناصر المسلحة، تحميهم من وصول القوات النظامية إليهم.

هكذا إذاً خرجت المناطق الأولى في البلاد عن سيطرة الأسد، وهو خروج أتاح للناشطين حرية أكبر في تنظيم المظاهرات، مما جعل منها لوحة فنية حقيقية، وكرنفالات شعبية راقصة غير مسبوقة، جذبت إليها الاهتمام العالمي، كما أتاحت للمقاتلين الموالين للثورة البدء بالمحاولات الأولى لترتيب أوضاعهم، ومباشرتهم بعض التدريب البدني والعسكري.

ويمكن القول إن التجربة الأولى للمناطق المحررة كانت مشجعة على الانتشار والتعميم، إذ ضمنت تأمين الحماية للمتظاهرين السلميين من بطش قوات النظام وعنفها من جهة، وتحولت إلى معقل للمسلحين الموالين للثورة وحاضنة لهم من جهة أخرى. وهذا مكّنهم من تنفيذ اشتباكات شبه

يومية مع قوى الأمن والجيش لإرهاقهم، علاوةً على ما خلقته هذه المناطق من روح ثورية حقة في نفوس الناس.

إلى جانب ذلك سارت الحياة اليومية للسكان بشكل مقبول، كالمؤسسات التعليمية المختلفة (مدارس وجامعات)، المهن والخدمات والدوائر الحكومية والأسواق، بالرغم مما كان يشوبها من اضطراب وانقطاع في بعض الأوقات.

باباعمرو مأثرة نموذجية

يعتبر حي بابا عمرو في حمص وبلدات الزبداني ودوما في ريف دمشق المحطات الأولى لتجارب التحرير، في النصف الثاني من عام ٢٠١١. فبعد اتضاح الكلفة الهائلة لمحاكاة الاعتصامات الميدانية في ميادين الربيع العربي، إذ انتهى اعتصام الساعة في مدينة حمص بمجزرة كبيرة[١٠]، انكفأت الاحتجاجات إلى الأحياء والأزقة والساحات الداخلية لتستفيد من عوامل التضامن والأمان التي توفرها هذه البيئات المحلية. وقد شكلت تجربة حي بابا عمرو النموذج الأبرز لهذا الميل. فانسحاب المظاهرات إلى الحيّ ولجوء بعض العناصر المنشقة عن الجيش إليه، وتسلح عدد آخر من الثوار، أدى إلى خروج الحي عن سيطرة القوات الأمنية النظامية مع نهاية عام ٢٠١١، لذا سارع النظام إلى تطويقه بالحواجز، لمنع تمدد هذه الظاهرة إلى خارج الحيّ، مما استدعى تشكيل أولى الكتائب المسلحة المقاتلة في حمص (كتيبة الفاروق) بقيادة الملازم أول المنشق عبد الرزاق طلاس[١١]، والتي تشكلت بهدف منع اقتحام قوات النظام بابا عمرو، فنجحت في مهمتها هذه لأشهر عديدة. يمكن القول بأن سياقات مشابهة لما حصل في

باباعمرو تكررت في بلدات الزبداني ودوما وغيرها في الريف الدمشقي، فخرجت هذه المناطق عن سيطرة قوات الأسد لتتحول إلى مأثرة في الإبداع المدني والمقاومة الشعبية.

وكان أن أدرك النظام استحالة اقتحام هذه المناطق بقوات المشاة، فأعطي الأمر باستخدام قذائف الهاون والمدفعية والدبابات وغيرها من الأسلحة المتوسطة والثقيلة[١٢]. واعتمدت استراتيجية النظام على تطويق هذه الأحياء تمهيداً لقصفها عن بعد، على مدار ساعات النهار، قبل محاولة اجتياحها أو تضييق الحصار عليها عبر الاشتباك المباشر معها في ساعات الليل. وهذا ما جرى في بابا عمرو على مدار ٢٨ يوماً من حصار كامل شهد قطع كل الخدمات (منع إدخال الطعام، الماء، الكهرباء، الإنترنت، الاتصالات الهاتفية إلخ)، وهو السيناريو الذي لم تهيئ التشكيلات العسكرية نفسها له، مما أجبرها على اتخاذ قرار الانسحاب العسكري. ففي بابا عمرو أعلن عبد الرزاق طلاس انسحاب كتيبة الفاروق من حي باباعمرو في مطلع آذار ٢٠١٢، في إجراء وصف آنذاك بالتكتيكي، بعد إجلاء من يرغب من المدنيين، منهياً بذلك المرحلة الأولى من تجربة المناطق المحررة[١٣]. وقد تكررالسيناريو نفسه في كل من دوما والزبداني.

إيجابيات التجربة وسلبياتها

- تمحوَر الهمّ العسكري حول حماية المدنيين، الأمر الذي لعب دوراً كبيراً في زيادة أعداد المتظاهرين، وتحويل هذه الأحياء إلى بؤر آمنة ومستقرة نسبياً للعمل الثوري الإبداعي والمقاومة المدنية.

- استمرارية الحياة اليومية على نحو معتاد تقريباً، وتأمين لوازمها، ما أدى إلى خلق حاضنة شعبية كبيرة للحراك في أشكاله المختلفة.

- اقتصار التمويل على المغتربين والفئات التجارية المتضررة، واقتصار المقاتلين على بعض المنشقين وعلى المدنيين من أبناء المناطق المحررة، فخلت تلك المرحلة من العناصر غير السورية وشهدت انسجاماً بين المنشقين والمتطوعين المدنيين.

وفي المقابل كانت أبرز سلبيات هذه المرحلة بعض التصرفات الفردية الطائشة (حالات الخطف المتبادل في حمص مثلاً)، والأهداف العسكرية غير المدروسة، إذ لم يتم استهداف أي فرع أمن طوال تلك الأشهر، بالرغم من أهمية ذلك، واقتصر العمل المسلح على مهاجمة الحواجز العسكرية التي كان من السهل على النظام استبدالها بغيرها كلما لزم الأمر.

وقد رافق نهاية المرحلة الأولى من تجربة المناطق المحررة نزوحٌ كبير للأهالي عنها مع انسحاب المقاتلين، خوفاً من مجازر متوقعة، الأمر الذي حمل النظام على اقتحام المناطق المحررة. إلا أن السكان سرعوا في العودة إلى بيوتهم، عقب الاستقرار النسبي للأوضاع فيها، فنشأت مرحلة جديدة برز النظام فيها سلطةً مطلقة، باسطاً انتشاراً واسعاً على الأرض عبر حواجزه المكثّفة، ونصبه القناصة على السطوح المرتفعة وتحويل بعض المؤسسات الحكومية إلى ما يشبه الثكنات العسكرية.

ثم برزت ظاهرة «قوائم المطلوبين» على الحواجز العسكرية في تلك المناطق (إذ إن التحرر الجزئي في المرحلة الأولى ساهم في خفض عتبة الحذر الأمني

لدى الثوار)، الأمر الذي أدى إلى هجرة الصف الأول من ناشطي الثورة، وإلى انخفاض الفاعليات الثورية في هذه المناطق كمّاً ونوعاً.

التحرير الثاني والدعم الخارجي

شكّلت الأجواء السابقة بيئة مواتية لتضاعف عدد المسلحين الموالين للثورة مع تصاعد عنف النظام، وانضمام الكثير من الفئات الشعبية المختلفة إليهم، لا سيما الطبقات الأقل تعليماً، والأقل حرصاً على فرص العمل السلمي ربّما. و كان لتعامل النظام بالعنف والبطش مع النشطاء السلميين دور بارز في إفساح المجال لثقافة العمل المسلح، هكذا تحولت المناطق التي تمكن النظام من السيطرة عليها، إلى ما يشبه براكين خامدة قد تفور في أية لحظة، لا سيما مع الممارسات العنيفة لقوى الأمن والشبيحة، بدءاً بالإذلال المستمر، وحتى المجازر المروعة.

يعتبر سيناريو تحرير مدينة دوما في ريف دمشق (تشرين الثاني ٢٠١٢) مثالاً على ذلك. عقب مجزرة (١٧٥ قتيلاً) استخدم فيها النظام سلاحه الجوي للمرة الأولى في الريف الدمشقي، فوجئ بالمسلحين الموالين للثورة وقد تحولوا مجموعات أكثر تنظيماً (كتائب وألوية) وأكثر قدرة على الهجوم والسيطرة، ولعل هذا ما شكّل الفارق الجوهري الأول بين المرحلتين الأولى والثانية للتحرير، مما أدى إلى اتساع رقعة المناطق المحررة في المرحلة الثانية. فبعد أن كانت بضعة أحياء وساحات قد تحررت، بتنا نتكلم عن مناطق ومدن وقرى كاملة تبسط قوى الثورة المسلحة سيطرتها عليها واحدة تلو الأخرى، لتغدو مساحات جغرافية واسعة محررة، تمثلت غالباً في الأرياف، مثل ريف

حمص، الغوطتين في ريف دمشق، ريف حماه وريف حلب وسواها. بعدما كانت حمص المدينة المحررة الأولى على مستوى البلاد (حمص)، شملت سيطرة المعارضة المسلحة، نسبة قاربت الستين بالمئة من مساحة سورية.

تعتبر مدينة حمص ثالث المدن السورية من حيث عدد السكان (مليون وربع المليون نسمة، حسب إحصاءات ٢٠٠٩)، وأُطلق عليها لقب عاصمة الثورة السورية للدور الذي لعبته في العام الأول للثورة، فهي تفردت بمرتبة الصدارة في عدد نقاط التظاهر وعدد المتظاهرين، وكانت السباقة في تجربة الأحياء المحررة. فبعد بابا عمرو تحولت حمص القديمة، وهي تعدّ ١٤ حياً تشمل مركز المدينة إضافة إلى الأحياء القديمة، فيها منطقة ثورية شبه مغلقة. لكن هذه المرة مع درس جديد استفاد من التجارب السابقة (إما أن ننسحب الآن أو أننا سنبقى حتى آخر رمق). أخذ هذا المعطى الجديد بالانتشار في الجغرافية السورية، إضافة إلى غياب عنصر المفاجأة العسكرية الذي استخدمه النظام لإرباك الثوار باستخدامه السلاح الثقيل في كل من بابا عمرو والزبداني وبعض المناطق الأخرى. فالثوار الآن على علم بإمكانات عدوهم، الأمر الذي فرض عليهم حاجةً أكبر للدعم الخارجي وما يترتب على ذلك من عدم استقلالية القرار. فالقتال بات أكثر كلفة، والدفاع يتطلب مقومات مادية لا قدرة للثوار ولا لحاضنتهم الشعبية على تأمينه. هذه الحاجة المتنامية فرضت دوراً أكبر للداعمين في القرارات المختلفة، وهذا ما سنرى أثره في سوء التقدير والتخطيط لاحقاً.

أقام الثوار حواجزهم الخاصة على مداخل حمص القديمة ومخارجها، للتدقيق في هويات المدنيين، تخوفاً من أي اختراق للنظام. وشكلت هذه الحواجز التجربة

الأولى والوحيدة في تسيير شؤون الحياة والناس في المناطق المحررة. لكن ما أن انتهى من بابا عمرو، حتى التفت إلى المدينة القديمة، بادئاً باستهداف أحيائها بقذائف الهاون يومياً، الأمر الذي حمل المدنيين على الخروج التدريجي من تلك الحارات، على أمل أن تهدأ الأوضاع فيها خلال أسابيع قليلة. إلا أن وتيرة الاستهداف تصاعدت، واستمر تصاعد نزوح المدنيين. ولم يمضِ أكثر من شهرين حتى فرغت حمص القديمة من سكانها، إلا ثلاثة آلاف موزعين بين مدنيين وعسكريين، فأحكم النظام إغلاق المدنية ورصد منافذها ومخارجها بالقناصة. ومنذ ذلك الوقت بدأت عملية التدمير اليومي الممنهج للحارات.

بين حمص وداريا

شكلت حمص القديمة مع داريا نموذجاً استثنائياً للمناطق المحاصرة، التي لم يتسنَّ لها الانفتاح على مناطق محررة أخرى، باستثناء بعض الأنفاق الأرضية، كما شهدت عمليات تدمير ممنهجة وواسعة جداً، بالإضافة إلى هجرة معظم سكانها منها.

لكن ظهر فارق جوهري بين التجربتين، إذ افتقرت تجربة حمص القديمة لأي نشاطات مدنية منظمة، باستثناء مبادرات فردية خجولة، كتصوير اسكتشات «مرايا الحصار»، و«بقعة ضوء الحصار» (وحلقات فيديو متواضعة تحاول نقل صورة عن حياة في الحصار إلى الخارج بأسلوب تمثيلي واقعي)، بالإضافة إلى «دوري الحصار» (وهو مجموعة مباريات كرة قدم بين الكتائب المقاتلة في الحصار) علاوة على إصدار جريدة محليّة (إميسا، التي توقف صدورها لاحقاً بسبب استهداف كوادرها).

لكن تجربة داريا تمنعت بغنى مدني، ربما هو الأبرز على مستوى البلاد، فتميزت نشاطاتها بالعمل الجماعي المنظم، الذي تطور لاحقاً إلى مؤسسات مدنية ترعى شؤون المدينة وتسيرها بالكامل، كالمؤسسات التعليمية والثقافية وغيرها.

ويبدو أن أسلوب الدعم لعب دوراً جوهرياً في ما آلت إليه الأمور. لعب المال المسيس والمؤدلج دوراً سلبياً في تجربة حمص القديمة، من ناحية الإدارة المحلية أثناء الحصار، وحتى الإدارة العسكرية للتعامل مع قوات النظام[١٤].

هذا بينما بقي للمجلس المحلي في داريا الدور الأبرز في تنظيم شؤون المدينة وتسييرها، وذلك من طريق عشرة مكاتب تتبع للمجلس، هي: العلاقات العامة-الخدمات-لجان الأحياء: المالية - الطبية - الإعلامية - الإغاثية - القانونية الشرعية - ولجنتا الحراك السلمي والعسكري[١٥]. هذا إلى استقبال الدعم غير المسيس وغير المشروط، ليبقى القرار السياسي والعسكري في يد المكتب التنفيذي المنتخب من الهيئات العامة للمكاتب[١٦].

الغوطة الشرقية

في مقابل نموذج (حمص - داريا) برز نموذج ثوري آخر مختلف، وهو نموذج الغوطة الشرقية في ريف دمشق، ومناطق الريف في إدلب وحلب. فمع اتساع رقع هذه المناطق، وفقدان النظام السيطرة على مجريات الأمور فيها، لعدم تمكنه من استرجاعها، عاد الكثير من الأهالي والمدنيين إليها بعد مغادرتها بفترة قصيرة، بالرغم من صعوبة الأوضاع المعيشية فيها نتيجة انقطاع معظم الخدمات، كالكهرباء والماء والاتصالات من جهة،

وتعرضها لغارات طيران الأسد من جهة أخرى. لكن الكثيرين آثروا الاستقرار في بيوتهم، مدفوعين بشعور حمايتها من الاحتلال ، وبما وفّرته تلك البلدات من أجواء تخلو من مخاوف الاعتقال، ومن استفزازات قوات النظام في المناطق التي كانوا قد نزحوا إليها، وعاشوا فيها تحت سيطرته في ظروف معيشية صعبة. ثم إن كثيرين عادوا من أماكن نزوحهم في البلدان المجاورة هرباً من تعرضهم للذل والمهانة. شكل هؤلاء النواة التي أعادت الروح شيئاً فشيئاً لهذه المدن، عبر مساهمتهم في مساندة الثوار المسلحين، وفي الحفاظ على الممتلكات، وتقديم بعض الخدمات، كتنظيف الشوارع، وتسهيل شؤون العيش، ولو بالحد الأدنى.

مع مرور الوقت زادت حركة العائدين إلى بيوتهم في المناطق المحررة، بل إنها استقطبت فئات أخرى من غير سكانها، معظمهم من الشباب المتخلفين عن الخدمة العسكرية في جيش النظام، أو المطلوبين في قوائمه الأمنية المعممة على الحواجز، بالإضافة إلى المعتقلين السابقين ممن يخشون العودة إلى سجون النظام مجدداً. وكان ازدياد عدد السكان كفيلاً بإعادة الروح لتلك المدن، فظهرت مؤسسات أهلية لإدارة شؤونها الخدمية من تنظيف وتنظيم أمور الغذاء والماء(١٧)، وبدأت المؤسسات التعليمية والثقافية بالظهور(١٨). يعتبر هذا الأمر فارقاً محورياً عن مرحلة التحرير الجزئي الأولى، إذ تسلم الأهالي والناشطون الثوريون إدارة مناطق كاملة بكل قطاعاتها وخدماتها، ليشقوا طريقهم في إدارة شؤونهم بأنفسهم، بعد عقود من سيطرة الأسد على الدولة في سورية.

ازدياد الحاجة إلى الخدمات ضاعف الحاجة إلى التمويل الخارجي لتغطية النفقات، مما أدى إلى ظهور تبعات عدّة لاحقاً(١٩)، منها دخول

عناصر غير سورية على ساحة الصراع العسكري، لتعمل وفق ما تقتضيه مخططاتها وأهدافها الخاصة، والتي تبين لاحقاً أنها لا تتقاطع مع أجندات الثورة السورية، كما ظهرت أفكار وممارسات دينية غير مألوفة لدى المجتمع السوري وفق ما تقتضيه رغبة الجهة الممولة[٢٠].
كما اتجهت شرائح إضافية من الشباب إلى الالتحاق بصفوف الثوار المسلحين، إما لإيمانهم بالسلاح وسيلة لإسقاط النظام، أو لعدم وجود دور آخر لهم في المجتمع، بعد غياب دور الجامعات. الأمر الذي جعل أعداد مقاتلي هذه الكتائب تزداد بشكل كبير، مع ما منحتها إياه المناطق المحررة من حرية في الحركة وقدرة على التنظيم والتدريب وإقامة معسكرات ومقرات زادت من خبراتها وقدراتها العسكرية، واستقطابها الملتحقين الجدد.

الجحيم اليومي

تعامَل النظام مع هذه المناطق بالقصف المستمر ومحاولات الاقتحام المتكررة. بيد أن ذلك لم يمكّنه من استعادة سيطرته عليها بشكل كامل (عمليات الكرّ والفرّ بقيت مستمرة حتى عند اضطرار المقاتلين إلى مغادرة منطقة ما). ضاعف النظام ضغطه العسكري على الكتائب والمقاتلين من خلال الضغط على قاطنيها المدنيين، عبر سياسة متنوعة الآليات، كقصف المرافق الخدمية (المخابز، المدارس، المشافي..)[٢١] وإحكام الحصار والتجويع[٢٢] فبدأ بقطع مخصصات الطحين، ثم بتحديد كميات الغذاء، قبل تقليصها وتحديد أيام معينة لمرورها، لينتهي به المطاف إلى إغلاق الطرق من هذه المناطق وإليها

بالأسلاك الشائكة، مانعاً دخول السلع والبشر وخروجهم. تحولت الحياة اليومية جحيماً يومياً. لكن هذا كله لم يحقق غاياته المرجوة، فشن سلاح الجو التابع لقوات الأسد سلسلة من العمليات العسكرية بغرض الانتقام منَ هذه الحواضن الشعبية، ومحاولاً فصلها عن قواعدها المسلحة. لها، استخدام في ذلك الأسلحة المحرمة دولياً، كما في مجزرة الكيماوي في الغوطة الشرقية في آب ٢٠١٣، والبراميل المتفجرة في حلب ٢٠١٤[٢٣].

اضطرت بعض الكتائب في مناطق محررة عدة إلى الانسحاب أخيراً فاقتحمها النظام وارتكب مزيداً من جرائم الحرب، لتبقى معظم المناطق المحررة في سورية تعيش حالاً من الشد والجذب بين قوات المعارضة والنظام.

ما حققه التحرير من إيجابيات

- حماية قاطني المناطق المحررة من حملات الدهم والاعتقال أو الذل والتشبيح على حواجزه الأمنية، فأمنت ارتياحاً نفسياً وجسدياً نسبياً (عوّضه النظام بالقصف المستمر وعشوائيته لاحقاً).

- أوجدت مناخاً غير مسبوق في تاريخ سورية المعاصر يكون به المجتمع المدني أمام مسؤولياته الحقيقية في رعاية وتسيير الشؤون المختلفة، فظهرت المجالس والهيئات المختلفة، وما يساهم به ذلك من إنضاج التجربة المجتمعية السورية مع الوقت.

- تمكين النشطاء والمثقفين والتربويين من ممارسة حياة ثقافية وتعليمية بحرية تامة، وبدون رقابة مؤسسات النظام ونقاباته المخابراتية، الأمر الذي انعكس بظهور أفكار إبداعية وخلاقة كثيرة، وتعديل المناهج التربوية لتصبح خالية من قداسة النظام ورؤيته الخاصة لسورية وتاريخها.

- فتح المجال المنظم لاستيعاب الأفراد الراغبين بالانضمام للكتائب المسلحة، فحصلوا على التدريب البدني والعسكري اللازم بشكل منهجي، وهكذا تشكلت الألوية الكبيرة القادرة على مواجهة جيش النظام ومن يسانده.

... وما أصابه من سلبيات:

- عدم القدرة على تنحية المدنيين عن الصراع وتحولهم لرهائن بين يدي النظام الذي جعل منهم الخاسر الأكبر، ضاغطاً بذلك على الكتائب المسلحة المتمركزة في تلك المناطق، فتضاعفت أعداد الضحايا بشكل كبير، ونشأت حالات الجوع المستمر ونقص التغذية وعدم اشتمال الوجبات على كامل العناصر الغذائية اللازمة خصوصاً للحوامل والرضّع والمرضى.

- التخريب الممنهج والمنظم لبعض المناطق السكنية والبنى التحتية تارةً، والعشوائي الهادف للانتقام والتدمير تارةً أخرى، بالإضافة إلى تدمير الكثير من المعالم الثقافية والتاريخية.

- ازدياد الحاجة للمال الخارجي، وللداعمين الخارجيين، وما يتبع ذلك من شراء للذمم أحياناً، أو التبعية لجهات إقليمية معيّنة.
- دخول مقاتلين أجانب أيضاً على ساحة الصراع، وما نجم عنه من عدم تفهم لطبيعة المجتمع السوري ومحاولة فرض تقاليد وثقافة أخرى غريبة.

(١) - انظر: «سورية: قوات الأمن تطلق قنابل الغاز على المتظاهرين وإصابة ستين شخصاً». موقع قناة BBC العربية، أيضاً: «مقتل متظاهر في درعا برصاص قوات الأمن السوري، و١٠٠ جريح بالغاز المسيل للدموع». صحيفة **الشرق الأوسط**.

(٢) - انظر تقرير لـ«الجزيرة» يوضح «أهم الانشقاقات إبان الثورة»، موقع قناة الجزيرة.

(٣) - انظر: «روسيا والصين تنقضان قرارا جديدا في مجلس الأمن يفرض عقوبات على سوريا»، موقع قناة BBC العربيـة.

(٤) - انظر: «سوريا: بوادر ثورة مسلحة.. ووفاة نائب قائد الجيش» جريدة **الشرق الأوسط**.

(٥) - انظر: «ذاكرة رمضان: ثورة الصبر وإفطار الكرامة والحرية!»، موقع أورينت نيوز، وشاهد مظاهرات: «مظاهرة حمص باب هود ١٧ رمضان ٢٠١١»، « باب السباع ٥ رمضان ٢٠١١»، «دوما -فجر أول أيام رمضان»، «دوما ذكرى ١ رمضان ٢٠١١»

(٦) - انظر تقرير لـ«الجزيرة» يوضح «أهم الانشقاقات إبان الثورة»، موقع قناة الجزيرة.

(٧) - انظر: «أنباء عن سقوط ٥ قتلى بمظاهرات تعم سوريا»، موقع قناة CNN بالعربية.

(٨) - انظر: «١٠ قتلى في اشتباكات ليلية في سوريا بين الجيش ومنشقين»، موقع صحيفة إيلاف، وأيضاً: «وكالة: اشتباكات ليلية قرب الحراك في درعا» موقع سيريانيوز.

(٩) - انظر: «سورية: اشتباكات بحمص والجامعة العربية تدين قتل المدنيين»، موقع قناة BBC العربية

(١٠) - انظر: «اعتصام الساعة في مدينة حمص»، شبكة شام الإخبارية، وانظر: «سورية: آلاف المحتجين يعتصمون في مدينة حمص» BBC العربية.

(١١) - انظر: «قصة بابا عمرو: أول الرصاص في الثورة السورية» في البدء كانت «سلمية»»، **صحيفة القدس العربي**.

(١٢) - انظر: «اشتباكات عنيفة في حمص ومشروع قرار جديد في مجلس الامن بشأن سوريا» BBC العربية.

(١٣) - انظر: «سوريا: انسحاب «تكتيكي» لقوات المعارضة من حي بابا عمرو بحمص والصليب الاحمر يدخل المدينة غداً»، BBC العربية. وشاهد: «بيان انسحاب كتيبة الفاروق من بابا عمرو»، موقع يوتيوب.

(١٤) - انظر «وحيد الصف للقضاء على المال السياسي وإلغاء كلمة ريف ومدينة» جريدة زمان الوصل.

(١٥) - انظر موقع المجلس المحلي لمدينة داريا.

(١٦) - انظر «المجلس المحلي لمدينة داريا وتحدي بناء المؤسسات»، صحيفة عنب بلدي.

(١٧) - انظر «المجالس المحلية بذور الديموقراطية على أرض سوريا»، كلنا شركاء.

(١٨) - انظر «حلب. حذف البعث من المناهج التعليمية»، سكاي نيوز العربية.

(١٩) - انظر «التمويل الخارجي، قوة تدفع موكب الثورة أم تضع العصي بعجلاتها؟» تحقيق لجريدة عهد الشام.

(٢٠) - انظر «بيان حول ممارسات «دولة الشام والعراق الإسلامية» في عدد من المناطق المحررة» لجان التنسيق المحلية.

(٢١) - انظر: «هيومان رايتس»: القوات السورية قصفت «عمدا» مواطنين في طوابير للمخابز» الشرق الأوسط، أيضاً «طيران الأسد يقصف مدرسة ابتدائية والقتلى أكثر من ٢٥» الشرق الأوسط.

(٢٢) - انظر: «بان كي مون يتهم الأسد باتباع سياسة التجويع كسلاح حرب» صحيفة الحياة. وأيضاً: «صحف: نظام الأسد يتبع سياسة الخضوع أو الجوع» الجزيرة نت.

(٢٣) - انظر «البراميل المتفجرة تلاحق أحياء حلب وتدمّرها» العربية نت.

الفصل السادس

المدن المحررة وسياسة الهدن المريرة

صبر درويش

منذ بداية العام (٢٠١٤) جرى توقيع عددٍ من الهدن بين قوات النظام من جهة وبين ممثلي القوى الثورية في مدن محيط دمشق من جهة أخرى. إذ تمكن نظام الأسد من تنفيذ مجموعة هدن في كلٍّ من بلدات يلدا وببيلا وغيرها في جنوب العاصمة، كما عمد سكان حي برزة إلى توقيع هدنةٍ مشابهةٍ مطلع العام ذاته، بينما كانت مدينة حرستا شرق العاصمة ومدينة الزبداني غرباً وبلدة داريا جنوب غرب تستعد لعقد هدنٍ مشابهة مع نظام الأسد، مع وجود إشكالاتٍ تعرقل هدنة مخيم اليرموك كلما بدت قاب قوسين أو أدنى من التحقق، يتوقع أن لها علاقةً بتداخل فصائلَ فلسطينيةٍ (تحديداً الجبهة الشعبية- القيادة العامة، التابعة لأحمد جبريل) ترفضها إن لم تفضِ إلى سيطرتها على المخيم.

وفي الوقت الذي يرى فيه بعضهم أن هذه الهدن تشكل انتصاراً لنظام الأسد، يرى آخرون أنها تشكل «استراحة» تسمح لقوات المعارضة بالتقاط أنفاسها وتعيد لملمة صفوفها.

المشهد العسكري لمحيط دمشق العاصمة

تمكّن نظام الأسد خلال الفترة الماضية من تأمين مجمل محيط العاصمة دمشق، وفرض سيطرته على أغلب الجبهات القريبة، والتي كان آخرها جبهة بلدة المليحة شرق العاصمة، حيث تمكنت قواته من اقتحام البلدة بعد أكثر من ١٣٥ يوماً من الحرب التي شنّها على مقاتلي المعارضة الذين كانوا مرابطين فيها.

وهي نتيجةٌ تعكس تقدم قوات النظام على الصعيد العسكري، والتراجع الخطير لقوات المعارضة، وهو ما يمكن أن يغير الكثير من قواعد الصراع الدائر في سورية منذ منتصف آذار ٢٠١١.

فمنذ مطلع عام ٢٠١٢ وبعد تسلل السلاح إلى أوساط المعارضة السورية، تمكنت هذه الأخيرة، وخلال زمن قصير نسبياً، من فرض سيطرتها على أغلب الريف المحيط بالعاصمة دمشق. بداية سيطرت قوى المعارضة على مدينة الزبداني (مطلع عام ٢٠١٢) في الغوطة الغربية، وامتدت في ما بعد سيطرة المعارضة على أغلب بلدات القلمون الغربي كيبرود ورنكوس وقارة وغيرها، وتلا ذلك سيطرة قوى المعارضة على مدينة دوما في الغوطة الشرقية، والتي ستمتد لتشمل أغلب مدن وبلدات الغوطة الشرقية؛ والأمر ينطبق كذلك على الأحياء الجنوبية من العاصمة، حيث سيطر الثوار على حي التضامن المتاخم لمخيم اليرموك وبعدها حي الحجر الأسود وباقي البلدات المحيطة وصولاً إلى مخيم اليرموك الفلسطيني القريب من حي الميدان الدمشقي وسط العاصمة دمشق.

مع نهاية عام ٢٠١٢ كان قلب العاصمة دمشق محاطاً بقوى المعارضة من كل الاتجاهات حيث سادت الأوساط السورية فكرة «ساعة الحسم» والتي أشارت إلى قرب دخول قوى المعارضة إلى عمق العاصمة وإسقاط النظام فيها.

إلا أن مجريات عام ٢٠١٣ ذهبت بعكس هذا الاتجاه تماماً، حيث اعتمد نظام الأسد مجموعة من الإستراتيجيات التي نجح من خلالها في إفشال تحركات قوى المعارضة وأوقف تقدمها باتجاه عمق العاصمة.

تآكل الجبهات القريبة من تخوم دمشق

كيف تمكن نظام الأسد من وقف تقدم قوات المعارضة في محيط دمشق؟

على هذا الصعيد كان النظام قد اعتمد على إستراتيجيتين أساسيتين لمواجهة تقدم قوى المعارضة. **الأولى** عبر انسحاب قواته من هذه المدن التي تسيطر عليها قوى المعارضة والبدء بشنٍّ قصفٍ حادٍّ وشرس على الأحياء السكنية وأماكن تجمع المقاتلين، مستخدماً أسلوب القصف بعيد المدى عبر راجمات الصواريخ والمدافع وغيرها من الأسلحة الثقيلة، بالإضافة إلى غارات الطيران الحربي التي لم تتوقف قط عن إمطار المدن والبلدات السورية بالصواريخ والبراميل المتفجرة. والإستراتيجية **الثانية** كانت من خلال فرض حصارٍ محكم على هذه المدن والبلدات، بحيث منع إدخال إيِّ موادَّ غذائيةٍ أو طبية أو غيرها، في سياسة تهدف إلى تركيع الحاضنة الشعبية للثورة السورية عبر تجويعها وإذلالها، فيما دعي «الجوع أو الركوع».

استراتيجية الأرض المحروقة

اتبع نظام الأسد سياسة الأرض المحروقة حيال المدن والبلدات التي انتفضت على حكمه، وكان التكتيك المتبع يكمن في انسحاب قواته العسكرية إلى محيط هذه المدن، وبعدها يتم نصب مجموعةٍ من الحواجز العسكرية المحيطة بها، ليباشر بعدها بعمليات عسكرية تبتعد قدر الإمكان عن المواجهة المباشرة كالاقتحامات والاشتباكات مع القوات البرية، بينما يكون التركيز على القصف بعيد المدى بالاعتماد على المدفعية الثقيلة والطيران الحربي.

وعلى مدار أشهرٍ طويلة، دُكَّت المدن التي تقع تحت سيطرة قوات المعارضة بكل أشكال وأنواع الأسلحة الثقيلة، بما فيها استخدام الغازات الكيمياوية المحرمة دولياً كما حدث في آب من العام ٢٠١٣.

كل هذا أفضى إلى نزوح غالبية السكان المدنيين ومغادرتهم لمنازلهم وأحيائهم، فأفرغت المدن من سكانها وتحول كلُّ ما تبقى إلى أهدافٍ عسكرية من وجهة نظام الأسد.

بينما سيفضي هذا القصف المتواصل إلى تهديم أجزاء كبيرة من هذه المدن تجاوزت في بعض الحالات ٦٠٪ من المساكن، وسيدمر القسم الأعظم من البنى التحتية، وستصبح هذه المدن شبه معزولة عن محيطها الطبيعي.

تزامن مع كل هذا بدء تنفيذ سياسة «تجفيف منابع الدعم»؛ إذ عمدت الجهات الداعمة للفصائل العسكرية المعارضة في مطلع عام ٢٠١٣ وتحديداً تلك المعتدلة منها، إلى وقف أو التقليل من حجم المساعدات المالية

والعسكرية لكثير من التشكيلات المعارضة. وهو ما أدى إلى إصابة العديد من هذه التشكيلات بالضعف الشديد على صعيد العتاد والذخائر، وحتى على صعيد المقاتلين المنضوين تحت إمرتها.

ومع غياب السلاح الفعال في مواجهة خصمٍ عسكري متفوق على كل الأصعدة، وامتلاكه لكل وسائل المواجهة العسكرية، كانت النتيجة تآكلاً تدريجياً في جبهات محيط العاصمة دمشق.

أدى كلُّ هذا إلى نجاح النظام في شنِّ هجومٍ كاسح على عدة مدنٍ إستراتيجية كانت تسيطر عليها قوى المعارضة، وتمكّن بمساعدة مقاتلي حزب الله اللبناني من استعادة سيطرته عليها. كما حدث في بلدة العتيبة في آذار من عام ٢٠١٣، والتي تعد واحدةً من أهمِّ الجبهات العسكرية بالنسبة لقوى المعارضة[1]؛ وكما حدث في البلدات المحيطة بمطار دمشق الدولي كحران العواميد، ودير سلمان، والبحارية، والقيسا، وغيرها؛ وكما حدث مؤخراً في مدن القلمون الغربي، وتحديداً إعادة سيطرة النظام على بلدات يبرود، ورنكوس، وفليطة..، وإحكام حصارهِ على باقي البلدات كالزبداني.

استراتيجية التجويع

على صعيد المدن والبلدات التي لم يتمكن نظام الأسد من إعادة السيطرة عليها، كان الحصار والتجويع هو السلاح الأفعل في تركيعها.

على الجبهة الشرقية من العاصمة دمشق فرض نظام الأسد حصاراً شديداً على الغوطة الشرقية عبر سيطرته على جميع المنافذ المطلة عليها، واشتد

الحصار تحديداً بعد سيطرته على بلدة العتيبة وتأمين طريق مطار دمشق الدولي. فعزلت بذلك الغوطة الشرقية عن محيطها[٢] ومنع إدخال أي موادَّ غذائيةٍ إليها بشكل فردي أو على صعيد المنظمات الإنسانية كالهلال الأحمر وغيرها[٣].

وينطبق ما سبق أيضاً على عموم منطقة جنوب العاصمة، حيث أحكمت سلطة الأسد الحصار عليها، وتحديداً بعد دخول قوات المعارضة إلى مخيم اليرموك والذي كان يشكل الرئة التي تتنفس عبرها المنطقة الجنوبية بالكامل.

وفي ظلِّ هذه الظروف، منعت قوات الأسد ما تبقى من أهالٍ في هذه المدن والبلدات، من المغادرة والنزوح، وأجبرت من تبقى من السكان على تحمل ظروف الحصار الذي أدى فعلياً إلى موت العديد من الأفراد جوعاً[٤]، بسبب النقص الشديد في المواد الغذائية والطبية وغيرها.

ورغم هذا كله تمكن الأهالي من الصمود لأكثر من عام ونصف العام في ظل هذا الحصار، واستهلك السكان كلَّ المخزون الذي كان متوفراً بين أيديهم، ووصلوا إلى مرحلة أكل أوراق الأشجار والمواد الغذائية المنتهية الصلاحية وغيرها من المواد التي لا تصلح للاستخدام الآدمي، وقدمت تضحيات عظيمة على هذا الصعيد، ونجح نظام الأسد في إيصال الحاضنة الشعبية للثورة إلى الحيّز الذي يريده. إلا أنه مع الوقت بدأت الأصوات تعلو، موجهةً الانتقادات إلى مقاتلي المعارضة، محمّلةً إياها أسباب فشلها في فكِّ الحصار المضروب على هذه المناطق، وبدأ الحديث حول عقد هدن مع نظام الأسد تضع حدّاً لجوع الأهالي الذين صمدوا أمام الموت قصفاً والموت جوعاً.

الهدنة.. الخيار المرير

مع نهاية عام ٢٠١٣ سيدفع نظام الأسد باتجاه عقد مجموعةٍ من الهدن مع عددٍ من المدن والأحياء القريبة من تخوم العاصمة. هذا ما حدث فعلاً في حيّي قدسيا والهامة شمال العاصمة؛ وأيضاً حي برزة شمال شرق العاصمة والذي عجزت قوات النظام عن اقتحامه رغم ما تعرض له الحي من قصفٍ عنيف؛ والكلام أيضاً ينطبق على مخيم اليرموك الذي تتعرقل هدنته التي حظيت بتأييد الأهالي قبل بضعة أشهر مع قوات سلطة الأسد، وهو ما سبقته إليه بلدات يلدا وببيلا وبيت سحم وغيرها.

وفي الأدبيات السياسية والقانونية، لا تعكس «الهدنة» حالة استسلام طرفٍ لطرف آخر بين المتقاتلين، بل هي تعكس توصل الأطراف المتنازعة إلى اتفاقٍ ينص على مجموعة من البنود تتفق عليها هذه الأطراف. بيد أن للهدنة، ولاسيما في الصراع الدائر في سورية، مؤشراتٍ من الضروري التقاطها وفهم مغزاها ودلالاتها. فما الذي يقف خلف الهدنة من أسباب وعوامل دفعت بالأطراف المتقاتلة إلى عقدها؟ وما هي دلالاتها السياسية في ظل الصراع الدائر؟

الهدنة من موقع المعارضة

تشير الملاحظة إلى أن هناك مجموعةً من العوامل دفعت بالحاضنة الشعبية للثورة، كما بعض التشكيلات العسكرية المعارضة في بعض المناطق السورية، إلى قبول عقد هدنة مع قوات الأسد؛ وبالنسبة لقوات المعارضة

المسلحة، فإنه كان واضحاً ما وصلت إليه من تعب وإرهاق على مدار أكثر من عامين على الصراع الذي لم يهدأ مع قوات الأسد.

وخلال العامين الماضيين ستجري مجموعة من التعديلات على تركيبة وطبيعة «الجناح العسكري» للمعارضة. إذ ومع منتصف عام ٢٠١٢ ستبدأ التشكيلات العسكرية المتطرفة بالبروز والتبلور، لتفرض نفسها فيما بعد كلاعبٍ أساسيٍّ على الأرض، كلواء الإسلام بقيادة زهران علوش، وأحرار الشام، وألوية الحبيب المصطفى، وغيرها.

بينما احتفظت العديد من التشكيلات المعارضة بطبيعتها المعتدلة، وخطابها الوطني، والذي كان مازال متأثراً بخطاب الثورة الذي تبلور في عامها الأول.

كلُّ هذا دفع إلى التمييز النظري والواقعي بين التشكيلات العسكرية المتطرفة للمعارضة، وبين التشكيلات المعتدلة والتي استمرَّت تسميتها «تشكيلات الجيش الحر».

على مدار العامين الماضيين، تكفلت تشكيلات الجيش الحر بتحرير المدن والبلدات في محيط العاصمة دمشق، وتمكنت من التصدي للهجمات العسكرية الشرسة التي شنتها قوات النظام، بينما التشكيلات العسكرية المتشددة تفرغت لبناء قواتها وتدريب عناصرها ورفع مستواها القتالي والعسكري. هذا ما رأيناه لدى فصيل جيش الإسلام، أحد أكبر التشكيلات العسكرية المتطرفة في محيط دمشق، وهو أيضاً ما ينطبق على ألوية الحبيب المصطفى وغيرها من التشكيلات الشبيهة.

عبر شهورٍ طويلة استنزفت المعارك الدائرة قوات الجيش الحر وأنهكت عناصره، ولاسيّما ما عاناه من سياسة تجفيف منابع الدعم ليتلقى ضربةً قاصمة، أدت في العديد من الحالات إلى تفكك الكثير من الكتائب والمجموعات التابعة له وإعادة اندماجها في صفوف التشكيلات المتطرفة، بينما أولئك الذين حافظوا على استقلاليتهم قد أصيبوا بالوهن والتعب والاستنزاف.

مجموعة هذه العوامل والمتغيرات على صعيد الصراع وغيرها مما لا يتسع له المكان هنا، دفعت بالعديد من هذه التشكيلات العسكرية المعارضة إلى القبول بعقد هدنة مع قوات النظام، تتيح لها إعادة لملمة صفوفها وتنظيم قواتها، إلى جانب بحثها عن مصادر أخرى للتمويل وحلّ أزمة نقص السلاح والعتاد.

شكلت الهدنة وفق هذا المنظور خياراً تكتيكياً بالنسبة لتشكيلات الجيش الحر، وذلك رغم الشعور السائد لدى المقاتلين بالهزيمة، إلا أن طابع الصراع كان قد فرض هذا الخيار المرير.

من جهةٍ أخرى شكلت الحاضنة الشعبية عاملَ ضغطٍ كبير على مقاتلي الجيش الحر، فوضعت هؤلاء أمام أحد خيارين: إما فك الحصار والتقدم باتجاه عمق العاصمة دمشق؛ أو القبول بالهدنة ووقف القتال، ولو كان مؤقتاً.

على صعيد الحاضنة الشعبية، ستدفع هذه الأخيرة الضريبة الأكبر وستتحمل كلَّ أعباء سياسة الحصار وما رافقها من تجويعٍ وهدمٍ للبيوت.

وفي الوقت الذي كان على قوى المعارضة السياسية دعم الحاضنة الشعبية لما فيه من دعم لقوى الثورة ومفاعيلها ككلٍّ، جرى التركيز على دعم الجناح المسلح فقط، بينما القوى المدنية لم يصلها سوى الفتات؛ وهو ما ساهم بدوره «بتضعضع» هذه الحاضنة، وبدأ تسرب عوامل التعب والإرهاق إلى صفوفها، عدا الشعور بالغضب والنقمة تجاه المعارضة السياسية من جهة، والتشكيلات العسكرية ذات التمويل الجيد والتي استفزت معدلات استهلاك عناصرها الأهالي المدنيين من جهة ثانية.

كلُّ هذه العوامل ستتمفصل مع بعضها لتشكل المناخ العام الذي دفع بقوى الثورة إلى القبول بعقد الهدن مع نظام الأسد.

خيار الهدنة بالنسبة لنظام الأسد

لم يكن التعب والإرهاق حكراً على قوات المعارضة فقط، بل امتد الأمر ليطالَ قوات النظام ذاتها. فمع احتدام الصراع على مساحة عموم سورية، والخسائر الكبيرة التي تعرضت لها قواته وتحديداً الخسارات البشرية منها، ستقف خلف مجموعة الأسباب التي دفعت به إلى خيار سياسة الهدن في بعض المناطق.

العامل الاقتصادي: شكّل الانهيار الذي حدث بالاقتصاد السوري عاملاً حاسماً بأهميته، إذ ترك أثراً في قدرة تمويل النظام لعملياته العسكرية ودفع الأجور والرواتب للمجموعات التي شكلها كالدفاع الوطني وعناصر الشبيحة، والذين بتراجع دفع مستحقاتهم بدأت تظهر علامات التململ والخلافات في صفوفهم، وهو ما رأيناه في أكثر من مناسبة(٥)، وفي بعض

الحالات وصلت فيها الأمور إلى التصادم بين هذه المجموعات من جهة، والقوات النظامية من جهة أخرى. وبحسب المركز السوري لدراسة السياسات فقد «واجه الاقتصاد السوري عملية تفككٍ للقطاع الصناعي وهروب للاستثمارات، على نطاقٍ واسعٍ نظراً لإغلاق المؤسسات، والإفلاس، وهجرة رؤوس الأموال، وأعمال النهب، والتخريب. إذ بلغ إجمالي الخسائر الاقتصادية ١٠٣,١ مليارات دولار أميركي بحلول الربع الثاني من العام ٢٠١٣ ، أي ما يعادل ١٧٤ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠١٠ ، بالأسعار الثابتة[٦]. كل هذا تزامن مع تراجع الدعم المقدم من قبل إيران لنظام الأسد وفق بعض المصادر، وهو ما شكل عواملَ ضغطٍ كبيرة راح يرزح تحتها النظام في سياق إدارته للأزمة المستمرة لأكثر من أربع سنوات.

العامل العسكري: في هذا السياق، شكل عجز قوات النظام عن اقتحام بعض الأحياء والبلدات التي تسيطر عليها قوى المعارضة، دافعاً مهماً لتأمين هذه الجبهات عبر خيار الهدنة، هذا ما حدث في العديد من جبهات محيط دمشق، كحي برزة على سبيل المثال، والذي تعرض لأشهر طويلة لمحاولات اقتحام من قبل قوات الأسد باءت جميعها بالفشل، والكلام ينطبق أيضاً على جبهة مخيم اليرموك وجبهة القدم والعسالي وغيرها.

من جهة أخرى وفرت الهدن الجاري نقاشها، فرصةً لقوات النظام للتفرغ لحشد قواتها على تلك الجبهات التي لم تتمكن من حسم أمرها بعد عسكرياً أو سياسياً، كجبهة الغوطة الشرقية على وجه العموم، والتي تعد آخر الجبهات المتبقية في محيط دمشق والتي لم يتمكن النظام من إعادة السيطرة عليها.

خاتمـــة

عبّر خيار الهدن عن كونه مؤشراً سياسياً وعسكرياً ذا دلالةٍ مهمة حول تطور الصراع الجاري في سورية بين قوى الثورة وسلطة الأسد. وبقدر ما كان هذا الخيار خياراً قاسياً وصعباً على قوى الثورة، بقدر ما ساهم في إنقاذ الآلاف من الأرواح التي كانت محاصرة وترزح تحت ظروف الجوع المريرة. كذلك ساهمت الهدن في عودة الآلاف من الأُسر إلى منازلها والتي كانت قد أذلتها ظروف النزوح التي أجبرت عليه. وفي كل الحالات، وبقدر ما تعكس هذه الهدن حالة تقدم لسلطة الأسد على الصعيد العسكري، إلا أنها لا تشكل سوى حلقةٍ في سيرورة الصراع الدائر في سورية.

كما أن سياسة الهدن، التي حاولنا مقاربتها، كانت مؤشراً للآليات والتكتيكات التي اعتمدتها قوى المعارضة بشقيها السياسيّ والعسكريّ؛ ففي الوقت الذي نجح فيه نظام الأسد في بلورة مجموعةٍ من الإستراتيجيات لمواجهة تقدم قوات المعارضة في العاصمة دمشق، ونجح في حقيقة الأمر في مسعاه، سنجد أن كلَّ هذه التطورات الخطيرة على الصعيد الميداني وحتى الإنساني لم تدفع بقوى المعارضة المختلفة، العسكرية منها والمدنية، الموجودة في الداخل والموجودة في الخارج إلى بلورة إستراتيجياتٍ تفيد في مواجهة قوات النظام.

فقوى المعارضة المسلحة، لم تنجح عبر العامين الماضيين (٢٠١٣- ٢٠١٤) في فكِّ الحصار عن مدينةٍ أو بلدةٍ واحدة. وفي كلِّ الحالات، كان الفساد الذي استشرى داخل خلايا قوى المعارضة، وتحديداً الرسمية منها، عاملاً

حاسماً في «تضعضع» الحاضنة الشعبية للثورة والتي لم يهتم بصمودها طرف من أطراف المعارضة؛ وهو الشيء الذي أوصل هذه الحاضنة إلى التعب والإرهاق بفعل الحصار والقصف الذي لم يتوقف يوماً من قبل قوات النظام، هذا عدا شعورها باليأس حيال معارضة وصفها الثائرون في كثير من الحالات بـ«بمعارضة الفنادق».

كل هذه العوامل مجتمعةً تقف خلف قبول المدنيين المحاصرين في عقد هدن مع نظام الأسد، كما أن التعب والإرهاق نال بالقدر نفسه من المعارضة المسلحة والتي أُجبرت على القبول على مضض بعقد هدنةٍ مع نظام الأسد، وهو ما كان في وقتٍ سابق يعد خطّاً أحمرَ لدى قوى الثورة.

هوامش

(١) - راجع للمؤلف: «العتيبة: الخسارة الاستراتيجية»، جريدة المدن،

http://www.almodon.com/arabworld/424b-1449c7ff4-dc871-1b7-f7e3b03e751

(٢) - راجع «غوطة دمشق الشرقية.. مائة يوم من الحصار»، سلافة جبور، الجزيرة نت، ١٢/ ١/ ٢٠١٤.

(٣) - راجع حول ذلك «تقرير إحصائي لمركز الغوطة الشرقية: دمار شامل وحصار ومجاعة»، جريدة المستقبل اللبنانية، الجمعة ٨ تشرين الثاني ٢٠١٣ - العدد ٤٨٥٧ - صفحة ١٤.

(٤) - راجع جريدة العربي الجديد، «ارتفاع ضحايا الجوع في مخيم اليرموك إلى ١٢٧، ١٠ مارس ٢٠١٤»

http://www.alaraby.co.uk/politics/f5064cfb7-b4-70e-96a84b08245-e346204

(٥) - «سوريا: تململ في صفوف (الشبيحة)»، صحيفة «المقر» الأردنية،

http://maqar.com/?id=26197

(٦) - راجع المركز السوري لبحوث السياسات، التقرير الفصلي الثاني.

متولي أبو ناصر

صحافي ومؤلف ومخرج مسرحي، عضو في اتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين.

صبر درويش

كاتب وصحافي سوري، له العديد من التحقيقات الميدانية، ومحلل سياسي في مركز الجمهورية الديموقراطية للدراسات. عمل على إخراج فيلم وثائقي بعنوان: «حكايات من شرق العاصمة»، إنتاج ٢٠١٤.

طريف العتيق

كاتب وصحافي سوري، من سكان مدينة حمص، ولم يغادر المدينة، وكان مشاركاً وشاهداً على ظروف الثورة التي مرت بها مدينة حمص.

حازم السيد

كاتب سوري، سبق أن نشر بحثاً في كتاب «استراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية» الصادر عن مركز الجمهورية الديموقراطية.

عبسي سميسم

إعلامي وناشط سوري من بنش، رئيس تحرير صحيفة صدى الشام، وأحد أبرز ناشطي البلدة المساهمين في إطلاق المبادرات الاجتماعية الساعية إلى إنضاج بديل ديموقراطي شعبي في بنش.

فهرس الأعلام

ك

م

ن

هـ

فهرس الأماكن

د

ر

ز

س

ش

ض

ط



سـوريـة
تجربة المدن المحرّرة

إعـداد: **صبر درويش**

منذ منتصف عام ٢٠١٢، وبعد ان بدأت ثورة السوريين بالتحول إلى خيار حمل السلاح، نشأت تجربة «المدن المحررة»، وهي المدن والبلدات التي تمكنت قوات المعارضة من السيطرة عليها بعد خروج قوات الأسد.

وكان أمام قوى المعارضة مهمات ثقيلة، تمثلت بإمكانية ملء الفراغ المؤسساتي الذي أحدثه انسحاب موظفي وعاملي الدولة من هذه المدن والبلدات، كذلك مثلت هذه التجربة رهاناً كاشفاً على مدى قدرة قوى المعارضة على إدارة مدنها والإشراف على سير الحياة فيها. كان رهاناً حول قدرة قوى المعارضة على إنتاج سلطاتها البديلة، وبلورة قدراتها على أن تكون حاضرة حال غياب نظام الأسد.

ومنذ ذلك التاريخ، وحتى اليوم نهاية عام ٢٠١٤، ما تزال هذه التجارب قيد الامتحان، تنجح في حالات، وتتعثر في كثير من الحالات؛ وتقف العديد من العوامل خلف نجاح هذه التجارب وفشلها.

في كتابنا هذا، سنلقي الضوء على بعض تجارب المدن المحررة، وسنناقش هذه التجارب ونسعى إلى إلقاء الضوء على بعض تلك العوامل التي ساهمت في إفشال أو إنجاح تلك التجارب، آملين أن يكون هذا الكتاب مدخلاً عاماً لما سيليه من كتب سنناقش من خلالها مدناً بعينها، كتجربة مدينة حلب وريفها، وتجربة مدينة دمشق وريفها.. إلى آخر مدن الثورة السورية.




ISBN 978-9953-21-604-1